الفصل الثالث

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثالث

هيئات التنشئة الاجتماعية

السياسية الثانوية

obeikandl.com

لا تتم عملية التنشئة الاجتماعية السياسية بدون وكلاء [1] أو "هيئات" [2] (Agencies) وسيطة تتوسط بين الفرد والمجتمع. فعملية تحويل الفرد إلى كائن اجتماعي سياسي لا تتم بشكل اعتباطي، بل يتطلب وجود هيئات تقوم بمثل هذه العملية. ونظرا لأن التنشئة تُعدّ عملية متصلة طول حياة الإنسان، لذلك تتعدد هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية [3]، ويؤدي كل منها دور وتأثير متباين على الفرد وفقا للمرحلة العمرية وظروف أخرى [4]. من هنا جاء هذا الفصل ليعالج كل ذلك.

تعرف هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الثانوية أو ما يطلق عليه "الجماعات الثانوية" (Secondary Groups) على أنها الهيئات التي يرتبط بها الفرد في المراحل المتقدمة من العمر كالهيئة الدينية. وهيئة النظام السياسي [5]. كما تعرف هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الثانوية على أنها "الجماعة التي تضم عددا أكبر من الناس ولها هيكلية أكثر وضوحا وتنظيما، وتكون العلاقات داخل الجماعة الثانوية أقل حدة ولا تبدو شخصية بنفس درجة الجماعات الأولية، وتهتم الجماعات الثانوية بصفة عامة بجوانب مختارة فقط من حياة أعضائها" [6] كأن تكون تعليمية أو دينية كما في علاقة الطالب بالمدرسة وعلاقة الفرد بالمراكز الدينية.

أما عن أسباب تصنيف بعض هيئات التنشئة الاجتماعية على أنها ثانوية فهو يعود إلى كونها تضم عضوية عددا من الأفراد أكبر من هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأساسية، والعلاقات فيها علاقات غير مباشرة وأقل حدة وليست شخصية بنفس الدرجة مع هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأساسية. فضلا عن أن علاقات هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الثانوية بأعضائها غير حميمة ووثيقة مقارنة بهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأساسية. فالأسرة مثلا تضم عددا أقل مقارنة بالمدرسة. كما أن

---

[1] د. محمود معياري، مصدر سبق ذكره، ص 18.

[2] ظهرت تسميات مختلفة مثل تسمية الوكالة، أو المؤسسة، أو القناة لتسمية الجهة التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية السياسية. وبالرغم من عدم الاتفاق، والاختلاف في التسميات إلا أنها جميعها تقريبا تشترك بالإشارة إلى الجهة التي تتولى تلك العملية. وستعتمد هذه الدراسة على تسمية الهيئة أو الهيئات، وهي تسمية مقتبسة من: د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 347. ومصطلح الهيئة هو مشتق من الفعل هيأ، أي أصلحه واعده، انظر حول ذلك: المنجد، في اللغة والإعلام: في اللغة، بيروت، دار المشرق، ط22، 1975، ص 879.

[3] د. طلعت إبراهيم لطفي، مصدر سبق ذكره، ص 52.

[4] د. سمير خطاب، مصدر سبق ذكره, ص 47-48.

[5] محمد عدنان محمود الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص 40.

[6] حول ذلك, راجع: رعد حافظ سالم, التنشئة الاجتماعية السياسية في دول الخليج العربية، مصدر سبق ذكره، ص 401- 402.

Obeikandl.com

العلاقة بين الفرد ووالديه هي أكثر حميمة ووثيقة ومباشرة من علاقته بمدرسه في المدرسة أو مديره في أحدى مؤسسات النظام السياسي. ومن بين الجماعات الثانوية التي سيتم دراستها في هذا الفصل يُذكر الديوانية، والدين، ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الاتصال الجماهيري، ومؤسسات المجتمع المدني، والنظام السياسي.

obeikandl.com

المبحث الأول

الديوانية والدين:

المطلب الأول

هيئة الديوانية

أولا- تعريف الديوانية:

الديوانية هي مؤسسة اجتماعية رجالية (أصلا) مهمة في مجتمعات الخليج العربية التي لها تأثيراتها السياسية. وتُعدّ الديوانية مكان للتفاعل الاجتماعي التي تخدم بشكل ملازم الوظيفة الحيوية لتسوية النزاعات، والوصول إلى قرارات. ويرى الفرد نفسه عضو في ديوانية بالولادة، وقد يلتحق مجموعة من الأصدقاء من خلفية متشابهة مع مطلع عمرهم بديوانية قائمة لرجال اكبر منهم أو قد يكونوا بأنفسهم ديوانية خاصة بهم. ويمكن أن يدعى شخص ما إلى الديوانية أو حتى بإمكانه أن يصبح جزء منها، ولكن ارتباطات طويلة ودقيقة بين أعضاء الديوانية هو ما يحدد الديوانيات بشكل عام. ويغلب طابع البساطة على هيكل الديوانية الذي يتكون من رجال يجلسوا في دائرة غير مربوطة بأحكام، ويشربوا الشاي والقهوة ويتحدثوا. وعندما يجلس الشخص يبقى في مكانه، فهناك بعض معايير السلوك المتعارف عليها مع ذلك فأن ديوانيات الشباب أو الرجال المتأثرين بالغرب تميل لتكون أكثر حرية[1].

ثانيا- البيئة الجغرافية الاجتماعية للديوانية:

تُعدّ الديوانية كما تم ذكرها امتداد للحياة البدوية والمضيف في الكويت، وهي أيضا مؤسسة اجتماعية سياسية لها دورا مهما وبارزا في حقبات تعطيل الدستور إذ يكون لها دورا سياسيا في التعبير عن الراي العام. كما يُعتقد أنها تُعد مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، ومنتدى للراي والنقاش بين الناس من جهة. وبين هؤلاء والسلطة الحاكمة من جهة أخرى. ولكن ما يؤخذ على الراي الذي يُنظر إلي الديوانية كمؤسسة مجتمع مدني هو أن العلاقات القائمة في مؤسسات المجتمع المدني تسند إلى المساواة. وليس قائمة على أساس التمييز القبلي أو الطائفي ويعول عليها أن تردم تلك الفجوات. والخلافات القبلية والطائفية. وما إلى ذلك. في حين في الديوانية لا يستطيع الفرد قضاء حاجته كما تبين أعلاه من دون محسوبية. وهذا يتعارض مع مبدأ المساواة الذي يُفترض أن تقوم عليه مؤسسات المجتمع المدني. وعُدّت الديوانية بناءً

---

(1) Tawfic E. Farah, "Inculcating Supportive Attitudes in an Emerging State", in: Tawfic E. Farah
& Yasumasa Kuroda (eds.,), op.cit., pp.38-39.

على ما تقدم نواة للمجالس الاجتماعية والثقافية، ومنتديات للشؤون السياسية والأدبية في الكويت.

رغم ارتباط الديوانية كاسم متعارف عليه تحديدا في مجتمعات الخليج العربية إلا أن يمكن القول أن وجوده من الناحية الفكرية والغائية في مجتمعات عديدة، فبعض المحافظات العراقية لا زالت تطلق على غرفة الضيوف (بالديوانية) فضلا عن تسمية غرفة الضيوف بغرفة (الخطار). وفي العديد من المجتمعات العربية فأن غرفة (الضيوف) يمكن أن تقابل فكرة الديوانية. فضلا عن كل ما تقدم، يشيع أيضا في اللغة الانجليزية مصطلح غرفة الضيوف (living room) أو (guest room) . من جانب آخر، نعتقد أن المقاهي أو ما تسمى (بالكازينوهات) في المجتمعات العربية، و(الحانات) في المجتمعات الغربية قد تعكس فكرة الديوانيات نفسها إلى حد ما مع اختلاف نسبي في ما تقدم داخل هذه الديوانيات من مأكولات ومشروبات وطريقة إدارتها وما إلى ذلك.

ثالثا- دور الديوانية في التنشئة الاجتماعية السياسية.

وعلى صعيد المواضيع التي تناقش في الديوانيات فبعضها محرم، وأخرى يمكن الوصول إليها بطرق مقررة. وتُعدّ مناقشة المواضيع السياسية في الديوانية غير محرمة فضلاً على ذلك؛ فإن (الواسطة) أو ما يمكن أن تقابل المحسوبية، وارتباطات التأثير تصبح ملموسة أو يمكن استشعارها في الديوانيات مع الأخذ بنظر الاعتبار أنه لا يمكن طلب مساعدة بشكل مباشر في الديوانية بدل من ذلك يقوم صديق أو شخص ما الذي لديه (واسطة) بالقيام بهذا الموضوع بطريقة حذرة جدا. ويمثل أعضاء الديوانية مجتمع خاص بهم يعمل لمصلحتهم الجماعية. وتحدد المواعيد، وتبرم العقود، ويتم التعارف، ويتم الحصول على الوظائف عن طريقها، ويتم دائما ذلك في طرق مفهومة ومتعارف عليها بشكل دقيق. هكذا فإن أهمية الديوانية تتعدى كثيرا مجالها الاجتماعي الصرف كنادي لرجال محترمين رصينين[1].

يمكن القول مما تقدم أن الديوانيات، وما يقابلها من هيئات أخرى، رغم اختلاف التسميات، توافر فرصاً في التنشئة على مناقشة المواضيع الاجتماعية والسياسية، وإيصال الطلبات الشعبية إلى الحكومة عن طريق الواسطة (المحسوبية)، والديوانية، وما يشابهها، بذلك تمثل نوع خاص من أنواع الممارسات التشاركية الخاصة، خصوصا، في المجتمع السياسي الكويتي، وباقي المجتمعات العربية والأجنبية. وقد يُمكن اعتبار الديوانية أقرب إلى الهيئات الأولية من

---

(1) Tawfic E. Farah, "Inculcating Supportive Attitudes in an Emerging State", in: Tawfic E. Farah
& Yasumasa Kuroda (eds.,), op.cit., pp.38-39.

obeikandl.com

باقي الهيئات الثانوية كونها تكون امتدادا لهيأة القبيلة، وأقرب إلى خصائص الهيئات الأولية نوعاً ما.

المطلب الثاني

هيئة الدين

يمنح الدين [1] (Religion) الإنسان زادا روحيا يقوي أزره ويزيده ثقة بالنفس في مواجهة الضغوط الخارجية. ويحقق الدين نوع من الراحة النفسية حينما تلم بالإنسان المتدين كارثة من أي نوع أو حينما يضيق به الحال وذلك بما يوفره من آمال [2]. ويعتبر الدين أحدى أهم هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية بشكل عام لما يشكله من تأثير كبير في التنشئة الاجتماعية السياسية للفرد. ولأجل التعرف على هذه الهيئة تطلب الأمر التطرق إلى هيئة الدين في المجتمعات المختلفة أولا، ووسائل اكتسابها ثانيا، ودراسة أهميتها ثالثا، ودورها في التنشئة الاجتماعية السياسية رابعا، والبحث في العوامل المؤثرة فيها خامسا.

أولا: الدين في المجتمعات المختلفة:

يمكن القول بشكل عام تتنوع الأديان والمذاهب في المجتمعات المختلفة، فهناك الأديان السماوية كالدين اليهودي والدين المسيحي والدين الإسلامي. كما هناك الأديان غير السماوية كالبوذية والهندوسية والسيخية وغيرها. وتنقسم الأديان السماوية إلى مذاهب وطوائف. فهناك الكاثوليك والأرثوذكس والبروتستانت وغيرها في المسيحية. وهناك الطوائف الشيعية والسنية والدرزية والعلوية والأباظية والزيدية في الإسلام [3]، بالإضافة إلى وجود المذاهب الأربعة الكبرى كالحنفية والشافعية والحنبلية.... وفي حين يكاد يكون الإسلام في مجتمعات الخليج العربية، على سبيل المثال، الدين الوحيد فيها، فأنه يشكل دين غالبية السكان في المجتمعات العربية وحوالي دين خمس سكان الكرة الأرضية، وان المسيحية تشكل دين الغالبية في أمريكا الشمالية وأوربا وما يقارب خمس دين سكان العالم. وعلى صعيد المذاهب الإسلامية في مجتمعات الخليج العربية، على سبيل المثال، فالغالبية هي من الطائفة السنية، في حين

---

[1] وحول تعريف الدين، راجع: د. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989، ص 382. نقلا عن: ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 56، 164. قد نستخدم الحركات والجماعات الدينية في هذا المطلب كمرادف للدين في بعض الأحيان، وذلك بقدر ما يهمنا ما ينتج الدين أو الجماعات والحركات التي تتخذ من الدين منطلقا لها من تأثير في التنشئة الاجتماعية السياسية. في الوقت نفسه لا نقصد ونحن نلجأ إلى هذا الاستخدام إلى التماهي بينهما.

[2] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، : تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، مصدر سبق ذكره، ص 138- 139.

[3] يحيى سليمان قسام، عوامل تغير القيم الاجتماعية في ريف دمشق، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، مقدمة إلى جامعة دمشق، 1997- 1998، ص 137، كذلك أنظر: د. إيليا حريق، "الدولة العربية: الأصول التاريخية ورؤى الحاضر: نشوء نظام الدولة في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد (99)، أيار (مايو)، 1987، ص 91؛ د. محمد أنور محروس، مصدر سبق ذكره، ص 247.

الأقلية، باستثناء البحرين، هي من الطائفة الشيعية كما هو حال مع الأقلية الشيعية في السعودية والكويت [1].

قد يمكن القول مما تقدم، تنتشر الروح الدينية في المجتمعات المختلفة، مع اعتناق المسيحية والإسلام وغير السماوية من قبل غالبية الأفراد في المجتمعات المختلفة.

ثانيا: وسائل اكتساب التنشئة الدينية:

تلجأ الأديان والمؤسسات والحركات والجماعات الدينية المرتبطة أو المتأثرة بها إلى العديد من الوسائل من أجل ضمان التنشئة الاجتماعية السياسية المبتغاة. ولعل من بين هذه الوسائل يذكر ما يأتي:

1- مراكز العبادة: تعدّ مراكز أو دور العبادة إحدى الوسائل الهامة التي يتم من خلالها التنشئة الاجتماعية السياسية [2]. فقد شكلت المساجد، على سبيل المثال، أحدى وسائل التنشئة الاجتماعية السياسية إذ يتلقى الفرد فيها العلوم الدينية، والتوجيه والإرشاد للقيم الأخلاقية الواجب أتباعها ويقرأ القرآن [3]. وتمتاز المساجد بأنها المكان الذي يلتقي فيه عدد كبير من الناس بحرية ودون تصريح رسمي مسبق [4]. وترى دراسة مصرية، بأن المسجد يُعتبر المنبع لكل روافد التنشئة الاجتماعية السياسية التي تحدث في الجماعات الدينية والمعاهد والكليات والنقابات [5]. كما أن هناك الكنائس التي تقوم بتحفيظ الإنجيل أو الكتاب المقدس على يد الرهبان أو القساوسة [6].

2- الكتاتيب: تعتبر الكتاتيب أقدم مؤسسة تعليمية عرفها العرب قبل الإسلام. تؤدي الكتاتيب دورا هاما في التنشئة الاجتماعية السياسية للفرد لا يقل عن الدور الذي تؤديه دور العبادة، وعادة ما تلحق الكتاتيب بالمساجد أو قد تكون منفصلة عنها. وقد وجدت الكتاتيب أولا لتعليم القراءة والكتابة قبل الإسلام [7]. ثم شاعت مراكز الكُتاب في التاريخ العربي الإسلامي كمراكز لتعليم القرآن الكريم [8].

---

[1] يرث (في الغالب) الإنسان دينه ومذهبه عن والديه، وليس له خيار في الانتماء إلى هذا الدين أو المذهب أو ذاك. حول ذلك أنظر: المصدر نفسه، ص 146.

[2] د. السيد عبد القادر شريف، مصدر سبق ذكره، ص 24.

[3] يعتبر اليمن مثل على ذلك. حول ذلك، أنظر: رشاد محمد العليمي، مصدر سبق ذكره، ص 756. كذلك أنظر: سعيد عيادي، التنشئة السياسية بين المدرسة والبيئة الثقافية: دراسة سوسيولجية في التفكير السياسي لطلاب الاقسام الثانوية النهائية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1990- 1991، ص 265.

[4] د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصرين، مصدر سبق ذكره، ص 215.

[5] د. محمد أنور محروس، سوسيولوجية الجماعات الدينية والثقافات الفرعية، الإسكندرية، المكتبة المصرية، 2004، ص 383.

[6] المصدر نفسه، ص 355.

[7] د. السيد عبد القادر شريف، مصدر سبق ذكره، ص 26.

[8] يحيى سليمان قسام، مصدر سبق ذكره، ص 145. كذلك أنظر: د. محمد الجوهري وآخرون، الطفل والتنشئة

3- المدارس الدينية: تعتبر المدارس الدينية أحدى وسائل الأديان والطوائف في إكساب التنشئة المرغوبة فيها. فقد شاعت المدارس التبشيرية والكنائس [1] في المجتمع السوري على سبيل المثال. وأصبحت المدارس الدينية مدارس خاصة يتولى رجال الدين التعليم فيه [2]. وحصل أن ألحقت المدارس في كثير من المدن اليمنية، على سبيل المثال، بالمساجد. فقد ذكر (18) من الآباء المستطلعة آراءهم أن أولادهم يتعلموا القراءة في المسجد مقابل (24) ممن ذكروا بأن ابناءهم يتعلموا القراءة في المدرسة، و (8) ممن ذكروا بأن أولادهم يتعلموا القراءة في البيت. أما الأمهات المستطلعة آراءهم فذكرت (23) منهن بأن أولادهن يتعلموا القراءة في المدرسة مقابل (12) منهن ذكرن بأن أولادهن يتعلموا ذلك في البيت، و (15) ممن ذكرن بأن ذلك يحدث في المسجد [3]. كما تحتوي المدارس الدينية على مكتبات دينية تساعد في التنشئة الاجتماعية السياسية الدينية [4].

4- المدارس الرسمية: عادة ما تحتوي المناهج الدراسية، وخصوصا في المجتمعات العربية، ككتب القراءة، دروس دينية. فقد وجدت أحدى الدراسات الأردنية بأن كتب القراءة للصفوف الأولى إلى حد المرحلة الرابعة من الدراسة الابتدائية تحتوي على القيم الإيمانية، كالإيمان بالله بنسبة 58,3٪، والإيمان بالرسل بنسبة 8,3٪، والإيمان بالغيبيات بنسبة 25٪، والعبادات بنسبة 8,3٪ [5].

5- رجال الدين: يقوم رجال الدين، أمثال المشايخ والأتقياء وأصحاب الكرامات والمتصوفين [6] والقساوسة أو الرهبان، بدور كبير في التنشئة الاجتماعية السياسية الدينية من خلال تدريس وشرح ما يرد في الكتب والأحاديث الدينية، وإلقاء الخطب الدينية التي يقومون بها بين فترة وأخرى. كما يعتبر رجال الدين قدوة حسنة وأصحاب راي ثاقب وحكمة وموعظة حسنة نتيجة لما تلقوه من دروس دينية [7]. فقد وجدت دراسة مصرية، على سبيل المثال، بأن جماعة الأخوان المسلمين...استمدت أفكارها من سيد قطب [8].

يتضح مما تقدم، أن هناك وسائل للتنشئة الدينية تتمثل بمراكز العبادة كالمساجد،

الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط1، 1991، ص 166.

[1] المصدر نفسه، ص 145.

[2] د. السيد عبد القادر شريف، مصدر سبق ذكره، ص 26.

[3] رشاد محمد العليمي، مصدر سبق ذكره، ص 756.

[4] د. السيد عبد القادر شريف، مصدر سبق ذكره، ص 25.

[5] راتب قاسم محمد عاشور، القيم الاجتماعية في كتب القراءة لطلبة الصفوف الأربعة الأولى في الأردن، رسالة ماجستير في التربية، قسم التربية، جامعة اليرموك، 1990، ص 58.

[6] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: يحيى سليمان قسام، مصدر سبق ذكره، ص 146. كذلك أنظر: د. السيد عبد القادر شريف، مصدر سبق ذكره، ص 24.

[7] د. السيد عبد القادر شريف، مصدر سبق ذكره، ص 24.

[8] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: د. محمد أنور محروس، مصدر سبق ذكره، ص 359.

والكتاتيب، والمدارس الدينية، والمدارس الرسمية، ورجال الدين.

ثالثا: أهمية هيئة الدين في التنشئة الاجتماعية السياسية:

يُفترض أن للدين أهمية كبيرة في حياة الأفراد والجماعات في المجتمعات العربية. وقد يمكن أن يستدل على هذه الأهمية من خلال بعض المؤشرات، يذكر منها ما يلي:

1- الدين موروث ثقافي تاريخي: رافق الدين الإنسان منذ فجر التاريخ حتى الوقت الحاضر [1]، ولازال له تأثير راسخ في نفوس الناس وذات تأثير كبير في حياتهم [2]. وبقدر ما يتعلق الأمر بالإسلام، ذُكر بأن "لا مرية في أن الإسلام كان قد استغرق معظم الإطار المعرفي للموروث الثقافي المعاش في الوطن العربي" [3]؛ وعلى "أن الإسلام كان يشكل القاعدة الأساسية لفلسفة المجتمع العربي حتى سقوط دولة الخلافة الإسلامية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. والإسلام كفلسفة مجتمع يتشكل من قواعد عامة تحدد إطارا عاما لمبادئ هذه الفلسفة..." [4]. وتأكيدا على ما تقدم، وجدت أحدى الدراسات الميدانية بأن البُعد الإسلامي متغلغل في جوانبه النظرية والتطبيقية على حد سواء... في مجتمعات الخليج العربية، وأن تلاميذ هذه المجتمعات مولودون على فطرة الإسلام واتجاهاتهم تبعا لهذه الفطرة جاءت إسلامية بشكل قاطع [5]. وترى الدراسة نفسها أن أشارت غالبية عينة الدراسة إلى أن أعظم شخصية عاشت في زمن مضى هي شخصية الرسول (ص)،... وأن أعظم شخص عاش في الماضي على أنه شخصية مسلمة أنما تعكس الالتزام بالبعد الإسلامي واستمراره لدى الأطفال في مدارس الابتدائية لمجتمعات الخليج العربية [6]. وكمؤشر على هذا التغلغل، وجدت الدراسة نفسها بأن نسبة 80,5٪ من الأطفال المستطلعة آراءهم يؤدون الصلاة في المسجد مقابل نسبة 14,9٪ منهم تندر صلاتهم في المسجد، ونسبة 4,6٪ لا يؤدون الصلاة في المسجد على الإطلاق [7].

وعلى صعيد المجتمع اليمني، وجدت دراسة يمنية بأن (30) من الآباء من عينة البحث المستطلعة آراءهم ذكروا بأن أبناءهم يذهبون يوميا إلى المسجد مقابل (20) منهم من قال ان أولادهم لا يفعلوا ذلك. وعلى الصعيد نفسه ذكرت (30) أماً من اليمن بان أولادهن يذهبوا

---

[1] ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 118.

[2] د. مصطفى العدوان، "الدين والديمقراطية في الحياة السياسية الأردنية"، آفاق إستراتيجية (2)، نيسان، 2001، ص 20.

[3] د. عامر حسين فياض، مصدر سبق ذكره، ص 29.

[4] د. سعيد التل، مصدر سبق ذكره، ص 155.

[5] محمد بن شحات الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص 147.

[6] المصدر نفسه، ص 135- 136. وجاءت نتائج العديد من الدراسات الميدانية العربية مطابقة لهذه النتيجة على أن أعظم شخص عاش في الماضي على أنه شخصية مسلمة. حول ذلك أنظر: المصدر نفسه، ص 136.

[7] المصدر السابق، ص 128- 129.

إلى الصلاة في المسجد مقابل (20) أماً ممن قلن أن أولادهن لا يذهبوا إلى الصلاة في المسجد. فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة يمنية أخرى بأن (40) من الآباء المستطلعة آراءهم في هذه الدراسة ذكروا بأن أولادهم يؤدون الصلاة مقابل (10) ممن ذكروا بأن أبناءهم لا يفعلوا ذلك. أما الأمهات المستطلعة آراءهن في الدراسة نفسها، فذكرن بأن (35) من أولادهن يؤدون الصلاة مقابل (15) من الأمهات ممن قلنّ أن أولادهن لا يفعلوا ذلك [1].

وبالنسبة إلى أهمية الدين في حياة الإنسان المصري، وجد أن هناك حوالي (20220) مسجدا قد شيدت في مصر حسب إحصائية تعود إلى العام 1974 [2]، وأن الفلاح المصري كان أميل بتفكيره إلى الدين منه إلى العلمانية [3]. وتوصلت دراسة ميدانية مصرية أخرى إلى أن القيم الدينية تأتي بالمرتبة الأولى (27,6٪) في سلم أوليات عينية البحث المستطلعة آراءهم ثم تأتي بعدها القيم النظرية (22,4٪)، ثم القيم الاجتماعية (16,7٪) ثم القيم السياسية (15,6٪)، ثم القيم الاقتصادية (10,1٪)، وأخيرا القيم الجمالية (7,6٪) [4]. وتوصلت الدراسة نفسها إلى أن القيم الدينية تقع في الترتيب الأول في نسق القيم عند المبحوثين في جملتهم وعند الذكور والإناث على حد سواء، ولا يختل موقعها باختلاف الوضع الطبقي. وهذا يعكس مدى عمق الشعور الديني والعقدي في مصر. فالإيمان جزء لا يتجزأ من الشخصية المصرية ويضرب جذوره في أعماق التاريخ قديمه وحديثه، قبل الأديان السماوية المعروفة وبعدها [5].

وعلى صعيد المجتمع الأردني، توصلت دراسة ميدانية إلى وجود اتفاق بين مجموعة عينة البحث على أن الدين هو فوق أي اعتبار [6]. وقد فسر فوز الأحزاب الإسلامية، كالإخوان المسلمين، في الأردن، وحصولهم على نتائج جيدة في انتخابات العامين 1989 و 1993 إلى تأصل الثقافة الدينية في المجتمع الأردني [7]. وخلصت الدراسة ذاتها إلى أن الغالبية العظمى من أفراد عينة البحث ترى أن الدول تتقدم بطرق عدة أهمها مساعدة الله أولا، وتطبيق نظام الكفاءة في العمل ثانيا، وأخيرا عن طريق العمل الجاد [8]. والنتيجة الأخيرة تعكس أيضا عمق الإيمان الديني في المجتمع الأردني. وعلى صعيد المجتمع الأردني نفسه، توصلت دراسة أخرى، بأن اتجاهات المعلمين في الأردن نحو القيم الإسلامية في مجالات العقائد وصلت إلى حوالي

---

[1] رشاد محمد العليمي، مصدر سبق ذكره، ص 757.
[2] د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 216.
[3] المصدر السابق، ص 145.
[4] طه محمد طه بركات، دور الإعلام الإذاعي: إذاعة وتلفزيون في التنشئة الاجتماعية للأطفال في مرحلة التعليم الأساسي، أطروحة دكتوراه في دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، 1990- 1991، ص 192.
[5] المصدر السابق، ص 195.
[6] أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 116، 141.
[7] د. مصطفى العدوان، مصدر سبق ذكره، ص 20.
[8] أحمد جمال ظاهر، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني، مصدر سبق ذكره، ص 43. نقلا عن: محمود حسن إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 132.

90٪، والنسبة جيدة في مجال العبادات، ومتوسطة في مجال المعاملات [1]. وتوصلت الدراسة عينها بأن 45٪ من عينة البحث يؤكدون على أن أهم شيء في حياتهم هو الدين أولا ثم الوطن ثانيا (16٪) ثم العائلة ثالثا (13٪)، ثم الأمة العربية رابعا (8٪)، وتأتي المدرسة والأصدقاء والمدينة أو القرية في نهاية سلم الأوليات على التعاقب [2].

وعلى صعيد المجتمع السوري، توصلت دراسة ميدانية في ريف دمشق، إلى أن زيارة الناس من مختلف المذاهب والأعمار وبغض النظر عن الجنس إلى المقامات والأضرحة والأديرة الدينية، وتقديم النذور لها، وانتشار عمل الحجب والنشرات المباركة ما هو إلا دليل على تأصل الدين في أعماق الناس [3]. أما على صعيد العراق، لم يستطع النظام السياسي العراقي خلال فترة حكم صدام حسين طيلة خمسة وثلاثين عاما من تغير المعتقدات الدينية عموما، ومعتقدات الطائفة الشيعية رغم انتهاج النظام السياسي العلمانية واستخدام كل الوسائل التسلطية ضد الطائفة الشيعية [4].

وعلى صعيد أهمية الدين في الولايات المتحدة الأمريكية، يُشكل الدين أهمية كبيرة في الحياة الاجتماعية والسياسية، وفي هذا المجال، وكدلالة على أهمية الدين في المجتمع الأمريكي، يشير عالم النفس السياسي الأمريكي (رسل فز فارنين) إلى انه قد يتسامح المسيحيون الأمريكيون مع غير المؤمنين، ولكنهم سوف لن يتسامحوا في انتخاب شخص لا يحضر الكنيسة كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية [5].

2- دين الغالبية: يمكن أن يشكل الدين أهمية كبيرة في حياة المجتمعات انطلاقا من كونه يشكل دين الغالبية، كما هو الحال مع الإسلام الذي يشكل دين غالبية أفراد المجتمعات العربية [6]. ومن الأمثلة التي تعطي شيوع مظاهر الدين الإسلامي في مجتمعات الخليج العربية، على سبيل المثال، رسمت طفلة سعودية عمارة على سطحها طبق لاقط (دش) وأمام العمارة مسجد بمئذنتين [7].

---

[1] هاني حتمل محمد عبيدات، مدى مساهمة معلمي الدراسات الاجتماعية في ترسيخ القيم الاجتماعية لدى طلبة التعليم الأساسي من وجهة نظر المعلمين والطلبة، رسالة ماجستير في التربية، جامعة اليرموك، 1997، ص 14.

[2] أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي ، مصدر سبق ذكره، ص 137.

[3] يحيى سليمان قسام، مصدر سبق ذكره، ص 144.

[4] رعد حافظ سالم، معايشة ميدانية لواقع معاملة النظام السياسي العراقي أثناء حكم صدام حسين للطائفة الشيعية في العراق، 1987- 2003.

5 Russell F. Farnen, Political Culture and Toleration: The Threat of (Neo) Nationalism and (New) Racism to Democratic Civic Society, in: Russell F. Farnen, et al, Democracy, Socialization And Conflicting Loyalties in East and West, op.cit., p.416.

[6] محمد عدنان محمود الخفاجي مصدر سبق ذكره، ص 85.

[7] د. خالد أحمد العامودي، "التلفزيون والأطفال: إيجابيات الاستخدام وسلبياته في المجتمع السعودي"، رسالة

3- علاقة الدين بالسياسة: كما تكمن أهمية الدين نتيجة لارتباطه الوثيق بالسياسة. "فعلاقة الدين الإسلامي بالسياسة، بل علاقة كل دين، أمنزلا كان أم وثنيا، علاقة قديمة قدم الدين نفسه. فالإسلام، على سبيل المثال، في العقل الجمعي للمسلمين دين ودنيا، أيمان وسياسة، إدارة الحياة الدنيا والآخرة معا. وأول خلاف سياسي في الإسلام هو انقسام العرب المسلمين حول من سيخلف النبي محمد (ص) بعد وفاته مباشرة" [1]. وقد وجدت دراسة ميدانية أردنية بأن 61,8٪ من المسلمين أكثر موافقة على البعد الديني كبعد هام ينطلقون منه في حب بلدهم مقارنة مع 31,6٪ من المسيحيين [2].

4- وظائف الدين: تنبع أهمية الدين من الوظائف التي يقدمها للفرد. من هذه الوظائف تحقيق الأمن الذاتي والغذائي وتقليص الخوف من الظواهر الطبيعية والأمور الغيبية، وتمتين علاقة الفرد بالجماعة [3]. وقد وجدت دراسة مصرية بأن 84٪ من الطلاب الجامعيين المستطلعة آراءهم يرون بأن للجماعات الإسلامية دور رئيسي داخل الجامعة. ويرى 39,1٪ من هؤلاء الطلاب أن أهمية هذا الدور تكمن بقيام تلك الجماعات الدينية بمساعدة الطلاب في مجال تخفيض ثمن الكتب، في حين يرى 28,4٪ منهم بأن لهم دور في المحافظة على التعاليم الدينية... [4].

5- نشوء الحركات الدينية السياسية: تكمن أهمية الدين من الأثر الذي يتركه في نشوء الحركات الدينية السياسية أو اتخاذ العديد من الحركات الدينية السياسية الدين كتبرير لوجودها. وكان لمثل هذه الحركات الدينية السياسية دورا كبيرا في التنشئة الاجتماعية السياسية والاستقرار السياسي أو العكس في النظم الاجتماعية والسياسية العربية. فقد ظهرت الحركة الوهابية في السعودية [5] وقامت بتوحيد العناصر المتنافسة والمتحاربة، كما حاولت توحيد القوى في شبه الجزيرة العربية [6]. وتوصلت أحدى الدراسات المصرية إلى أن نسبة 52,6٪ من الطلاب المستطلعة آراءهم يرون بأن هناك إقبالا من الطلاب داخل الجامعة على الانضمام للجماعات الدينية مقابل 13,3٪ ممن لا يؤيدون هذا الرأي وامتناع 34٪ عن

الخليج العربي، العدد (56)، 1995, ص 91.

[1] رسُلان شرف الدين، مصدر سبق ذكره, ص 171. وحول هذا الخلاف (خلاف السقيفة)، راجع المصدر نفسه، ص 193.

[2] بلال خلف العمري، مصدر سبق ذكره، ص 81.

[3] ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 118.

[4] د. محمد أحمد بيومي، ظاهرة التطرف: الأسباب والعلاج، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992، ص 141.

[5] د. أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 63- 64.

[6] د. غسان سلامة، "قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية"، المستقبل العربي، العدد (99)، آيار (مايو)، 1987، ص 100.

الإجابة [1]. ومن بين الحركات الدينية السياسية التي ظهرت في مصر يذكر جماعة الأخوان المسلمين، والتكفير والهجرة، والجهاد التي أثر وجودها ونشاطها سلبا على استقرار النظام السياسي المصري [2]. وفي هذا الصدد يرى (صلاح سالم) [3]، بأن الجماعات الدينية في المجتمعات العربية تستخدم العنف في إدارة اختلافاتها مع النظام السياسي والمجتمع منطلقة من التوظيف الدائم للحقائق الدينية، والنصوص القرآنية، والسنة النبوية في خدمة أغراض وأهداف سياسية أو مجتمعية ما [4].

6- دعم هيئات أخرى: للدين دورا كبيرا في تعزيز دور هيئات تنشئة أخرى. فقد أوصت جميع الأديان والمذاهب بالمحافظة على هيئة الأسرة. على سبيل المثال. وأعطتها أهمية كبيرة ورسخت وجودها الاجتماعي شرعا [5].

يتضح مما تقدم. أن أهمية هيئة الدين في المجتمعات نابعة من عدّ الدين كموروث ثقافي تاريخي. وتدين غالبية الناس في المجتمعات المختلفة. وعلاقتها بالسياسة. وما تقوم به من وظائف. وظهور الحركات الدينية السياسية. وتأثيرها في هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأخرى.

رابعا: دور الدين في التنشئة الاجتماعية السياسية:

يساهم الدين بثقل بارز في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية العربية. ويستدل على ذلك من خلال ذكر بعض أدواره في هذا المجال، وكما يلي:

1- إكساب الضبط الاجتماعي السياسي: يساعد الدين في عملية الضبط الاجتماعي [6]، وتثبيت القيم الاجتماعية بغض النظر عن الغايات الكامنة خلف ممارسة شعائرها [7]. فتقوم دور العبادة على سبيل المثال، بتعليم الفرد والجماعة التعاليم الدينية السماوية التي تؤدي إلى

---

[1] د. محمد أحمد بيومي، مصدر سبق ذكره، ص 141.

[2] د. محمد أنور محروس، مصدر سبق ذكره، ص 172. وتعتبر بعض الحركات الدينية مثل حركة الإخوان المسلمين في مصر الحركة الأم والأساس لكافة الاتجاهات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي. حول ذلك أنظر المصدر نفسه، ص 323.

[3] صلاح سالم هو كاتب وصحفي مصري يعمل في جريدة الأهرام المصرية. حول ذلك راجع: صلاح سالم، "إدارة الاختلاف في الثقافة السياسية العربية"، شؤون عربية، يونيو (حزيران)، 2001، ص 33.

[4] المصدر السابق، ص 33. ولكن يطرح السؤال: هل يقتصر استخدام العنف لتحقيق أغراض سياسية على الجماعات الدينية المسلمة؟ كلا، فقد أستخدم الجيش الجمهوري الأيرلندي السري، على سبيل المثال، التبرير الديني المسيحي الكاثوليكي في عملياته العسكرية ضد الحكومة البريطانية التي تدين بالمذهب المسيحي البروتستانتي. كما أستخدم الرئيس الأمريكي الحالي جورج بوش التبرير الديني في غزوه لأفغانستان والعراق. للمزيد من التفاصيل حول المبررات الدينية لغزو العراق، راجع: رعد حافظ سالم، أزمة عولمة النموذج الأمريكي للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، والسلام والاستقرار: الاحتلال الأمريكي للعراق دراسة حالة، دار الجنان، الأردن، 2005، ص 140- 148.

[5] يحيى سليمان قسام، مصدر سبق ذكره، ص 139.

[6] ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 146.

[7] يحيى سليمان قسام، مصدر سبق ذكره، ص 138.

obeikandl.com

ضبط السلوك بما يضمن سعادة الفرد والمجتمع، وتمد الطفل بإطار سلوكي معياري راض عنه، ويعمل في إطاره. كما تقوم بتنمية الضمير لدى الطفل (الفرد) والجماعة، وتوحيد السلوك الاجتماعي والتقريب بين مختلف الطبقات الاجتماعية [1]. إذ "يقوم الدين بدور مهم في المجتمع وهو ضبط سلوك الأفراد ومراقبة تصرفاتهم، فعن طريق المعتقدات والعبادات تقرن قيم الجماعة وأهدافها المشتركة بقوة قاهرة تتمثل في أشياء لها قداستها ورغبات لها احترامها وطاعتها، وبذلك يمارس الدين سلطة قوية على أفراد الجماعة تجعلهم ينسجمون مع القواعد والأصول المنصوص عليها في المحتويات الدينية" [2]. ويعتقد أن رقابة الدين أقوى من رقابة الحكومة من حيث أن الدين يتولى ما ظهر من السلوك الإنساني وما خفي أيضا، فهو يعاقب على الفعل وعلى النية، كما أن جزاءه لا يقتصر على عالم الواقع بل يمتد إلى عالم الآخرة، بينما تقتصر رقابة الحكومة على السلوك الظاهري وجزاؤها على الحياة الدنيا فقط [3]. ويعتبر التكيف الاجتماعي أحد صور الضبط الاجتماعي السياسي، إذ يتحقق من خلاله التشجيع على الصبر في أوقات الصعوبات والمحن [4]، وتقوية الحالة المعنوية للفرد وتمكينه من اجتياز الأزمات التي يمر بها [5]. ويمكن القول أن تحريم الإسلام عادة الغزو التي أحدى عادات الجاهلية [6] يعتبر أحد مؤشرات الضبط الاجتماعي التي دعا إليها الإسلام. وقد حقق تطبيق ذلك نوع من الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمعات العربية.

2- إكساب الطاعة الاجتماعية السياسية: تحث الأديان، بما فيها الدين الإسلامي، على طاعة الآباء. وفي هذا الصدد يستشهد بالآية الكريمة "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" [7]. كما تنشأ بعض الفرق الدينية مثل الفرق الصوفية في مصر على عدم جواز مقاومة الشر ومغالبة الحكام والسلاطين مع الاستسلام بأهوائهم إذا لزم الأمر، لأنهم يقولون بأن الله قد أقام العباد فيما أراد [8]. ويرى العالم (عبد الله حمودي)، عالم (الانثروبولوجي) المغربي، بأن الدين الإسلامي وراء الطاعة السياسية للعاهل المغربي. فهو يقول أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم في المغرب تقوم على أساس العلاقة بين الشيخ والمريد في

---

[1] د. السيد عبد القادر شريف، مصدر سبق ذكره، ص 25- 26. كذلك أنظر: د. عمر أحمد همشري، مصدر سبق ذكره، ص 362.

[2] د. محمد عبد المنعم نور، المجتمع والسياسة، مصر, مكتبة القاهرة الحديثة، 1970، ص 99. نقلا عن: ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 57.

[3] سعدي فيضي عبد الرزاق، المدخل إلى علم الإنسان، بغداد، بيت الحكمة، 1989، ص 118- 121. نقلا عن: المصدر نفسه، ص 57. ولمزيد من التفاصيل راجع المصدر نفسه، 57- 58.

[4] يحيى سليمان قسام، مصدر سبق ذكره، ص 144.

[5] ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 56، 121.

[6] د. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مصدر سبق ذكره، ص 167.

[7] القرآن الكريم، سورة الإسراء، آية (24) . نقلا عن: يحيى سليمان قسام، مصدر سبق ذكره، ص 139.

[8] د. محمد أنور محروس، مصدر سبق ذكره، ص 250.

الطرق الصوفية. وأن الشعب (المريد) المغربي يخضع نفسيا (العنف الرمزي) للشيخ (العاهل المغربي). وهذه العلاقة تفسر أسباب القبول بقيم النظام السياسي المغربي الحاكم القائم على "العنف والبركة" في آن واحد. ويرى هذا العالم بأن الشعب المغربي راضياً ببركة العاهل المغربي رغم أنها لا تفي بحاجته وبقسوة تغيظه. ويرى أن أسباب عدم خروج المواطن المغربي عن طاعة الحاكم هو أن المواطن المغربي مطبوع منذ نشأته على ذلك النمط من السلوك. ولا يمكن تصور الخروج على المألوف والمنتظر. ويرى العالم نفسه بأن علاقة الشيخ والمريد تتسع وتكرر ذاتها في المجتمع المغربي باعتبارها روابط سياسية واجتماعية عامة ومتفشية بين عامة الناس [1]. إذ "ان المظهر الأهم لمفعول المعتقدات الدينية يعود إلى الطقوس الصوفية المتجلية بعلاقة الشيخ والمريد والمتفشية في أرجاء المجتمع المغربي. تتصف علاقة الشيخ بالمريد باستحواذ الشيخ على جميع ملكات المريد فيخضع له كليا بنكران الذات. وهذا هو النمط الذي يتمثل في تصرف الملك من حيث إصراره على طلب الطاعة المطلقة والخضوع أمام شخصه الملكي" [2].

وعلى صعيد المجتمع الجزائري، وجدت أحدى الدراسات أن النظام السياسي الجزائري يسعى للحصول على ضمان ولاء المؤسسة الدينية له، ذلك أن لهذه المؤسسة نفوذا أكثر من باقي المؤسسات الأخرى في إخضاع الفتاوى والآراء الدينية لوجهة نظر الطبقات السائدة... [3] كما يحصل أن يدعو رجال الدين إلى طاعة الحاكم باعتبارها واجبا مقدسا (ومطلقا) [4]. وتقوم التنشئة الاجتماعية السياسية في الديانة المسيحية أيضا على التنشئة على طاعة الحكم والولاء للدولة، والصلاة من أجل ولي الأمر. فمن تعاليم المسيح "اعطوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله" [5]. ناهيك عن القول ما يلعبه الدين من تأثير فعال من التشديد على ضرورة إطاعة ولي الأمر والالتزام بأوامره بحذافيرها ودون الخروج عنها [6]. ومن المحتمل ان تمتد الطاعة

---

[1] ايليا حريق، التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك، المستقبل العربي، العدد (251)، كانون الثاني (يناير)، 2002، ص 13، 15.

[2] المصدر السابق، ص 13، 15. لقد ارتكزت سلطة العاهل المغربي محمد الخامس، وبعده الحسن الثاني إلى أسس دينية تمثلت بالسلالة العلوية، نسبة إلى الخليفة الرابع علي أبن أبي طالب، التي تنحدر عن الخليفة الرابع وأبن عم الرسول (ص). حول ذلك أنظر: المصدر نفسه.

[3] سعيد عيادي، مصدر سبق ذكره، ص 208- 209.

[4] د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر, مصدر سبق ذكره، ص 266.

[5] رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية، الإصحاح 13، العدد (1-2). نقلا عن: أميل فهمي حنا شنوده، مصدر سبق ذكره، ص 26.

[6] فيصل السالم، أساسيات التنشئة السياسية والاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص 144. قارن مع أفكار (لوثر) القاضية بالطابع المقدس لكل سلطة قائمة والخضوع غير المشروط تجاه السلطة. راجع حول ذلك: د. عبد الرضا الطعان، مصدر سبق ذكره، ص 246- 259, وأفكار (جان كالفن) في الاتجاه نفسه، ص 279- 285, كما دعا جان جاك روسو إلى استخدام سحر الدين من أجل ضمان طاعة الناس لقوانين الدولة, حول ذلك أنظر المصدر نفسه، ص 464.

الاجتماعية إلى الطاعة السياسية. إذ يرى (كونفوشيوس) أن تنشئة الأطفال على احترام الوالدين ومشاعر الحب والاحترام التي يشعر بها الشاب تجاه والديه ستمتد في المستقبل إلى الرجال في مراكز السلطة [1].

وعلى صعيد الدين المسيحي، تؤكد المسيحية، من خلال عبارة: أعطي لله ما لله وأعطي لقيصر ما ليقصر، على أهمية الطاعة الاجتماعية السياسية.

3- قيام الدول: يظهر أن أحد أسباب قيام الدول هو الدين. وعلى صعيد دور الإسلام في هذا المجال فقد "...قامت بفضل الإسلام ممالك ودول..." [2]. وقد قامت الدول العربية الإسلامية عينها منذ عهد الرسول وحتى سقوط الدول العباسية على أساس ديني إسلامي. وظهرت دولة عُمان الاباضية، ودولة اليمن الزيدية [3] على أساس ديني مذهبي. كما نجحت الوهابية، التي أسسها عالم الدين محمد بن عبد الوهاب، بالتعاون مع العائلة السعودية من إنشاء المملكة العربية السعودية في إطار المدرسة الحنبلية الصارمة وتعاليم ابن تيمية. وعلى الصعيد نفسه، نجحت السنوسية بإقامة مملكة في ليبيا معتبرة ان ضعف الإسلام تجاه الغرب يعود للانحراف عن الإسلام الصحيح. وعلى النمط نفسه، قامت دولة المهدية في السودان، وقاد حزب الدستور البلاد في تونس. وعلى صعيد إيران، نجحت الثورة الخمينية في إيران من اقامة دولة اسلامية في العام 1979 [4]. وبصدد دور الدين في قيام الدولة العربية الإسلامية، يقول (محمد عابد الجابري): "نخلص مما تقدم إلى أن العصبية في المجتمع البدوي الذي يتألف من قبائل البدو الرحل، لا تتطور إلى عصبية جامعة مطالبة إلا بتدخل عامل آخر، هذا العامل هو الدعوة الدينية التي تتبناها عصبية خاصة تناضل من أجل نشرها ونصرتها، الشيء الذي ينتج عنه رئاسة هذه العصبية صاحبة الدعوة على باقي العصبيات المرتبطة معها بالنسب العام، فينشأ هكذا تكتل عصبي سرعان ما يشق طريقه نحو الملك وتأسيس الدولة" [5]. وذكر أيضا: "أصبح الدين في بعض المجتمعات السلطة الحاكمة نفسها بعد أن اكتسب شرعية قانونية بإيمان الحكام بها" [6].

4- دعم شرعية النظام السياسي: يحدث أن يكون للدين دورا أساسيا في دعم شرعية النظام السياسي القائم. إذ "...عادة ما تعمل الأنظمة السياسية على استغلال المشاعر والعواطف

---

[1] رعد حافظ سالم, التنشئة الاجتماعية السياسية في دول الخليج العربية: دراسة أنموذجي الكويت والبحرين, مصدر سبق ذكره, ص 16.

[2] د. محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص 188.

[3] د. ايليا حريق، "الدولة العربية: الأصول التاريخية ورؤى الحاضر: نشو نظام الدولة في الوطن العربي"، مصدر سبق ذكره، ص 91.

[4] د. حليم بركات، مصدر سبق ذكره، ص 268.

[5] د. محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص 189.

[6] ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 121.

الدينية نحو بعض القضايا لاكتساب تأييد ومساعدة الأفراد لها. أو تعمل الأنظمة السياسية على تكريس العواطف الدينية التي تتفق مع مصالحها المختلفة..." [1]. انطلاقا مما تقدم يُشكل الإسلام في بعض النظم السياسية العربية، كالنظام السياسي في المغرب، عنصرا أساسيا لشرعية النظام السياسي القائم [2]. وعلى صعيد مصر يمكن أن يقال الشيء عينه: "وفي مصر الحديثة، ما برح الدين مصدرا لشرعية السلطة. فعلى سبيل المثال حاول الملك فؤاد أحياء نظام الخلافة في مصر بعد أن ألغاه مصطفى أتاتورك في تركيا في العام 1922 هادفا من وراء ذلك إلى نيل رضاء المصريين والمسلمين بوجه عام وإلى استغلال هذا المركز الديني في توطيد سلطته الزمنية في مصر" [3]. فضلا عن ما تقدم يذكر بعض الدارسين. أن الشعبية التي نالها الملك فاروق انبثقت، في أحد جوانبها من بعض التصرفات الدينية التي كان يأتيها من قبيل أداء فريضة الجمعة كل أسبوع في أحد مساجد القاهرة، ودعوة كبار المقرئين إلى تلاوة القرآن طوال ليالي شهر رمضان [4]. وفي الاتجاه نفسه، لم يتجاهل قادة ثورة يوليو (حزيران) 1952 في مصر سيطرة القيم الإسلامية في مصر لذلك اتخذوا من الدين وسيلة لنيل رضاء الجماهير، التي تتميز بعمق العاطفة الدينية خاصة في الريف، من أجل دعم السياستين الداخلية والخارجية. وتقرر إخضاع المؤسسات الدينية، وفي مقدمتها المساجد، لوزارة الأوقاف لغرض تشكيل اتجاهات وسلوك الأفراد بما يخدم أهداف النظام السياسي القائم [5].

وعلى صعيد المجتمع السعودي، عادة ما تحرص الحكومة السعودية إلى الاستعانة برجال الدين السعوديين في دعم شرعية السلطة الحاكمة وتكفير الجماعات الدينية عندما تشتد العمليات العسكرية للجماعات الدينية ضد مؤسسات النظام القائم أو أهداف أمريكية وغربية داخل المملكة، أو تظهر بعض التصريحات التي تكفر الحكومة السعودية. وعين الشيء تفعله الحكومة المصرية عن طريق المؤسسة الدينية الرسمية المتمثلة بالأزهر. وقد عمل الحسن الثاني، العاهل المغربي السابق، على إحياء الأفكار الدينية التي تدعم منصبه، فشدد على مقام الأسرة العلوية كأبناء البيت وعلى لقبه كأمير المؤمنين وأوصاف الشرع التقليدي لمنصب الإمام، وبخاصة ما كان يعرف منها في الإسلام منذ القدم بالرهبة والطاعة. ومن طقوس السلطة التي أحياها الملك هي "البيعة" وحرص على أن يقوم الزعماء ورجال الدين وكبار موظفي الدولة بتأديتها له سنويا. وبذلك فقد حصل على سلطات إضافية لم يمنحها له

---

[1] بلال خلف العمري، مصدر سبق ذكره، ص 49، 80.
[2] د. محمد أنور محروس، مصدر سبق ذكره، ص 154.
[3] د. عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1918 إلى سنة 1936، ص 583. نقلا عن: د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 144.
[4] محمد حسنين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية من 29 يوليو سنة 1937- 26 يوليو 1952، القاهرة مطبعة مصر، 1952، ص 335- 339. نقلا عن: المصدر نفسه، ص 144.
[5] المصدر السابق، ص 215.

الدستور. فدرج في مواجهاته مع المعارضة الحزبية على تبرير سياسته الخارجية باستدعائه لحقوقه كأمير المؤمنين [1].

وظهر الرئيس العراقي الأسبق (صدام حسين) على شاشة التلفاز العراقية في لقاء مع المرجع الديني (آية الله أبو القاسم الخوئي) على أثر الانتفاضة الشيعية ضد حكمه في العام 1991 في وسط وجنوب العراق للدلالة على أظهار الدعم الديني له. وعلى صعيد المجتمع الجزائري، توصلت أحدى الدراسات بأن النظام السياسي الجزائري يسعى للحصول على ضمان ولاء المؤسسة الدينية لها، ذلك أن لهذه المؤسسة نفوذا أكثر من باقي المؤسسات الأخرى فتخضع الفتاوى والآراء الدينية لوجهة نظر الطبقات السائدة... [2]. وفي لبنان فأن النظام السياسي يقوم على أساس توزيع المناصب السياسية بين ممثلي الأديان والطوائف الدينية [3].

ويكون دور المؤسسات الدينية داعما للنظام السياسي القائم من خلال التنشئة الاجتماعية السياسية التي تتناول مختلف الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي توصي بإطاعة الحكام وإضفاء طابع ديني على حكمهم، أو بالقول بأن الدين علاقة بين الإنسان وربه، ولا علاقة له بالسياسة ومناوراتها [4]. فضلا عن ما تقدم، فإن بعض الأديان، كالتقاليد الدينية اليابانية ترفض وتحرم مخالفة السلطة العليا أو معارضتها، هذه القيمة الدينية خلقت تنشئة اجتماعية سياسية تنظر بعين الشك لأحزاب المعارضة في اليابان [5].

ومن مظاهر دعم الدين لشرعية النظام السياسي هو قبول الحكام على أساس ديني، فقد أقر وخضع أهالي فزان في ليبيا بشرعية السنوسيين وتعاليمهم على أساس صفتهم الدينية رغم أنهم أصلا من الجزائر وليس ليبيا. وقبول الأدريس في عسير رغم انه من المغرب الأقصى، وقبول المرغني في السودان رغم انه من أهالي مكة، وقبول العراقيين والأردنيين حكم الهاشميين وهم من أشراف الحجاز [6]. وقد وجدت دراسة مصرية بأن الجماعة الصوفية البرهانية المسلمة، والطائفة الأرثوذكسية المسيحية في مصر تشكل ثقافتين فرعيتان متوائمتين مع ثقافة المجتمع وبعيدة

---

[1] ايليا حريق، التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك، المستقبل العربي، مصدر سبق ذكره، ص 14- 15.

[2] سعيد عيادي، مصدر سبق ذكره، ص 208.

[3] لمزيد من التفاصيل حول أثر الدين والطائفة في قيام النظام السياسي اللبناني، راجع: محمد عدنان محمود الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص 92-93.

[4] د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 200. نقلا عن: ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 60.

[5] عبد العزيز العجيزي، "الحزبية والديمقراطية في اليابان"، مجلة السياسة الدولية، العدد السابع عشر، 1969، ص 100. نقلا عن: هادي مشعان ربيع الدليمي، التحديث في اليابان وأثره في تطور الفكر السياسي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997.

[6] د. ايليا حريق، "الدولة العربية: الأصول التاريخية ورؤى الحاضر: نشو نظام الدولة في الوطن العربي"،مصدر سبق ذكره، ص 91.

عن الاحتكاك بنظام السلطة أو الحكم في المجتمع [1]. مما يُشكل دعما غير مباشر لشرعية النظام السياسي القائم.

5- الدفاع عن الوطن: لعب الدين، بشكل عام، دورا كبير في الدفاع عن المجتمعات العربية ضد الاحتلال الأجنبي [2]. فقد أعطى الإسلام الدفاع عن الأرض قيمة اجتماعية عليا. وفي هذا الخصوص جاءت الآية الكريمة "ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون" [3]. فقد تميزت الحركة الوهابية في القرن الثامن عشر في السعودية بالمقاومة وكرد فعل ضد الوجود الاستعماري [4]. وحديثا استندت العديد من الحركات الدينية الإسلامية في السعودية، كتنظيم القاعدة، في قتالها ضد القوات الأمريكية المتواجدة على الأراضي السعودية منذ العام 1991، إلى أسس دينية أسلامية. كما استندت في قتالها للقوات الأمريكية في العراق على الأساس نفسه. وقد مثل التيار الإسلامي، عموما، في المغرب رد فعل للتراث الاستعماري [5]. فقد تميزت الحركة الجزائرية بقيادة عبد القادر الجزائري بمقاتلة المحتل الفرنسي [6].

وظهرت أيضا جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كرد فعل على الاحتلال الفرنسي للجزائر. وكان من بين أهدافها المحافظة على الخصائص القومية للشخصية الجزائرية [7]. وتميزت الحركة السنوسية في ليبيا بمقاتلة المحتل الإيطالي. كما تميزت الحركة المهدية في السودان بمقاتلة المحتل الإنجليزي [8]. وعلى الصعيد نفسه، تقوم حركة حماس في فلسطين وحركة حزب الله اللبنانية بمقاتلة إسرائيل [9]. وعادة ما ينطلق الناس في الدفاع عن الوطن من اعتبارات دينية، فقد وجدت دراسة ميدانية بأن القضية التي تشغل بال 39٪ من الذكور والإناث المسلمين والمسيحيين المستطلعة آراءهم هي قضية الدفاع عن الدين أولا في حين أن القضية التي تشغل بال 29٪ منهم هي الدفاع عن الديمقراطية، ثم تأتي القومية العربية ثالثا [10].

---

[1] د. محمد أنور محروس، مصدر سبق ذكره، ص 357- 359.
[2] د. رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص 376.
[3] القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية (169). نقلا عن: يحيى سليمان قسام، مصدر سبق ذكره، ص 142. لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع: المصدر نفسه.
[4] د. أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 63- 64.
[5] د. محمد أنور محروس، مصدر سبق ذكره، ص 154.
[6] د. أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 63- 64.
[7] عقاب نصيرة، التنشئة الاجتماعية وأثرها في السلوك والممارسات الاجتماعية للفتيات، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1994- 1995 ، ص 53- 55.
[8] د. أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 63- 64.
[9] صلاح سالم، مصدر سبق ذكره، ص 34. كذلك أنظر: محمد عدنان محمود الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص 85.
[10] أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في ا لعالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 116- 117،

6- تحقيق الوحدة الوطنية: يؤدي الدين دورا فعالا في تحقيق الوحدة الفكرية والعقائدية عند الأفراد، وعاملا قويا في توليد الوحدة الاجتماعية بين أعضاء الجماعة الذين يتمسكون به، خصوصا مع سيادة دين واحد في الدولة نفسها. وقد لعب الإسلام دورا كبيرا في توحيد القبائل العربية في دولة اسلامية واحدة [1]. "فالإسلام حاول ضم القبائل العربية في وحدة واحدة تحت قيادة الدين الإسلامي إلا أن السلطة القبلية، والتي ضعفت في الفترات الأولى لظهور الإسلام، عادت مرة ثانية لتتحكم في الفرد العربي" [2]. وأن "الدين الإسلامي (أعطى العرب) حسا بالهوية الجماعية التي تلتقي وتصب في المجرى القومي في غالب الأحيان" [3]. وقد أكد الدين الإسلامي على مبادئ الأخوة والتعاون والإيثار، وعالج المشكلات التي تعوق نمو المجتمع، منها الحرية الفردية المتطرفة إذ يرى الدين أن تكون حرية الفرد ضمن المصلحة العامة [4]. "فالوحدة الدينية لها وجهة اجتماعية من حيث أنها تعمل كوسيلة للتضامن في المجتمع وخاصة في المجتمع العشائري، فالدين رابطة قوية تتمثل في العقائد والعبادات، وهو يجمعهم سوية في أيام الصوم والصلاة وفي الأعياد الوطنية..." [5]. ويعمل "... الدين على جمع القلوب وتأليفها، ومتى تم ذلك ذهب التنافس، وقل الخلاف، وحسن التعاون والتعاضد، وتحققت الوحدة الكبرى التي يسعى الدين دوما لتحقيقها...". هكذا، فالعصبية التي كانت من قبل مفرقة أصبحت الآن وبالدين، عصبية جامعة.... ويرى (ابن خلدون) بأن الدين يزيد من قوة العصبية بالتخفيف من مظاهر التعصب، كالأنانية والاعتداد بالأنساب وروح القطيع وذلك بتوجيه أهل العصبية كلها إلى الله... [6]. وتأكيدا على دور الدين في تحقيق التماسك الوطني وجدت أحدى الدارسات الميدانية في الكويت بأن الدين أحتل المرتبة الأولى كهوية مرجعية لطلاب جامعة الكويت، إذ حدد معظم الطلاب المستطلعة آراءهم انتماءهم بالإسلام مقابل عدد قليل جدا من الطلاب من حدد انتماءه بالقومية العربية، وجاء الانتماء الوطني بالمرتبة الثالثة، والانتماء للعائلة بالمرتبة الرابعة [7]. وبينت دراسة أخرى بأن الدين جاء في المرتبة الثانية كهوية في حين جاءت العائلة في المرتبة الأولى، والقومية بالمرتبة الثالثة، والدولة في المرتبة الرابعة [1].

120.

[1] ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 56، 59، 122.

[2] أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 14.

[3] د. ايليا حريق، "الدولة العربية: الأصول التاريخية ورؤى الحاضر: نشو نظام الدولة في الوطن العربي"،مصدر سبق ذكره، ص 77.

[4] ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 145.

[5] المصدر السابق، ص 146.

[6] د. محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص 188- 189. كذلك أنظر: أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 42؛ د. عبد المنعم المشاط مصدر سبق ذكره، ص 178.

[7] Jo-Anne Hart, "Arab States and Cross fires of Allegiance: The Role of Political Socialization, in : Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (editors), Political

7- التمرد على النظام القائم: بالرغم من دعوة رجال الدين إلى الطاعة المطلقة للحاكم كما مره ذكره، إلا أنه ظهرت حركات دينية تشجع على التمرد والعصيان خصوصا مع بدء انهيار الحكم العثماني والغزو الغربي [2]. ويكون دور الدين معارضا للسياسة القائمة من خلال تكفير الوضع القائم والدعوة إلى الرجوع إلى منابع الإسلام بل تبرير العنف كأداة للتغيير بأسم الإسلام [3]. فقد انطلقت التنظيمات الإسلامية، من مقولة المواجهة مع الطبقات الحاكمة في عدد من البلدان العربية بسبب ما تراه من فساد النظام السياسي وهزالية الدفاع عن دار الإسلام ضد أعدائه [4]. ومن مظاهر التمرد على النظام السياسي القائم، في السعودية، على سبيل المثال، انتفاضة مكة المعروفة في نهاية سنة 1979، التي اعتبرت نوعا من ردة الفعل العنيفة والخيالية على انزلاق البلاد التدريجي من شرعية دولة الفتح والدين والإصلاح الوهابية إلى دولة المال والخدمات الاجتماعية والتبعية الثقافية الراهنة [5]. ومن المظاهر الأخرى هو هجوم عناصر من تنظيم القاعدة على مصفاة سعودية في اكبر حقول البترول بالعالم الذي أدى إلى مقتل أربعة من المهاجمين واثنان من رجال الأمن السعودي. فضلا عن ما تقدم. تحدث بين الحين والآخر اشتباكات مع رجال الأمن السعودي أدت أحداها إلى مقتل قائد تنظيم القاعدة بالسعودية في الرياض. وحصول مطاردات من الأمن السعودي لعناصر تنظيم القاعدة في المملكة، كمطاردتها مؤخرا اثنان وعشرون يمنيا ينتمون إلى تنظيم القاعدة الإسلامي الذي يتزعمه أسامة بن لادن. كما يقوم تنظيم القاعدة في داخل السعودية بمهاجمة المصالح الغربية، فقد تعرضت القنصلية الأمريكية، على سبيل المثال، في جدة في السعودية إلى أطلاق نار [6]. وعلى صعيد المغرب، يرى العالم (عبد الله حمودي) أن طابع الوقار والخضوع للسلطة الملكية المطلقة المستندة على الدين الإسلامي تؤدي في الوقت نفسه إلى حالة عدم استقرار سياسي. كيف يحدث ذلك؟ يرى أن خضوع القوم للسلطة المطلقة والإذلال الشخصي لها أمام الذات الملكية لكسب قسط من السلطة أو غيرها من النعم السلطانية لا يستمر على الدوام، إذ قد يقود أحيانا مثل هذا الخضوع المطلق إلى السخط والتمرد تجاه النظام السياسي والحكام، كحالة قيام جنرال بانقلاب مثلا [7].

Socialization in the Arab States, Boulder, Colorado, USA, Lynne Rienner Publishers, 1987, p.9.

[1] أحمد جمال ظاهر، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني، ، ص 43. نقلا عن: محمود حسن إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 132.

[2] د. حليم بركات، مصدر سبق ذكره، ص 266- 267.

[3] د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 200.

[4] د. حليم بركات، مصدر سبق ذكره، ص 268.

[5] د. غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص 107.

[6] إذاعة أم القرى، بغداد، 6:30 مساء، 2006/05/13.

[7] ايليا حريق، التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك، المستقبل العربي، مصدر سبق ذكره، ص 15.

أما على صعيد المجتمع المصري، فقد وجدت أحدى الدراسات بأن القاسم المشترك لجماعة الأخوان المسلمين، وجماعة المسلمين "التكفير والهجرة"، و جماعة الجهاد "الجماعة الإسلامية" هو رفض النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي القائم والتطلع لإقامة دولة ومجتمع ثان هو المجتمع الإسلامي الحقيقي [1] القائم على أساس الشريعة الإسلامية [2]. ويُعتقد أن من بين المظاهر الأخرى للتمرد على النظام السياسي القائم هو تجنيد بعض الفتية الصغار دون العشرين سنة للقيام بعمليات تخريب وتدمير والاستيلاء على أموال ومحلات غير المسلمين وتسخير تلك الأموال للحصول على السلاح والذخائر لمقاومة الدولة والوقوف ضد رموز السلطة وقوات البوليس. ويعزى قيام الجماعات الفرعية المضادة والمناهضة للمجتمع على أنها نوع من الاحتجاج السياسي والاجتماعي آخذا من الإسلام أداته ووسيلته نتيجة فقدان الثقة بالنظام الحاكم [3]. وعلى صعيد العراق أنشئ في العام 1982 المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي كان الهدف منه الإطاحة بنظام حكم صدام حسين [4] بسبب عدم اقتناع رموز الطائفة الشيعية بشرعية حكم صدام حسين.... وبصدد دور الدين في التمرد على النظام القائم يُعتقد أن السبب الرئيسي هو تناقص المصالح. إذ "... إن تناقض المصالح الاجتماعية والاقتصادية والدينية، وترابط هذه المستويات في أذهان أنصار الفرق- الأحزاب، كان ولا شك وراء الصراعات الدموية للاستيلاء على السلطة... [5].

8- التغير الاجتماعي والسياسي: يعتبر مطلب التغير الاجتماعي والسياسي، خصوصا العنيف، أحد مظاهر التمرد على النظام القائم. فكثيرا ما يشكل الدين في مرحلته التأسيسية ثورة إذ يهدم نظاما قديما ويقيم مكانه نظاما جديدا. وقد شكل الإسلام ثورة حوّلت الجزيرة العربية من مجتمع قبلي إلى أمة متوسعة ذات عقيدة جديدة، أقيمت على أساسها إمبراطورية واسعة غيرت مجرى التاريخ الإنساني [6].

9- تهديد الوحدة الوطنية: وفي الوقت الذي يكون للدين دورا بارزا في تحقيق الوحدة الوطنية، كما مره ذكره، يحدث أن يكون عاملا أساسيا في انقسام وانشطار المجتمع الكبير، خصوصا عندما يعتقد أبناؤه بأديان مختلفة ومتناقضة [7] مع عدم الاعتراف المتبادل بأيمان

---

[1] د. محمد أنور محروس، مصدر سبق ذكره، ص 252، 269- 270، 272.
[2] المصدر نفسه، ص 294- 295.
[3] المصدر نفسه، ص 364- 365.
[4] د. غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987، ص 262. وللمزيد من التفاصيل حول موضوع المعارضة الشيعية للنظام السياسي القائم، راجع المصدر نفسه، ص 256- 263.
[5] رسُلان شرف الدين، مصدر سبق ذكره. ص 172.
[6] د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: مصدر سبق ذكره، ص 266.
[7] عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، أطروحة دكتوراه، 1990، ص 179. نقلا عن: ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 122،

الدين أو الطائفة الأخرى وتجريدها عن حقوقها. إذ يؤدي أحيانا وجود اختلافات دينية ومذهبية وطائفية داخل الدولة الواحدة إلى نشوء الصراع الديني والطائفي [1]. أو بالأحرى تسييس هذه الاختلافات وما يرافقها من عدم قبول الآخر أو تصفيته. "فالزيود في اليمن أو الأباظيون في الجبل الأخضر (عمان) أو الشيعة في البحرين والإحساء يشكلون أقليات أسلامية فاعلة يمكن تصور هدفها الأساسي الحرب الدائمة في سبيل البقاء كأقليات ذات خصوصية في فهمها للإسلام. من هنا تم ترسها في جزر البحرين أو جبال عمان واليمن بهدف الهرب من ضغط الأكثرية السنية الدائم (والعدائي إجمالا) على الأقليات الإسلامية. ويُعتقد أن الإستراتيجية تقوم هنا على أصول الدفاع عن الذات، على رفض التواصل بأشكاله المختلفة مع الجوار الأكثري، على انكماش ثقافي وحضاري" [2]. وعلى الرغم "...من محاولات التكفير لكل فرع من فروع هذه الفرقة المتزمتة من إخراج غيرها من الدين الإسلامي وتكفيرها لبعضها البعض إلا أن شعور الانتماء للأمة الإسلامية ظل قائما" [3]. وتأكيدا على ما تقدم وجدت أحدى الدراسات بأن أحد أسباب الصراع السياسي يعود لأسباب طائفية [4].

وفي البحث عن أسباب دور الدين في تفتيت الوحدة الوطنية، يُعتقد أن رجال المؤسسة الدينية، كما هو الحال، مع رجال الكنيسة في المدن الإيطالية في عهد (ميكيافلي 1469-1527) قد افسدوا الروح المسيحية والأخلاق المسيحية، نتيجة لإهمالهم وعدم اكتراثهم بالعبادة السماوية وأتباع أعمال الرذيلة، التي هي ضرورية لتحصين المواطن والدولة من الاحتلال الأجنبي. وقد وضع (مكيافيلي) اللوم المباشر على المؤسسة المسيحية في التسبب في الاحتلال المتكرر لإيطاليا أو المدن الإيطالية آنذاك لسببين: الأول هو: عدم قدرتها على فرض سلطتها على جميع إنحاء ايطاليا بما فيهم الأمراء والحكام. والثاني هو: عدم خضوع الكنيسة نفسها أو التسليم لحاكم قوي عندما يكون ذلك ممكنا، وبدلا من التسليم بقوة حاكم قوي يسيطر على كل ايطاليا فأنها، اي الكنيسة، تلجأ إلى الاستعانة بالدول الأجنبية للقضاء على مثل هؤلاء الحكام الأقوياء الذين يريدون توحيد ايطاليا [5].

وفي الاتجاه نفسه، عزى (عبد الرحمن الكواكبي) أحد أسباب ضعف الأمة إلى الدور

59- 60. كذلك أنظر: محمد عدنان محمود الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص 86.

[1] كمال سليمان صليبي، "طبيعة الأقليات الدينية في المشرق العربي"، المستقبل العربي، العدد (46)ن 1982. نقلا عن: المصدر نفسه، ص 122.

[2] د. غسان سلامة، "قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية"، مصدر سبق ذكره، ص 100.

[3] أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 50.

[4] عز الدين دياب، مصدر سبق ذكره، ص 156.

[5] رعد حافظ سالم, التنشئة الاجتماعية السياسية في دول الخليج العربية: دراسة أنموذجي الكويت والبحرين, مصدر سبق ذكره, ص 18. يعتقد أن الصراع الديني بين الكاثوليك والبروتستانت في فترة الصراعات الدينية في أوربا أنما كان يعكس صراع بين الطبقات على السلطة ولكن بلباس ديني. حول ذلك راجع: د. عبد الرضا الطعان، مصدر سبق ذكره، ص 75- 77.

السلبي للمؤسسة الدينية الإسلامية [1]. وقد ينطبق تحليل (مكيافيلي) و (الكواكبي) في تشخيص أسباب ضعف ايطاليا آنذاك على بيان أسباب ضعف الوحدة الوطنية في لبنان، والعراق، وبداية ضعف الدولة في بعض مجتمعات الخليج العربية [2]. ويُعتقد أن رجال الدين وزعماء المذاهب والطوائف الدينية يساهموا أحيانا في الصراعات الاجتماعية السياسية. فقد وجدت دراسة سورية بأن الكثير من المساجد والكنائس أنشأت لغرض إرضاء نزاعات عائلية دون حاجة فعلية لذلك. كما وجدت الدراسة نفسها بأن بعض رجال الدين يقربون إليهم رجال لا يمتون للدين بشيء ولكن الهدف هو الحصول على منافع منهم [3]. وقد تكون أحد أسباب ضعف الوحدة الوطنية هو الصراع على السلطة بأسم الدين أو مع تبريرات دينية. وفي هذا الصدد قيل: "وحتى عندما ظهر السيق الكبير(الشق والانقسام على يد الفرق الإسلامية وأهمها الخلاف بين السنّة والشيعة بسبب الخلافة) ظلت الوحدة المعنوية للأمة الإسلامية" [4]. كما لم يتفق المسلمون على من يكون الخليفة بعد وفاة النبي (ص)، فبينما يذهب الشيعة إلى القول بأن الإمامة لابدّ من أن تكون في عليّ (ابن عم الرسول) والأئمة الأثني عشر من بعده، يُصر أهل السنّة على ضرورة أن يكون الخليفة ممن بايعتهم الجماعة [5].

يمكن القول أن النزاع الديني أو النزاع بأسم الدين في المجتمعات العربية، على سبيل المثال، كما حدث، ولا يزال يحدث، في تاريخ الإسلام نزاعا بين قادته حول تطبيق الشريعة والحكم بالحق [6] أضعف بالنتيجة من الوحدة الوطنية في المجتمعات العربية.

10- نشأت الأحزاب السياسية: لقد نشأت تنظيمات وحركات وأحزاب سياسية ذات طابع ديني في المجتمعات العربية [7]. وفي هذا المجال يُذكر: "إلا أن توسط الحزب السياسي كصلة بين المقدس والمجتمع المدني، تندرج وظيفته في الادعاء بشرعية الدول أو لا شرعيتها..."، ويذهب

---

[1] رعد حافظ سالم, التنشئة الاجتماعية السياسية في دول الخليج العربية: دراسة أنموذجي الكويت والبحرين, مصدر سبق ذكره, ص 23.

[2] أدى التعصب الديني والطائفي في الهند إلى صراعات دينية وطائفية حادة قادت إلى تقسيم الهند إلى دولتين هما الهند والباكستان. كما استمرت الصراعات الطائفية بعد الاستقلال بين الهندوس والمسلمين ثم بين الهندوس والسيخ بلغت قمتها في عام 1983 حين طالبت جماعة السيخ بدولة خالستان بولاية البنجاب. حول ذلك أنظر: مصطفى أحمد علي، "وحدة الهند في مواجهة التحديات الداخلية"، السياسة الدولية، أبريل (نيسان)، 1987، ص 205. نقلا عن: د. رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص 457.

[3] يحيى سليمان قسام، مصدر سبق ذكره، ص 147.

[4] ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة: 1798-1939، ترجمة كريم عزقول، بيروت، دار النهار، 1977، ص 14. نقلا عن: أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 50، 82.

[5] المصدر نفسه، ص 50.

[6] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع والنزاع بين علي ومعاوية، وعلي وعمر، راجع: د. علي الوردي، مهزلة العقل البشري، شريعة- قم، انتشارات الشريف الرضي، ط2، 1379م، ص 180- 197، 199- 245.

[7] وحول دور الدين في تكوين الأحزاب السياسية في الدول الغربية، راجع: د. شمران حمادي، مصدر سبق ذكره، ص 44.

رأي آخر إلى أن: "اعتقد أن تاريخنا عرف شكلا ما من الأحزاب. فالفرق الدينية الإسلامية المنتشرة عبر التاريخ العربي- الإسلامي ليست إلا أحزابا سياسية تناولت الدين عطاء ايدلوجيا لأغراض سياسية، طالما أن الديني والسياسي في علاقة ضمنية. فمحور خلاف هذه الفرق هو الخلافة. ومصطلح الخلافة اندرج عنه غموض التحزبات ودوافعها، ...كما أن الصراعات بين الفرق- الأحزاب قد أوجدت دينامية خلاقة فكريا وفلسفيا وأدبيا وعلميا في حضارتنا" [1]. ومن بين الأمثلة على دور الدين في نشأت الأحزاب السياسية يذكر مثلا نشأت جماعة الأخوان المسلمون في مصر، ونشأت الكتائب اللبنانية [2]، وتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الجزائر [3]. فضلا عن ما تقدم، لقد نشأت أحزاب سياسية ذات طابع ديني في الدول المتقدمة والنامية كذلك [4] ففي بلجيكا، على سبيل المثال، كانت الكنيسة وراء نشأة الحزب المحافظ الكاثوليكي، وكذلك الحال بالنسبة للحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي وغيرها [5].

11- مصدرا للمعلومات السياسية: يمكن أن يكون الدين، عبر دور العبادة وما ينضوي تحتها من مدارس ورجال دين ومناسبات دينية وتثقيف ديني سياسي، مصدرا من مصادر المعلومات السياسية للفرد. فقد وجدت أحدى الدراسات الميدانية في الأردن بأن الدين جاء في المرتبة الثالثة كمصدر من مصادر المعلومات السياسية، في حين جاءت وسائل الإعلام في المرتبة الأولى، والأصدقاء في المرتبة الثانية [6].

12- اكتساب الأدوار الاجتماعية السياسية: يحصل أن يكون الدين مصدرا أساسيا لاكتساب ادوار اجتماعية سياسية معينة. فقد وجدت أحدى الدراسات في مجتمعات الخليج العربية بأن أغلب خيارات التلاميذ الذكور والإناث حول ديانة الشخص القدوة جاءت في صالح كونه قدوة مسلما، إذ بلغت نسبة الخيارات 81,8٪ من جملة الخيارات الموفرة للتلاميذ [7]. كما وجدت الدراسة نفسها بأن (511) مبحوثا، أو ما يعادل حوالي 67,2٪، من التلاميذ الذكور والإناث رأوا أن أعظم شخصية عاشت في زمن مضى هي شخصية الرسول(ص). ويمكن

---

[1] رسلان شرف الدين، مصدر سبق ذكره، ص 172.

[2] للمزيد من التفاصيل حول أثر الدين الإسلامي والمسيحي في نشأت الأحزاب السياسية، راجع: المصدر نفسه، ص 173- 188.

[3] عقاب نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص 53- 55.

[4] د. شمران حمادي، مصدر سبق ذكره، ص 44.

[5] السيد حنفي عوض، علم الاجتماع السياسي: مدخل إلى الاتجاهات والمجالات، دار التوفيق النموذجية للطباعة والجمع الآلي، ط1، 1985، ص 15، عن: د. سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، دار المعارف، القاهرة، 1983.

[6] أحمد جمال ظاهر، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني، ، ص 43. نقلا عن: محمود حسن إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 132.

[7] محمد شحات الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص 147.

القول بصورة إجمالية إن حوالي 86٪ من أفراد عينة الدراسة الذكور والإناث يرون أعظم شخص عاش في الماضي على أنه شخصية مسلمة. وترى هذه الدراسة أن هذه النتيجة تعكس الالتزام بالبعد الإسلامي واستمراره لدى الأطفال في مدارس مجتمعات الخليج العربية الابتدائية [1]. كما وجدت الدراسة ذاتها بأن (135) مبحوثا أو ما يعادل نسبة 86٪ من عينة البحث المستطلعة آراءهم ذكروا بأن أهم شخص في العالم في الوقت الحاضر ينتمي للديانة الإسلامية مقابل (19) مبحوثا أو ما يعادل 12,1٪ ممن قالوا بأنه غير مسلم. كما ذكر(83) مبحوثا أي ما يعادل نسبة 76,9٪ من عينة البحث بأن صفات أعظم رجال حالي انما هي صفات مسلم مقابل (2) من المبحوثين أو ما يعادل نسبة 1,9٪ بأن صفات ذلك الشخص غير مسلم [2]. بالإضافة إلى ذلك، وجدت دراسة خليجية اخرى بأن القائد الديني أحتل المرتبة الثالثة لدى عينة البحث المستطلعة آراءهم كرمز للقيادة والبطولة، في حين جاء الأب والفدائي في المرتبتين الأولى والثانية على التوالي [3]. وتوصلت دراسة خليجية ثالثة بأن رجل الدين جاء بالمرتبة الثانية بعد الوالد كشخص يحتل أعجاب الأفراد المستطلعة آراءهم مقارنة بالفدائي الذي أحتل المرتبة الثالثة، والأستاذ الذي أحتل المرتبة الرابعة [4]. وعلى الصعيد نفسه، توصلت دراسة أردنية إلى أن البطل في نظر عينة البحث هو الأب أولا ثم رجل الدين ثانيا والقائد العسكري ثالثا ورجل العلم والفكر رابعا وأقلهم رجل الدولة [5].

13- اكتساب قيم اجتماعية سياسية ايجابية: يؤثر الدين بشكل مباشر في غرس القيم والأفكار والمعتقدات في إطار من المنظومة الفكرية العامة للفرد [6]... ويحدث أن يساهم الدين إلى درجة كبيرة في تثبيت القيم الاجتماعية التي تدعو إلى حسن العلاقات مع الناس والتعاون والتعاطف [7] والإيثار والأمانة والأيمان [8]. وفي هذا المجال، قدم الإسلام، على سبيل المثال، ضمانات خاصة بالتضامن الاجتماعي بشكل يتناسب فيه من طابع علاقة القربى ودورها في الحلف الداخلي والولاء بين المؤمنين. هذا التضامن أصبح تراث في حياة المجتمعات العربية [9]. وكما تقوم دور العبادة..بالتقريب بين مختلف الطبقات الاجتماعية [10]. ومن المعروف ان

---

[1] المصدر نفسه، ص 135- 136. وجاءت نتائج العديد من الدراسات الميدانية العربية مطابقة لهذه النتيجة على أن أعظم شخص عاش في الماضي على أنه شخصية مسلمة. حول ذلك أنظر: المصدر نفسه، ص 136.

[2] محمد بن شحات الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص 130= 134.

[3] Ahmad J. Dhaher, "Culture and Politics in the Arab Gulf States, in: Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda, op.cit p.69.

[4] فيصل السالم، أساسيات التنشئة السياسية والاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص 110.

[5] أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 137.

[6] بلال خلف العمري، مصدر سبق ذكره، ص 49.

[7] يحيى سليمان قسام، مصدر سبق ذكره، ص 144.

[8] ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 122.

[9] عز الدين دياب، مصدر سبق ذكره، ص 54.

[10] د. عمر أحمد همشري، مصدر سبق ذكره، ص 362.

شيوع مثل هذه القيم أنما تساعد على ترسيخ التماسك الاجتماعي والاستقرار بالنتيجة. كما ينشأ الإسلام، على قيم المساواة بين المسلمين في الحقوق والواجبات، دون اعتبار لعوامل السن أو النسب أو الجنس أو المهنة أو الثروة، كحق التعاقد، وحرية التنقل، وحق الأمن، وحرمة المسكن، وفي الحقوق الفكرية مثل حق إبداء الرأي، وحق التعلم، وحرية العقيدة ومزاولة الشعائر المرتبطة بها. ويؤمن الإسلام بالمساواة في الحقوق الاقتصادية كحق العمل، وحق الملكية مع استعمالها وفقا للمصلحة العامة. ويتساوى المسلمين أمام القانون والقضاء وفي شؤون المسؤولية والجزاء [1]. وفي هذا الصدد، يقول (علي الوردي): "بأن الإسلام قد قام على قيم المساواة أمام الله وأمام القانون" [2]. كما يمكن أن تؤدي التنشئة الدينية إلى تعزيز الثقة بالناس. فقد وجدت أحد الدراسات بأن درجات الثقة لدى الطلبة الذين ينتمون إلى دين معين، كانت أعلى منها لدى الطلبة الملحدين أو الذي أجابوا لا أدري [3]. فضلا عن ما تقدم، كذلك فإن للطائفة [4] الدينية اثر في التنشئة الاجتماعية السياسية، فقد لاحظت إحدى الدراسات بأن ارتفاع عدد الذين يصوتون في الانتخابات من الزنوج في الجنوب الأمريكي مقارنة بالشمال الأمريكي، يعود إلى القيم الدينية التسامحية للطائفة الكاثوليكية وتطبيقاتها الفعلية من قبل الكنيسة التي تنظر بعين المساواة بين البيض والزنوج. وقد أثرت هذه القيم الدينية للطائفة الكاثوليكية في تنشئة اجتماعية سياسية تؤمن بحق الآخر، وان اختلف عنصره، في المشاركة السياسية، وأحد صورها هو التصويت في الانتخابات [5].

---

[1] د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 21. كذلك أنظر: أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 46- 47. قارن مع الطائفة الهندوسية التي تقوم على عدم المساواة بين أعضائها حيث توجد أربع طبقات اجتماعية رئيسية. تتمتع الطبقة الأولى، البراهمية، بالتربع على قمة الطبقات الأخرى وتمتاز بالقدسية وتتمتع بالعديد من الامتيازات. ثم تأتي الطبقة الثانية وهي (الشاتريا) ومهمتها حربية، ثم طبقة (الفيشيا) وواجباتها انتاجية، وأخيرا طبقة (الشودرا) وهي ادنى تلك الطبقات وليست لها سوى الواجبات المتمثلة بخدمة الطبقات الأعلى وخصوصا طبقة (البراهمية).. حول ذلك، أنظر: بيتر وورسلي، العوالم الثلاثة، بغداد، دار الشؤون الثقافية، الجزء الثاني، 1987، ص 153. نقلا عن: د. رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص 457- 458. وتخلق بالنتيجة عدم المساواة الدينية عدم مساواة سياسية.

[2] د. علي الوردي، مهزلة العقل البشري، مصدر سبق ذكره، ص 172.

[3] عبد القادر يونس ملحم، مصدر سبق ذكره، ص 52- 53.

[4] الطائفة (Denomination) نوع من المنظمات الدينية، تخضع لمذهب ديني تدافع عنه الكنيسة أو الجامع، وهي عرضة لسخط وتحيز الأفراد، الذين لا ينتمون إليها. وهي تعتقد بأفكار دينية تختلف عن الأفكار التي يعتقد بها الدين الأصلي، وعضويتها مفتوحة للجميع، وكل طائفة تدعي بصحة معتقداتها وأفكارها مقارنة بالطوائف الأخرى. للمزيد من التفاصيل، انظر:

D. A. Martin, An Historical & Sociological Study.

نقلا عن: دينكن ميتشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة ومراجعة د. إحسان محمد الحسن، بيروت، دار الطليعة، ط1، 1981، ص 73.

[5] John H. Fenton & Kenneth N. Vines, Negro Registration in Louisiana, The American Political Science Review, Vol. LI, March, 1957, PP. 704-713.

14- اكتساب قيم اجتماعية سياسية سلبية: وفي الوقت الذي يكون للدين دورا مهماً في اكتساب قيما اجتماعية سياسية ايجابية، فانه يُعتقد انه يحدث ان يكون لبعض المنشئين الدينيين كفقهاء المساجد دورا في التنشئة على قيم سلبية مثل قيمة الخضوع بالتأكيد على بعض الجوانب الدينية الواردة في القرآن دون غيرها كتلك التي تؤكد على كون الإنسان كائنا ضعيفا [1]، وكون حال الإنسان مقدرا من الله ولا يستطيع تغيره، وان عدم المساواة في الحقوق والواجبات بين البشر أمرا طبيعيا [2]. يساهم مثل هذا النمط من التنشئة على الخضوع أكثر من المشاركة.

15- اكتساب مهارات المشاركة السياسية: يمكن ان تساهم التنشئة الدينية في اكتساب مهارات المشاركة السياسية. وفي هذا الخصوص، يقول (علي الوردي): "كما أن حكومة الإسلام نشأت في أول أمرها من الشعب وبالشعب ومن أجل الشعب" [3]. وقيل أيضا:

أما طريقة اختيار الخليفة في عصر الإسلام الذهبي (عصر الخلفاء الراشدين) فكانت تتم عن طريق بيعه أعيان الجماعة، وظلت هذه الطريقة سارية المفعول حتى تغيرت بعد العصر الأول إلى مظهر شكلي بعيدا عن الاختيار، وأصبح الخليفة مفروضا على الجماعة. وعلى الجماعة أن تقبل به ولا تعارضه، ومع ذلك فقد ظل مبدأ التشاور مع أعيان الجماعة ساري المفعول، وظل أعيان الجماعة يسدون النصح والمشورة للخليفة. واستمرت النظرة إلى طاعة الخليفة طالما أن الخليفة لا يقوم بمخالفة أوامر الله وشرائعه. ولكن العصور اللاحقة شاهدت تبدلا كبيرا في النظرة إلى الخليفة وأخذت المطالب تعلو بضرورة عدم طاعة الخليفة الظالم ولا بدّ من البعد عنه وتجنبه إذا كان ذلك ممكنا [4]".

وتأكيدا على دور الدين الإسلامي في اكتساب مهارات المشاركة السياسية، يُشار إلى أن: "الثقافة الموروثة ان لم تكن المسعف الأساسي في إقامة بنية سياسية مؤسسية ديمقراطية فإنها لن تقف عائقا في طريق تشديد مثل هذه البيئة". وبما أن الكاتب سبق وأن حدد الإسلام على أنه يمثل معظم الإطار المعرفي للموروث الثقافي حين قال: "لا مرية في أن الإسلام قد استغرق معظم الإطار المعرفي للموروث الثقافي المعاش في الوطن العربي" [5]، فانه قد يمكن القول مع ذلك: أن الإسلام لم يكن عائقا للمشاركة السياسية في المجتمعات العربية. وقد وجدت دراسة سورية

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: يحيى سليمان قسام، مصدر سبق ذكره، ص 145.

[2] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 22، 136، 140- 143. كذلك أنظر: أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 123.

[3] د. علي الوردي، مهزلة العقل البشري، مصدر سبق ذكره، ص 172.

[4] أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، بيروت، دار المعرفة، 1975، 5 أجزاء. نقلا عن: أحمد جمال ظاهر،التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 51.

[5] د. عامر حسن فياض، مصدر سبق ذكره، ص 30.

الإسلام لم يكن عائقا للمشاركة السياسية في المجتمعات العربية. وقد وجدت دراسة سورية بأن المساجد والكنائس توافر فرصا للتدريب على المشاركة الاجتماعية السياسية من خلال الاجتماعات العامة التي تعقدها تلك المراكز الدينية لحل مشاكل القرية [1]. ويُقدم رجال الدين المسيحيين حلولا لمشاكل القرية المتمثلة ببعض الصراعات الاجتماعية السياسية [2]. وأكدت دراسة أخرى بأن صلاة الجمعة في المساجد توافر فرصا لمناقشة أمور المسلمين [3].

ويُعتقد أن الخطاب الإسلامي السياسي، على سبيل المثال، له دور في المشاركة السياسية من خلال التشجيع على المشاركة في الانتخابات النقابية والتشريعية العامة [4] كما جرى في فلسطين. بالإضافة إلى ذلك، شاركت الحركات الإسلامية في الجزائر وتركيا في الانتخابات [5]. فضلا عن ما تقدم، تتميز الأحزاب الإسلامية، كالإخوان المسلمون، في الأردن، بأنهم أكثر تنظيما من الأحزاب الأخرى المشاركة في الحياة السياسية الأردنية وبمكانهم تقديم برامجهم للناخب بوضوح أكثر من غيرهم باعتمادهم على القرآن والتعاليم الإسلامية معتقد الكثير من المواطنين لذلك حصلوا على نتائج جيدة في انتخابات العامين 1989 و 1993 [6]. وفي العراق، توجه ملايين العراقيين من الطائفة الشيعية، بناءً على دعوة المرجع الديني (آية الله علي السيستاني)، إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات العامة التي جرت في كانون الثاني من العام 2004، والتصويت على الدستور في 15/10/ 2005. ودعا مكتب (سماحة آية الله الشيخ قاسم الطائي) في النجف الأشراف في العراق إلى التصويت بنعم على مشروع الدستور في 2005/10/15. فضلا عن ما تقدم، لوحظ كيف أن الدين والطائفة لعب دورا كبيرا في التصويت للمرشحين في تلك الانتخابات العراقية والتصويت على ذلك الدستور [7]. ويعتقد أن تأثير الدين يكون أحيانا عن طريق المشاركة السياسية التي تتصف بالعنف أو التهديد به [8]. أي التهديد باستخدام العنف أو استخدامه يعتبر بحد ذاته موقفا سياسيا أو مشاركة سياسية من قبل الجماعة الصادر منها، وأن كانت تندرج تحت صنف المشاركة السلبية. فقد هددت بعض الجماعات الدينية العراقية أو المتسترة بأسم الدين، على

---

[1] يحيى سليمان قسام، مصدر سبق ذكره، ص 143.
[2] المصدر نفسه، ص 147.
[3] أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 49.
[4] باسم الزبيدي، الثقافة السياسية الفلسطينية، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2003، ص 36.
[5] ولمزيد من التفاصيل حول الحركات الإسلامية في الجزائر، راجع: محمد عدنان محمود الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص 88- 90.
[6] د. مصطفى العدوان، مصدر سبق ذكره، ص 19- 20.
[7] معاينة ميدانية للواقع العراقي أثناء فترة الانتخابات العامة والتصويت على الدستور، 2004- 2005. كما وزع مكتب الشيخ قاسم الطائي منشورا في هذا الخصوص.
[8] باسم الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 36.

الدستور[1]. ويعتقد أن تأثير الدين يكون أحيانا عن طريق المشاركة السياسية التي تتصف بالعنف أو التهديد به[2]. أي التهديد باستخدام العنف أو استخدامه يعتبر بحد ذاته موقفا سياسيا أو مشاركة سياسية من قبل الجماعة الصادر منها، وأن كانت تندرج تحت صنف المشاركة السلبية. فقد هددت بعض الجماعات الدينية العراقية أو المتسترة بأسم الدين، على سبيل المثال، بقتل كل من يشارك في الانتخابات والتصويت على الدستور المذكور أعلاه[3].

16- عدم اكتساب مهارات المشاركة السياسية: قد يحدث أن لا تشجع بعض الأديان أو الطوائف أو الحركات الدينية على المشاركة السياسة. فقد وجد أن بعض الجماعات الفرعية الدينية، كالجماعات الصوفية البرهانية في مصر، تشجع على العزلة والعزوف عن المشاركة السياسية والوعي السياسي والتثقيف السياسي[4]. وعلى الصعيد نفسه لا تشجع الطائفتين الكاثوليكية والبروتستانتية في مصر على المشاركة في السياسة وأمور الحكم، ويقتصر دورها على الأمور الدينية[5]. وتحرم بعض الأحزاب الدينية مثل حزب التحرير في العراق الأخذ أو الدعوة إلى الديمقراطية باعتبارها نظام كفر[6]. وتذهب أحدى الدراسات العراقية بأن الإسلام لا يقبل بوجود أحزاب سياسية كونها تمثل تفتيتا لوحدة الأمة الإسلامية[7].

فضلا عن ما تقدم، تشير بعض الآراء إلى أن بعض الحكومات مارست الاستبداد مستغلة الدين كشرعية يحميها من أية مسائله لها أو اعتراض عليها. ويقول (علي الوردي) في هذا الخصوص: "..وقد وجدنا أظلم الحكومات في هذا العصر هي تلك التي اتخذت القرآن لها دستورا" ويستشهد بحكم هارون الرشيد[8]. وتذهب أيضا آراء أخرى إلى الثقافة العربية الإسلامية هي السبب وراء انخفاض التمثيل السياسي النسائي. وتستند هذه الآراء إلى أن منع مشاركة المرأة في الاقتراع العام والتمثيل البرلماني في المجتمعات العربية دليلا على ما تذهب إليه[9]. وفي هذا المجال وجدت دراسة سورية بأن رجال الدين قد يكونوا السبب وراء انحصار دور

---

[1] معاينة ميدانية للواقع العراقي أثناء فترة الانتخابات العامة والتصويت على الدستور، 2004- 2005. كما وزع مكتب الشيخ قاسم الطائي منشورا في هذا الخصوص.

[2] باسم الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 36.

[3] معاينة ميدانية للواقع العراقي أثناء فترة الانتخابات العامة والتصويت على الدستور، 2004- 2005.

[4] د. محمد أنور محروس، مصدر سبق ذكره، ص 367- 368.

[5] المصدر نفسه، ص 370.

[6] عبد القيد زلوم، الديمقراطية نظام كفر: يحرم أخذها أو تطبيقها أو الدعوة إليها، من منشورات حزب التحرير، 1990، ص 2.

[7] سعدي كريم سلمان، الحزبية في الفكر السياسي العربي الإسلامي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد, 1989, ص 19- 181.

[8] د. علي الوردي، مهزلة العقل البشري، مصدر سبق ذكره، ص 171- 172.

[9] د. عزة كرم، "تعزيز دور البرلمانيات في المنطقة العربية: التحديات والخيارات، البرلمان العربي"، العدد (76)، تموز (يوليو)، 2000، ص 122- 123.

المرأة في أعمال المنزل والحكم، وعدم ذكرهم لدور المرأة حتى في مجال الدين [1].

ولكن قد يُرد على تلك الآراء بالقول: "ولكن في الوقت الذي نشأ الإسلام على أسس ديمقراطية فأن انحرافات حصلت اتجاه الاستبداد بالحكم من لدن بعض الحكام باسم الإسلام" [2]. وأن الأبوية الجديدة، بما فيها الأبوية الجديدة أو السيطرة الذكرية الموجودة في أمريكا اللاتينية، تعتبر أحد الأسباب الرئيسية وراء تراجع دور المرأة وليس الدين. فضلا عن ما تقدم. أن أيدلوجية الدولة والتنمية الاقتصادية والانتماء الطبقي يمكن أن تكون كلها وراء انخفاض التمثيل السياسي النسائي [3]. ويعزو (عامر حسن فياض) أسباب عدم وجود أو ضعف المشاركة السياسية في المجتمعات العربية إلى ثقافة الخضوع السائدة في المجتمعات العربية وليس إلى الدين الإسلامي [4]. فضلا عن ما تقدم. يمكن أن يعزى ضعف مشاركة المرأة في المجتمعات العربية إلى الصراع الإنساني كحقيقة بشرية، الذي يتسابق فيه الذكور فيما بينهم، بالإضافة إلى صراع الذكور مع الإناث من أجل السيطرة على أكبر قدر من المنافع والخدمات والسيطرة على حساب الآخر التي يُعد رفض الآخر وتهميشه أحدى وسائل هذا الصراع الإنساني.

17- اكتساب ثقافة سياسية معينة: (أن القبول بشرعية النظام السياسي القائم وضمان الطاعة له، وإكسابه الشرعية، وقيام الدول على أساس الدين يمكن أن يؤشر وجود ثقافة سياسية مستندة على أساس الدين). لذلك يُعدّ الدين من الهيئات المهمة التي تؤثر على نمط الثقافة السياسية، حيث يمكن اعتباره من وسائل التنشئة الاجتماعية السياسية التي تعمل على بلورة المنظومة الفكرية لدى الأفراد بترسيخ المعتقدات لديهم ودعم النظام السياسي بغرسها لديهم لتساعده على بقائه واستقراره [5]. إذ عادة ما تعمل دور العبادة على تعميق نمط ثقافة سياسية سائدة لدى المجتمع. وفي الوقت الذي يساعد الدين في الحفاظ ودعم ثقافة سياسية معينة، فأنه يمكن أن يعمل في الوقت نفسه على معارضة ثقافة سياسية قائمة والعمل على تقويضها بخلق ثقافة سياسية فرعية مضادة الهدف منها جعلها هي الثقافة الجديدة. إذ "قد يؤدي الدين إلى تغير نمط ثقافة سياسية سائدة لدى الأفراد والذي يؤدي حتما إلى اختلاف منظومة القيم والأفكار، والمعتقدات، والثقافة وبالتالي قد يتغير النظام السياسي الذي يؤدي إلى تغير الثقافة السياسية" [6]. فقدت وجدت دراسة مصرية. على سبيل المثال. بأن جماعة

---

[1] يحيى سليمان قسام، مصدر سبق ذكره، ص 147.
[2] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: د. علي الوردي، مهزلة العقل البشري، مصدر سبق ذكره، ص 172.
[3] د. عزة كرم، مصدر سبق ذكره، ص 122- 123.
[4] د. عامر حسن فياض، مصدر سبق ذكره، ص 30.
[5] بلال خلف العمري، مصدر سبق ذكره، ص 80.
[6] المصدر نفسه، ص 49.

Oberkanal.com

الأخوان المسلمين "التكفير والهجرة، وجماعة الجهاد" تشكل ثقافتين فرعيتين مضادتين لثقافة المجتمع [1]. أي أنها تعارض الثقافة السياسية لنظام الحكم القائم. ويشكل تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن والتنظيمات المشابه له والمؤيدة له ثقافة فرعية مضادة في السعودية ومجتمعات عربية وإسلامية أخرى، تعمل على تقويض النظام السياسي القائم وإقامة نظام سياسي آخر بثقافة سياسية أخرى.

يتضح مما تقدم، أن للهيئة الدينية أدواراً مهمة في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية، وذلك في مجالات عديدة يُذكر منها إمكانية إكساب الضبط الاجتماعي، والطاعة الاجتماعية، والولاء الوطني، وتعزيز الوحدة الوطنية، وقيام الدولة، ودعم النظام السياسي، وإكساب القيم والممارسات والثقافة الاجتماعية الإيجابية، أو أنها تؤدي إلى النقيض تماما مما تقدم من الأدوار. بالإضافة إلى دورها في إكساب المعلومات السياسية، والأدوار الاجتماعية، ونشأت الأحزاب الدينية السياسية، والتغير الاجتماعي السياسي.

خامسا: العوامل المؤثرة في التنشئة الدينية:

تفترض الدراسة أن هناك بعض العوامل التي من شأنها أن تؤثر على دور الدين في التنشئة الاجتماعية السياسية، ولعل من بين هذه العوامل يُذكر ما يأتي:

1- تعدد الأديان: يُعتقد أنه كلما تعددت الأديان في المنطقة الواحدة كلما ساعد ذلك على تغير القيم الاجتماعية وضعف دور الدين بالنتيجة. فقد وجدت أحدى الدراسات العربية في سوريا، على سبيل المثال، بأن تغير القيم الاجتماعية يكون أسرع في القرى التي ينتشر فيها أكثر من دين. ووجدت الدراسة نفسها بأن سكان قرية (صحنايا)،عينة الدراسة ، الواقعة في قرى الغوطة الغربية في دمشق، أكثر تقبلا للأفكار الجديدة من قرى أخرى فيها دين واحد. وعللت الدراسة ذلك إلى أن المحددات تخف حيث يوجد أكثر من دين وطائفة، كما في قرية (صحنايا) [2]. وقد تكون هذه الفرضية صحيحة في مناطق أخرى خصوصا إذا ما توافرت لها ظروف معينة كرضا المجتمع السياسي ذات الأديان المتعددة عن النظام السياسي القائم.

2- ضعف دور المؤسسات الدينية في التنشئة الدينية: يُعتقد أنه كلما ضعف دور المؤسسات والمنشئون الدينيون في توضيح تعاليم وحقيقة الدين، وفقدان الثقة في رجال الدين في أداء رسالتهم ضعف تأثير الدين في التنشئة الاجتماعية السياسية للفرد [3]. إذ توصلت دراسة سورية إلى أن انتشار الفردية والتواكل يعود إلى ضعف دور رجال الدين في توضيح مضامين الدين

---

[1] د. محمد أنور محروس، مصدر سبق ذكره، ص 359.
[2] يحيى سليمان قسام، مصدر سبق ذكره، ص 137.
[3] د. محمد أنور محروس، مصدر سبق ذكره، ص 301- 302..

التي تحث على العمل [1]. وتقود الفردية إلى ضعف المشاركة السياسية، كما يؤدي التواكل إلى ضعف الكفاءة السياسية. ويقود أحيانا تدخل رجال الدين، أو كما يسميهم (علي الوردي) "وعاظ السلاطين" في شؤون الدين إلى خلق الصراعات الطائفية، كما مع الصراع الطائفي في العراق بين الشيعة والسنة [2]. وتؤشر بعض الدراسات ضعف دور رجال الدين في التنشئة، فقد وجدت دراسة أردنية بأن 6٪ من عينة البحث المستطلعة آراءهم قالوا بأن رجل الدين هو الرجل الذي يحترموه. وشكلت هذه النسبة المرتبة السادسة بعد الأب والرجل العسكري ورجل الفكر والعلم وزعيم الدولة والمدرس [3] أي أن هناك تراجع في احترام رجل الدين.

3- مدى تدخل الدين أو الطائفة في السياسية: يحصل أن يؤدي زيادة تدخل الدين أو الطائفة في السياسة إلى زيادة تأثير الدين في تنشئة الأفراد سياسيا [4]. وقد يكون العكس صحيحاً. أي يمكن أن يؤدي قلة تدخل الدين في السياسة على ضعف تأثيره في تنشئة الأفراد اجتماعيا وسياسياً.

4- درجة أيمان الفرد بالطائفة أو بالدين: كلما زادت درجة إيمان الفرد بالدين زاد تأثير الدين عليه [5]. فقد وجدت أحدى الدراسات الخليجية بأن المبحوثين يركزون على جانب العبادة من الدين أكثر من تركيزهم على المعاملة [6]. ويقول (أحمد جمال ظاهر) في هذا الخصوص: ...فمفهوم الدين الإسلامي ذي الطابع الإنساني الداعي إلى تطبيق مفاهيم العدالة والمساواة...لا وجود لها في الواقع العملي" [7]. وقد يمكن القول عينه عن المجتمع العراقي [8]. مما قد يُضعف من تأثير هيئة الدين في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية.

5- العوامل الاقتصادية والاجتماعية: كلما زاد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي زاد التأثير الديني الايجابي في التنشئة الاجتماعية السياسية. إذ غالبا ما تكون سوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية عاملا محفزا في تغذية الصراعات الدينية والطائفية داخل البلد الواحد [9]. وبناء على ذلك قد يمكن القول أن تأثير الدين في التنشئة الاجتماعية السياسية

---

[1] يحيى سليمان قسام، مصدر سبق ذكره، ص 141.

[2] لمزيد من التفاصيل حول دور رجال الدين في الصراع بين الشيعة والسنة في العراق، راجع: د. علي الوردي، وعّاظ السلاطين، لندن، دار كوفان، ط2، 1995، ص 231- 261.

[3] أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 116، 141.

[4] شمران حمادي، مصدر سبق ذكره، ص 42- 43.

[5] المصدر نفسه، ص 42- 43. كذلك أنظر: د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1988، ص 230- 232. نقلا عن: ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 146.

[6] فيصل السالم، أساسيات التنشئة السياسية والاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص 99.

[7] أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 26.

[8] استناد الباحث إلى منهج الملاحظة بالمشاركة للواقع العراقي.

[9] ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 121.

obeikandl.com

العربية قد يقود إلى مزيداً من عدم الاستقرار الاجتماعي السياسي نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذه المجتمعات.

6- تأثير هيئات التنشئة الأخرى: كلما دعمت هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأخرى التنشئة الدينية زاد تأثير الأخيرة في التنشئة الاجتماعية السياسية للفرد. فقد خلصت دراسة خليجية إلى أن المناهج التعليمية في مدارس مجتمعات الخليج العربية ما زالت ملتزمة بالبعد الإسلامي، ولا زالت تعد التلاميذ إعدادا إسلاميا ملائما [1]، مما يشكل دعما للتنشئة الدينية التي تقوم بها المراكز والمؤسسات الدينية. وتوصلت دراسة أخرى بأن الأسرة في اليمن، وعلى مر التاريخ، تشجع أولادها على الذهاب إلى المساجد [2]. وعلى الصعيد نفسه، وجدت دراسة مصرية بأن تشجيع الأسرة والأصدقاء والجيرة والأقرباء كان سببا في الانتماء إلى الطائفة الأرثوذكسية [3]. وعلى خلاف ذلك وجد أن القبلية أحد أسباب ضعف الدين في توحيد القبائل العربية [4]. كما وجدت دراسة مصرية بأن البرامج الدينية جاء ترتيبها العام في المركز العاشر ضمن البرامج الإذاعية والتلفازية. وترى الدراسة أن ذلك يعكس إلى حد كبير مدى عدم اهتمام ودعم البرامج الإذاعية والتلفازية لهذه القيم الدينية [5] مما يُضعف من دور الأخيرة لعدم دعم هيئات الاتصال الجماهيرية المتمثلة بالإذاعة والتلفاز لها. وتوصلت دراسة مصرية أخرى إلى أن تأثير الطرق الصوفية في مصر قد ضعف مع زيادة المؤسسات التعليمية الرسمية [6] ويعني ذلك أن التنشئة في المدرسة لا تدعم أسس التنشئة في المدارس الصوفية مما يضعف من دور هيئة الدين في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية.

7- تأثير النظام السياسي: كلما ضعفت الثقة بالنظام السياسي زاد تأثير التنشئة الدينية والجماعات الدينية على الفرد، وزاد من ظهور الحركات الدينية المناهضة للنظام السياسي القائم. وفي هذا الصدد تذهب بعض الآراء إلى أنه كلما اعتمد النظام السياسي في شرعيته على قوى خارجية بدل الشرعية الدينية والعصبية والأصالة كلما زادت معارضته من قبل الجماعات الدينية. ولعل ما يحدث في السعودية منذ انتفاضة مكة في عام 1979 مرورا بدخول القوات الأمريكية في العام 1991 إلى مجتمعات الخليج العربية، وخصوصا السعودية، خير

---

[1] محمد بن شحات الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص 135. كذلك أنظر: ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 60.

[2] رشاد محمد العليمي، مصدر سبق ذكره، ص 756.

[3] د. محمد أنور محروس، مصدر سبق ذكره، ص 382.

[4] أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 14. كذلك راجع: محمد عدنان محمود الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص 97.

[5] طه محمد طه بركات، مصدر سبق ذكره، ص 198.

[6] د. محمد أنور محروس، مصدر سبق ذكره، ص 369. كذلك أنظر: د. محمد الجوهري وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 166.

دليل على ازدياد المعارضة الدينية للنظام السياسي السعودي [1] وبعض الأنظمة في مجتمعات الخليج العربية الأخرى. ويمكن القول، في السياق نفسه، أنه كلما استطاع النظام السياسي حل أزمات الهوية والشرعية والتوزيع والمشاركة قل تأثير الدين والجماعات الدينية في تنشئة الفرد [2]. وفي هذا الصدد قيل: "ووعيا بما للدين من مكانة خاصة في نفوس المصريين عموما، تجنب الحكام المساس به، واعتادوا الظهور بمظهر الصلاح والتقوى، واهتموا بإقامة المنشآت الدينية. ولا شك أنهم استهدفوا من وراء ذلك إضفاء الشرعية على حكمهم وصرف الأنظار عن الظلم الاجتماعي والفساد السياسي" [3]. كما قيل في هذا الصدد: "أو تعمل الأنظمة السياسية على تكريس العواطف الدينية التي تتفق مع مصالحها المختلفة" [4].

وترى بعض الدراسات بأنه كلما التزم النظام السياسي بالديمقراطية شكل ذلك ضمان الأمان للتنفيس عن الإحباط الناتج عن المشاكل التي يعاني منها الشعب، كما في مصر. أن تعدد قنوات التعبير يجعل المعارضة، كما في مصر، تظهر على السطح بدلا من لجوئها إلى العمل السري ويؤدي إلى تجنب الصدمة أو المفاجأة وللحيلولة دون وقوع خسائر فادحة [5]. ويُعتقد أن النظام السياسي المغربي قطع الطريق أمام المعارضة الدينية، نتيجة محافظته على الرموز التقليدية التي لم تفقد بريقها حيث تمتعت القيم الإسلامية في المجتمع المغربي بمكانة تفوق مثيلتها في دول المنطقة ذات الأنظمة العلمانية [6]. ولكن مع ذلك نتيجة مجموعة الأزمات التي واجهها النظام المغربي تأثرت بعض الفئات الاجتماعية المغربية اقتصاديا واجتماعيا أكثر من غيرها بهذه الأوضاع المتردية، وأظهرت ميلا خاصا نحو المشاركة في المعارضة الدينية [7]. ويُعتقد أيضا ان النظام السياسي الأردني سار على هدى النظام المغربي حين استوعب الحركات الدينية في الأردن عن طريق الديمقراطية أولا، وعن طريق عدم رفض أو استبعاد أي حزب سياسي بما فيها الأحزاب الإسلامية الأردنية [8].

على النقيض من النظاميين السياسيين المغربي والأردني، لقد كان لرفض النظام السياسي في الجزائر نتائج الانتخابات [9] في الجولة الأولى في العام 1989. التي فاز بها

---

[1] د. غسان سلامة، "قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية"، مصدر سبق ذكره، ص 107.
[2] د. محمد أنور محروس، مصدر سبق ذكره، ص 154.
[3] عباس العقاد، سعد زغلول: سيرة وتحية، القاهرة، مطبعة حجازي، 1936، ص 20؛ صبحي وحيدة، في أصول المسألة المصرية، القاهرة، مكتبة مدبولين د.ت.، ص 38؛ د. حسن حنفي، قضايا معاصرة: اليمين واليسار في الفكر الديني، القاهرة، دار الفكر العربي، 1976، ص 65. نقلا عن: د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 145.
[4] بلال خلف العمري، مصدر سبق ذكره، ص 80.
[5] د. محمد أنور محروس، مصدر سبق ذكره، ص 296، 364.
[6] المصدر نفسه، ص 364.
[7] المصدر نفسه، ص 155.
[8] د. مصطفى العدوان، مصدر سبق ذكره، ص 22- 23.
[9] محمد عدنان محمود الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص 90.

الإسلاميون إلى تأجيج العنف ضد النظام السياسي القائم حتى هذه اللحظة. فقد توصلت دراسة جزائرية بأن نسبة هامة من المبحوثين يؤيدون قيام نظام سياسي إسلامي بديل للنظام السياسي القائم في الجزائر[1]. وقد يؤدي تدخل الحكام، أو كما يسميهم علي الوردي "السلاطين"، في شؤون الدين إلى خلق الصراعات الطائفية. ويعتقد (علي الوردي)، بناء على ما تقدم، بأن الحكام كانوا أحد الأسباب في خلق الصراع الطائفي في العراق بين الشيعة والسنة[2]. كما تذهب بعض الآراء بأن تعامل النظام السياسي العراقي بعنف مع الأحزاب الدينية الشيعية[3] أدى إلى ازدياد المعارضة الدينية الشيعية ضد النظام السياسي القائم وضعف الثقة فيه والعمل على إسقاطه حتى سقوط الأخير في نيسان (ابريل) من العام 2003.

يتضح مما تقدم، أن الهيئة الدينية لا تحتكر التأثير المطلق في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية لأن تأثيرها يتوقف على عدة عوامل أخرى كتعدد الأديان، وضعف أو قوة دور هيئة الدين في التنشئة الاجتماعية السياسية، ودرجة تدخل الدين أو الطائفة في التنشئة الاجتماعية السياسة، ودرجة انغماس الفرد في التنشئة الدينية، وتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وتأثير هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأخرى كما في تأثير هيئة النظام السياسي. ويُخلص من كل ما تقدم في هذا المطلب، انتشار الروح الدينية في المجتمعات كافة، مع اعتناق الإسلام من قبل غالبية الأفراد في المجتمعات العربية، وأن هناك وسائل للتنشئة الدينية تتمثل بمراكز العبادة كالمساجد، والكتاتيب، والمدارس الدينية، والمدارس الرسمية، ورجال الدين، وأن أهمية الهيئة الدينية نابعة من عدّ الدين كموروث ثقافي تاريخي، وتدين غالبية الناس، وعلاقتها بالسياسة، وما تقوم به من وظائف، وظهور الحركات الدينية السياسية، وتأثيرها في هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأخرى، وأن للهيئة الدينية أدواراً مهمة في التنشئة الاجتماعية السياسية، منها إمكانية إكساب الضبط الاجتماعي، والطاعة الاجتماعية، والولاء الوطني، وتعزيز الوحدة الوطنية، وقيام الدولة، ودعم النظام السياسي، وإكساب القيم والممارسات والثقافة الاجتماعية الإيجابية، أو أنها تؤدي إلى النقيض تماما مما تقدم من الأدوار. بالإضافة إلى دورها في إكساب المعلومات السياسية، والأدوار الاجتماعية، ونشأت الأحزاب الدينية السياسية، والتغير الاجتماعي السياسي، وأن الهيئة الدينية تُعد من بين هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية المهمة في المجتمعات العربية نتيجة أهمية الدين في المجتمعات العربية، والأدوار التي تؤديها في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية، وأن الهيئة

---

[1] سعيد عيادي، مصدر سبق ذكره، ص 211- 212.

[2] لمزيد من التفاصيل حول أثر الحكام في الصراع بين الشيعة والسنة في العراق، راجع: د. علي الوردي، وعاظ السلاطين، مصدر سبق ذكره، ص 231- 261.

[3] د. غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي،مصدر سبق ذكره، ص 262.

الدينية لا تحتكر التأثير المطلق في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية لأن تأثيرها يتوقف على عدة عوامل أخرى كتعدد الأديان، وضعف أو قوة دور هيئة الدين في التنشئة الاجتماعية السياسية، ودرجة تدخل الدين أو الطائفة في التنشئة الاجتماعية السياسة، ودرجة انغماس الفرد في التنشئة الدينية، وتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وتأثير هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأخرى كما في تأثير هيئة النظام السياسي. ولكن التسليم بعدم احتكار الهيئة الدينية، لكامل التأثير في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية، لتوقف تأثيرها على عدة عوامل أخرى كتعدد الأديان، وضعف أو قوة دور الهيئة الدينية في التنشئة الاجتماعية السياسية، ودرجة تدخل الدين أو الطائف في التنشئة الاجتماعية السياسة، ودرجة انغماس الفرد في التنشئة الدينية، وتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وتأثير هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأخرى كما في تأثير هيئة النظام السياسي، يتطلب منا الانتقال لدراسة هيئة أخرى.

obeikandl.com

المبحث الثاني

مؤسسات المجتمع المدني والمدرسة:

المطلب الأول

مؤسسات المجتمع المدني

أولا: تعريف مؤسسات المجتمع المدني:

تُعرف مؤسسات المجتمع المدني على أنها: مجموعة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض عدة منها: إغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي ومثل ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية[1].

فضلا عن ما تقدم، تسمى مؤسسات المجتمع المدني، أحيانا بالمنظمات الطوعية، أو أن الأخيرة فرع من الأولى، ولكنها في كل الأحوال تشير إلى المعنى والفكرة نفسها، فالمنظمة هي جماعة اجتماعية لها حدود شخصية وثقافة فرعية مشتركة، التي شكلت من أجل تحقيق هدف أو غرض ما من خلال الجهود المشتركة [2] ويشير مصطلح الطوعية إلى اهتمام الناس بالتفاعل الاجتماعي الطوعي أو الاختياري [3] وتشمل المنظمات الطوعية اتحادات التجارة والعمل والمهنية والزراعة والاجتماعية والخيرية والدينية والسياسية والتعاونية وغيرها [4].

ثانيا: دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة الاجتماعية السياسية:

تساهم المنظمات الطوعية في التنشئة الاجتماعية السياسية وذلك من خلال:

1- توفيرها لجو اجتماعي يوفر فرصة لتبادل الآراء والأفكار والمعلومات السياسية.

---

(1) أحمد شحاذة محمد الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص 20.

[2] Geoffrey K. Roberts, Op. Cit., P. 140.

[3] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, Op. Cit., PP. 363-364.

[4] Ibid., P. 302.

Openkandil.com

2- كما توفر تدريب على ممارسات من قبيل تشكيل القوائم الانتخابية ووضع البرامج لها والدعوة لهذه القوائم وحشد المؤيدين لها، وممارسة حق الاقتراع وقبول النتائج مهما كانت.

3- كما توفر لأعضائها فرصة مناقشة سياسة المنظمة وخططها ونشاطاتها بحرية، واحترام الآراء المخالفة.

4- كذلك توفر فرصة لالتقاء أعضاء من مختلف التركيبة السكانية للمجتمع [1].

5- ان ما توافره المنظمات الطوعية أو مؤسسات المجتمع المدني لأعضائها من فرص وممارسات من المحتمل ان تزيد من مشاركتهم السياسية [2] فقد وجد من خلال بعض الدراسات التي جرت في المكسيك وشيلي وبيرو بأن الأشخاص الذين هم أعضاء في منظمات طوعية ويشاركوا بفعالية فيها، من المحتمل ان يطالبوا بحقوقهم الاجتماعية والسياسية بمعدل خمس مرات أكثر من غير المشاركين في مثل هذه المنظمات [3].

6- كما يمكن ان تعمل هذه المنظمات كمصادر لقوى منافسة ومصادر لمجندين للمشاركة في العملية السياسية.

7- ويمكن ان تكون قوة منافسة تمنع أو تعيق الحكومة أو اي جهة أخرى منفردة تحاول السيطرة على كل الوسائل السياسية. حيث أن عدم توافر مثل هذه المنظمات أو على الأقل حشد من المنظمات المستقلة نسبيا عن قوة الحكومة المركزية في مجتمع ما، من المحتمل جدا ان يكون هذا المجتمع دكتاتوريا وثوريا في الوقت نفسه [4]

8- كما تؤدى هذه المنظمات دور الوسيط بين الفرد والدولة، فمن خلال هذه المنظمات يستطيع الفرد أن يرتبط بفعالية بالنظام السياسي.

9- كما وتساعد هذه المنظمات الفرد على تجنب معضلة أن يكون رعويا، أي منقطع عن التأثير السياسي، أو أن يكون مستغلا ومتلاعبا به ومحركا من قبل المؤسسات السياسية [5].

---

[1] سعيد التل، مصدر سبق ذكره، ص ص 138-139.

[2] Robert D. Putnam, "Political Attitudes & Local Community," The American Political Science Review, Vol. LX, September, 1966, P. 653.

[3] Samuel P. Hungton & Joan M. Nelson, No easy Choice: Political Participation in Developing Countries, U. S. A., The President & Fellows of Harvard College, 1976, P. 85.

[4] Seymour, M. Lipset, Some Social Requisties of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy, The American Political Science Review, Vol. LIII, March, 1959, pp.84-85.

[5] Garbriel A. Almond & Sidney Verba, Op. Cit., PP. 300-301.

obeikandi.com

10- وتجلب مؤسسات المجتمع المدني أو المنظمات الطوعية المستويات المختلفة من الناس لاجل أغراض مشتركة عديدة. هذه التجربة من التعاون الاجتماعي غالبا ما تشجع على الثقة الاجتماعية بشكل كبير وتبني مصالح مشتركة تردم الهوة او الانقسامات الاجتماعية وتخفف من العداوات الاجتماعية [1].

ثالثا: مؤسسات المجتمع المدني في الكويت والبحرين:

1- مؤسسات المجتمع المدني في الكويت: لقد بلغ عدد الجمعيات الأهلية في الكويت، على سبيل المثال، إلى خمسة وخمسون جمعية حتى العام 2000 [2]. ويُعتقد ان احد اسباب ضعف مؤسسات المجتمع المدني في الكويت هو تركيز الناشطين الديمقراطيين في ان الديمقراطية تنحصر في الانتخابات النيابية مما أضعف اهتمامهم بتطوير آليات المجتمع المدني. وقد أسهم عدم الاهتمام هذا في ان يجعل تحييد وحل وإغلاق مؤسسات المجتمع المدني سهلة دون تحرك يُذكر من هذه القوى السياسية باستثناء التيار الإسلامي الكويتي [3]. وتهتم مؤسسات المجتمع المدني التي يطلق عليها أحيانا ب (جمعيات النفع العام)، بشؤون المواطنين وتنظيم الرأي العام وتحشيده وتركيزه في بؤر مؤثرة في القرار السياسي، وتحولت هذه المؤسسات عبر بعض الجمعيات والنوادي إلى فئات ضاغطة اجتماعياً وسياسياً ولها علاقات داخل أروقة مجلس الأمة [4].

يمكن القول أن الديوانيات والتيارات والحركات الدينية السياسية من الممكن أن تندرج تحت مؤسسات المجتمع المدني الكويتي. ومن ثمّ فأن دور الأخيرة في التنشئة الاجتماعية السياسية قد لا يختلف تماما عن دور الديوانيات والتيارات والحركات الدينية الإسلامية. وما يمكن قوله أيضا: أن مؤسسات المجتمع المدني وفقاً للتعريف أعلاه، أي باستثناء الديوانيات والتيارات والحركات الدينية هي مؤسسات حديثة وغير أصيلة في المجتمع الكويتي، ومن ثمّ قد يُخلص إلى أنها اقل تأثيراً من باقي هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأولية والثانوية في الكويت.

2- مؤسسات المجتمع المدني في البحرين: فضلا عن ما تقدم، وقد ظهرت عدد من مؤسسات المجتمع المدني في البحرين، كمثال آخر، منذ وقت مبكر وكان لها دورا كبيرا في التنشئة الاجتماعية السياسية. ويُعتقد أن الديوانية تُعد واحدة من هذه المؤسسات كونها تُشكل نواة

---

[1] Walter A. Rosenbaum, Op. Cit., P. 55

(2) جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 192.

(3) المصدر نفسه، ص 211- 212.

(4) المصدر نفسه، ص 143.

obeikandl.com

للمجالس الاجتماعية والثقافية ومنتديات للشؤون السياسية والأدبية [1]. ومن بين مؤسسات المجتمع المدني التي ظهرت في البحرين نادي اقبال اوال في العام 1920 والنادي الأدبي الذي أسسه عبد الله الزايد في السنة نفسها في مدينة المحرق [2]. كما ظهرت في البحرين الهيئة التنفيذية العليا التي نشات في 1954/10/13 التي تُعد اول تجمع سياسي وطني وعلني. واعتمدت الهيئة في توظيف عناصرها على النوادي الاجتماعية والرياضية كنادي البحرين والعروبة والأهلي. وهدفها العمل الوطني المشترك في أطار جبهة وطنية تضم الشيعة والسنة والتجار والعمال وأبناء الطبقة الوسطى من أجل دفع السلطات على أقامة مجلس تشريعي يمثل أهالي البلاد تمثيلا صحيحا عن طريق الانتخابات الحرة، ووضع قانون عام للبلاد جنائي ومدني على يد لجنة من رجال القانون يتماشى مع حاجاتها وتقاليدها السائدة على أن يعرض هذا القانون على المجلس التشريعي لإقراره، وكذلك أصلاح المحاكم وتنظيمها وتعيين قضاة لها ذوي كفاءة يكونون قد مارسوا القضاء في ظل القوانين المعترف بها، والسماح بتأليف نقابة للعمال ونقابات لأصحاب المهن الحرة تعرض قوانينها ولوائحها على المجلس التشريعي لإقرارها، وتأسيس محكمة عليا للنقض والإبرام مهمتها ان تفصل الخلافات التي تطرأ بين السلطة التشريعية والتنفيذية وأي خلاف يحدث بين الحكومة وأي فرد من أفراد الشعب. واتهمت الهيئة بالمشاركة في أعمال العنف ضد المصالح والشركات البريطانية على أثر العدوان الثلاثي على مصر في العام 1956 [3].

بالإضافة إلى ما تقدم عرفت البحرين جمعيات وحركات إسلامية سياسية كالمنتدى الإسلامي وجمعية الإصلاح البحرينية، وجمعية الشباب المسلم، وجمعية التوعية الإسلامية، وجمعية الإرشاد الإسلامي والكتلة الدينية. وظهر في البحرين أيضا جمعيات وحركات سياسية مثل التنظيمات الماركسية واللينينية مثل جبهة التحرير الوطني البحرانية، والحزب الشيوعي البحريني، والحركات والتنظيمات القومية كنادي العروبة، والإتحاد الوطني لطلبة البحرين، وجبهة القوى القومية [4].

وقد وافرت هذه الجمعيات والحركات السياسية الدينية فرصة لأعضائها على اكتساب الوعي والولاء الديني والوطني والقومي ومبادئ العدالة الاجتماعية بقدر ما وافرت لهم من الخبرات والممارسات التي ترفض الطائفية والسيطرة الأجنبية والاعتزاز بالتراث العربي الإسلامي. ومن بين هذه الخبرات والممارسات هو أقامة الاحتفالات الدينية في المناسبات

---

[1] سعد محسن مطر المولى، مصدر سبق ذكره، ص 101.
[2] المصدر نفسه، ص 86.
[3] المصدر السابق، ص 19- 21.
[4] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: المصدر نفسه، ص 105- 117.

Obeikan.com

والأعياد وإلقاء الدروس في الثقافة الإسلامية والفقه والسيرة والحديث وعقد الندوات الدينية والثقافية وإقامة حفلات التأبين للشخصيات العربية والوطنية البارزة كما فعل المنتدى الإسلامي. ومن بين هذه الخبرات والممارسات أيضا يُذكر التنشئة على التسامح الديني كتأسيس تنظيمات وطنية وقومية مفتوحة فيها العضوية لكلا الطائفتين الشيعية والسنية كما قامت بذلك الهيئة التنفيذية العليا. كما شارك بعض أعضاء جمعية الإصلاح البحرينية في حرب فلسطين في العام 1948. كما قامت جمعيات الشباب المسلم والتوعية الإسلامية وجمعة الإرشاد الإسلامي والكتلة الدينية بالتنشئة الدينية الإسلامية من خلال تحفيظ القرآن والقيام بالأعمال الخيرية وفتح العديد من المدارس الإسلامية وإقامة الدروس الدينية والندوات والمحاضرات والمؤتمرات الإسلامية وإقامة الاحتفالات والمهرجانات الدينية والدعوة إلى أصلاح المجتمع الإسلامي.

فضلا عن ما تقدم كما وافرت مؤسسات المجتمع المدني هذه التوعية بالحقوق الاجتماعية ومبادئ العدالة الاجتماعية ومنع الاضطهاد والاستغلال من قبل شركات النفط الأجنبية، كما أنشئت أعضائها على عروبة واستقلال البحرين من خلال معارضتها للادعاءات الإيرانية كما فعلت جبهة التحرير الوطني البحرانية. أما الحركات والتنظيمات القومية في البحرين فقامت تنشئتها على أساس التوعية بالقواسم المشتركة التي تربط البحرين بالدول العربية الأخرى، وتأييدها ودعمها للزعيم القومي جمال عبد الناصر، ورفع روح التعاون الانتماء القومي كما أنشأت أعضائها على ممارسة التظاهر من أجل إيصال الطلبات الشعبية إلى الحكومة البحرينية كما فعلت جبهة القوى القومية حين أسهم أعضائها في مظاهرات المنامة والمحرق في آذار من العام 1965 مطالبين الحكومة برفع حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ العام 1956. بالإضافة إلى ما تقدم توافر مؤسسات المجتمع المدني فرصة لأعضائها في ممارسات تشاركية من قبيل تقديم العرائض والإضراب. فقد رفعت قوى المعارضة المتمثلة بالحركة الإسلامية لتحرير البحرين عريضة إلى الحكومة مطالبتها بإعادة العمل بالدستور وغيرها. كما قام قادة الحركة الدستورية في 1995/10/23 بالإضراب عن الطعام احتجاجا على سياسة القمع التي أصرت عليها السلطة وحددت مطالبهم بالإفراج عن جميع المعتقلين غير المحكومين وغيرها من المطالب [1].

يظهر مما تقدم أن هناك العديد من مؤسسات المجتمع المدني في البحرين التي تؤدي دوراً في التنشئة الاجتماعية السياسية في مجالات عديدة كاكتساب الوعي والولاء الديني والوطني والقومي، ومبادئ العدالة الاجتماعية، والاتصال والتسامح الاجتماعي، والتدريب على

---

[1] المصدر السابق، ص 112- 116.

مهارات المشاركة السياسية كالدفاع عن الأراضي العربية المحتلة وتقديم عرائض الطلبات والاحتجاج إلى الحكومة وممارسة الضغوط على الأخيرة عن طريق الاعتصام والإضراب عن الطعام.

بالرغم من الدور الكبيرة للمنظمات الطوعية في التنشئة الاجتماعية السياسية إلا انها لا تحتكر التأثير المطلق في هذه العملية لعدة أسباب لعل من بينها يُذكر خصائصا وطبيعتها، كما في اقتصارها على البالغين وعلى فئات مهنية ومشابهة في العمل أو الاختصاص وما شابه ذلك، في حين أن التنشئة الاجتماعية السياسية تتوقف على هيئات عديدة ترافق الإنسان من ولادته وحتى وفاته. لذلك يتطلب الأمر دراسة هيئة تنشئة أخرى، وهذا ما ينقلنا إلى الموضوع القادم.

المطلب الثاني

المدرسة

أولا: تعريف المدرسة:

المدرسة هي أحد هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية المتخصصة ويقصد بالمدرسة هنا المعاهد العلمية على اختلاف مستوياتها ومراحلها.

ثانيا: أسباب أهمية المدرسة كهيئة تنشئة اجتماعية سياسية:

يُعتقد أن من بين بعض العوامل التي تعطي للمدرسة أهمية في التنشئة الاجتماعية السياسية ما يأتي:

1- أول هيئة مستقرة يلتقي بها الطفل بعد ابتعاده نسبيا عن رعاية والديه هي المدرسة [1] التي يتعرض لها وهو في أهم سنوات تكوين الاتجاهات والقناعات السياسية [2].

2- يصبح الطفل أكثر اتصالا وتفاعلا مع النظم الاجتماعية التي تختلف فيها الأدوار وتتمايز أكثر منها في الأسرة، حيث تكون سلطة المدرس، على سبيل المثال، أقرب إلى السلطة السياسية عن سلطة الوالدين في الأسرة [3].

3- الارتباط الوثيق بين التعليم ومكونات البناء الاجتماعي والثقافي كافة وخصوصا

---

[1] د. حسان محمد شفيق العاني، مصدر سبق ذكره، ص 129.
[2] سعيد التل، مصدر سبق ذكره، ص 13.
[3] د. إسماعيل علي سعد، قضايا علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 164.

obeikandi.com

ثالثا: تركيبة المدرسة:

تتألف المدرسة من بعض العناصر المكونة لها كالمدرس والمنهاج الدراسي والمراسم الرمزية والجو العام للمدرسة وكذلك من جماعة النظراء [1]. للمدرس تأثير مهم على التنشئة الاجتماعية السياسية نتيجة لدوره الخاص في المجتمع واتصاله المباشر بالشباب خلال سنوات تكوينهم. يمثل المدرس المتحدث السلطوي الملزم للمجتمع، فالمدرس يمثل النموذج الأول للسلطة السياسية المؤسسية التي يواجهها الطالب بعد سلطة الوالدين المزاجية. كما له احترام عام وثقة من قبل المجتمع المحيط به، كما ويقوم المدرس بدور المجتمع والشريك في مهمة تربية الأطفال ويؤثر المدرس على التنشئة الاجتماعية السياسية للأطفال من خلال كونه حاملا لآراء وقيم سياسية محددة وكناشر لها ومن خلال النظر إليه كممكون وموجه لثقافة تعليمية في الصف، والتي يكون لها آثار سياسية غير مباشرة ومهمة [2].

ويكمن دور المنهاج الدراسي في احتواء بعضه على معلومات هدفها خلق الولاء القومي والوطني [3] والتنشئة على قيم المجتمع وأسس النظام السياسي [4] كما ويتضمن المنهاج أحيانا تلقين سياسي لتبرير وقبول نظام حكم معين [5]. أما المراسم والنشاطات الرمزية كموديل ومصدر للمواقف والقيم [6] فيتم نقلها من خلال تحية العلم والأناشيد الوطنية وتكريم الأبطال والأحداث القومية والتعرف على الرموز الوطنية مثل صور وأحاديث القادة السياسيين. والهدف من ذلك هو تكوين ودعم المشاعر الوطنية من خلال المشاركة في مثل هذه النشاطات [7].

رابعا: دور المدرسة في التنشئة الاجتماعية السياسية:

ويشكل عام تقوم المدرسة بعدة وظائف على صعيد التنشئة الاجتماعية السياسية، فهي:

1- تحاول نقل المعلومات والأحاسيس الإيجابية نحو الأمة إلى تلاميذها [8] أي خلق الولاء القومي والوطني.

---

[1] David R. Evans, Teachers as Agents of National Development: A Case Study of Uganda, New York,
Prreger Publishers, Inc., 1971, P.7.

[2] ريجارد داوسن وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 195.

[3] المصدر نفسه، ص ص 184-186.

[4] د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره ص 364.

[5] ريجارد داوسن وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 185- 186,

[6] David R. Evans, Op. Cit., P. 7.

[7] ريجارد داوسن وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 192.

[8] المصدر نفسه، ص 130.

2- وتقوم المدرسة بنقل القيم والمثل السياسية السائدة في المجتمع وتعريف المواطنين بالمبادئ التي يقوم عليها النظام السياسي والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من اجل خلق الدعم لهذه الأنظمة واستمرارها [1].

3- تساهم المدرسة في التنشئة على قيم المشاركة، فقد دلّت إحدى الدراسات بأن النشاطات التي تسمح بها المدرسة كالمشاركة في اتخاذ القرارات التي تخص المدرسة والمشاركة في المناقشات الصعبة تؤدي إلى زيادة الكفاءة السياسية للطالب [2]

4- كما وجدت دراسة هندية بأن التعلم في المدرسة يزيد من الشعور بشرعية العملية الانتخابية والثقة في السياسيين والكفاءة السياسية [3]

5- ووجدت دراسة أخرى بأن برامج الدراسات الاجتماعية التي تدرس لطلاب الجامعة يعطي فرصة كبيرة لتعلم الحقوق الأساسية، سواء المكتوبة في الدستور أو غير المكتوبة [4]

6- كما للمدرسة دور في تغيير القيم السياسية [5] وهذا ما وجدته إحدى الدراسات حيث تبين ان 58٪ من الذين غيروا اتجاهاتهم الحزبية هم من خريجي الكلية مقابل 28٪ من غير المتخرجين من المدارس العليا [6].

خامسا: دور التعليم العالي في التنشئة الاجتماعية السياسية.

1- المجالات التي يؤثر فيها التعليم العالي في التوجهات السياسية أكثر من التعليم الابتدائي: فقد بينت إحدى الدراسات، التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والمكسيك بأنه كلما زاد مستوى التعلم كلما اثر ذلك اكثر على التنشئة الاجتماعية السياسية للفرد المتلقي، ويظهر ذلك التأثير من خلال ما يأتي:

أ- الشخص الأكثر تعلما هو أكثر إدراكا لتأثير الحكومة على الفرد من الشخص الأقل تعلما.

ب- الشخص الأكثر تعلما هو أكثر إدراكا لتأثير الحكومة على الفرد من الشخص الأقل تعلما.

ت- كلما كان الفرد أكثر تعلما كلما أوضح أنه يتابع الشؤون السياسية وأنه يهتم

---

[1] سعيد التل، مصدر سبق ذكره، ص 130.

[2] Byran G. Massialas (ed.), Political Youth Traditional Schools, Englewoods, Cliffs, N.J.:
Lice-Hall, Inc., 1972, P.5.

[3] ريجارد داوسن وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 195.

[4] Samuel Folorunso Ogundare, "Human Rights Orientation of Prospective Social Studies Teachers in Nigeria," Social Studies, Vol, 84, Issue 6, Nov/Dec., 1993, PP. 267-271.

[5] ريجارد داوسن وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 219.

[6] Herbert H. Hyman, Op. Cit., PP. 144-145.

obeikandl.com

بالحملات الانتخابية بشكل أكبر من الفرد الأقل تعليما.

ث- الفرد الأكثر تعليما لديه معلومات سياسية أكثر.

ج- الفرد الأكثر تعليما لديه آراء حول نطاق أوسع من المواضيع السياسية واهتماماته السياسية أوسع مجالا.

ح- الفرد الأكثر تعليما اكثر ميلا للمناقشات السياسية.

خ- الفرد الأكثر تعليما يشعر بحرية في مناقشة الأمور السياسية مع عدد أكبر من الناس، أما الأفراد الأقل تعليما فيظهر أنهم يتحاشون مناقشة الشؤون السياسية مع عدد كبير من الناس.

د- الفرد الأكثر تعليما يعتبر بإمكانه التأثير على الحكومة.

ذ- الفرد الأكثر تعليما أكثر ميلا للتعبير عن ثقته بالبيئة الاجتماعية، وللاعتقاد بأن الناس الآخرين جديرون بالثقة وأنهم متعاونون.

ر- الفرد الأكثر تعليما أكثر ميلا لأن يكون عضوا نشطا في بعض التنظيمات [1].

2- أسباب تأثير التعليم العالي في تنشئة الفرد أكثر من التعليم الواطئ:

أ- يوافر التعليم العالي للفرد مهارة أكبر من أصحاب التعليم الأقل في المشاركة السياسية.

ب- من المحتمل أن التعليم العالي يوافر لهم تعلم مباشر على معايير تتبنى المشاركة السياسية أكثر من أصحاب التعليم الأدنى.

ت- ضغوط اجتماعية تتوقع من أصحاب التعليم العالي أن يكونوا مؤهلين سياسيا أكثر من أصحاب التعليم الأدنى.

ث- أصحاب التعليم العالي هم أكثر ميلا للاختلاط مع المؤهلين سياسيا من أصحاب التعليم الأدنى.

ج- وأن التعليم العالي والثانوي يمكن أن يحل محل تأثير مشاركة العائلة والتعليم الأدنى، إلى حد ما، كعامل يؤدي إلى الأهلية السياسية [2].

سادسا: دور المدرسة في التنشئة الاجتماعية السياسية في الكويت والبحرين:

1- دور المدرسة في التنشئة الاجتماعية السياسية في الكويت. أهتم المجتمع الكويتي، كما فعلت باقي مجتمعات الخليج العربية الأخرى بالتعليم قبل ظهور النفط ويكنُ المجتمع الكويتي نظرة احترام وتقدير لرأي الفرد المتعلم، وكان عالم الإحساء (محمد بن فيروز) أول

---

[1] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, Op. Cit., PP. 380-381.

[2] Ibid, PP349, 370.

مدرس في الكويت. وقد ساد في البداية نمط تعليم الكتاتيب الديني منذ العام 1887. والذي يقوم على أساس حفظ القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة. وينتهي بختم القرآن وحفظه. وبعد عهد النفط استقدمت الكويت المدرسين العرب، وقد ظهرت مدرسة المباركية في العام 1911. كأول مدرسة كويتية ثم تأسست الأحمدية في العام 1921، وهما مدرستان جاءت نتيجة مبادرات رسمية وأهلية جادة سعت إلى تطوير التعليم. ثم أزداد عدد المدارس كماً ونوعاً بمرور السنين. كما اهتمت الحكومة بتعليم الكبار بفضل برامج مكافحة الأمية. والتعليم الفني والمهني والتدريب. وكان هدف الحكومة الكويتية من الاهتمام بالتعليم هو تحقيق التنمية المنشودة لذلك جعلت التعليم: متاحا للجميع ومجانيا وإلزاميا في مرحلة التعليم الأساسي التي تضم المرحلتين الابتدائية والمتوسطة. واهتمت الحكومة الكويتية أيضا بالتعليم الجامعي بهدف إنعاش الحياة الثقافية. ورفع المستوى العلمي لأبنائها. وأعداد الملاكات التعليمية والمهنية [1]. وتأكيدا على أهمية التعليم في الكويت فقد ذكر الدستور الكويتي بأن التعليم هو ركن أساسي لإنشاء شعب قوي مؤمن بالله معتز بالتراث العربي الإسلامي، وأن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه [2].

يظهر مما تقدم بأن هدف النظام السياسي الكويتي من التعليم هو: تهيأة الكوادر العلمية والمهنية الضرورية لعملية التنمية التي يشهدها المجتمع الكويتي خصوصا بعد ظهور النفط. وهدفها أيضا هو تنشئة جيل مؤمن بالتراث العربي الإسلامي. لذلك فأن هدف النظام السياسي هو: المحافظة على الموروث الثقافي بقدر ما يحقق له ذلك الشرعية والاستمرارية. كما أنه يهدف إلى التغيير في مهارات الفرد الكويتي من أجل أن يتلاءم ويتكيف مع التطورات الحاصلة في المجتمع الكويتي في جميع المستويات والتكيف مع البيئة الدولية المتقدمة ومن ثمّ يحقق ذلك أيضا قدرة للنظام على التكيف والاستمرارية.

2- دور المدرسة في التنشئة الاجتماعية السياسية في البحرين. يلجأ النظام السياسي البحريني إلى المدرسة كوسيلة لتحقيق تنشئة اجتماعية سياسية منشودة. لقد تأسست أول مدرسة نظامية في البحرين في العام 1919 في عهد الشيخ عيسى بن علي في مدينة المحرق بدعم من الأعيان والوجهاء. ثم أنشئت مدارس للبنين والبنات عام 1927 هي مدرسة الرفاع والحداد، ومدرسة العلوية ومدرسة البنات الأولى التي لقيت معارضة شديدة من أصحاب

---

[1] جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 36، 50- 54.

[2] المادة (13) من الدستور الكويتي المعدل لعام 1962. نقلا عن: المصدر نفسه، ص 50، 55، 86. ولمزيد من التفاصيل حول تأثير المدرسة في التنشئة الاجتماعية السياسية في الكويت، واهتمام النظام السياسي الكويتي بالتعليم كوسيلة تنشئة تحقق أهدافه، راجع: فيصل السالم، أساسيات التنشئة السياسية الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص 62، 108- 110. وأنظر كذلك: محمد بن شحات الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص 130، 233. وهند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 55- 60.

الاتجاه المحافظ ولكن الإصرار على إنجاح التجربة أدى إلى انحسار المعارضة واستمرار تعليم البنات. وتأثرت مدارس البحرين أثناء أدارتها من لجنة الأهالي حتى عام 1930 حيث أصبحت الحكومة تشرف عليها بأهداف التنشئة السورية والمصرية الداعية إلى التحرر الوطني من السيطرة الأجنبية والوحدة بين الدول العربية وذلك لأن معظم مدرسيها كانوا من هذين البلدين، بالرغم من محاولة السلطات البريطانية دفع التنشئة باتجاه معاكس. كما توجد في البحرين مدارس خاصة هي مدرسة الإرسالية الأمريكية التي تأسست في العام 1892 عن طريق البعثة التبشيرية. كما تأسست مدرسة الاتحاد الإيرانية في العام 1910 ومدرسة القلب المقدس الكاثوليكية في العام 1924، والمدرسة الهندية التي أقيمت في العام 1940 والمدرسة الباكستانية التي تأسست عام 1956، وقد خضعت كل هذه المدارس في العام 1961 إلى أشراف الحكومة البحرينية. وشهدت البحرين نمو التعليم الحديث مع بداية الأربعينيات بالاعتماد على الملاكات الإدارية والتدريسية العربية، واستقدام المدرسين المصريين، وإرسال أعداد من الطلاب بعثات إلى مصر والعراق ولبنان، فأسهم التعليم في خلق نخبة مثقفة وطنية، وزيادة الوعي السياسي والثقافي في صفوف الشباب، والدعوة إلى الإصلاح والتغيير والنهوض بالحركة الوطنية ضد الاستعمار البريطاني. ويُذكر أن التعليم الأهلي جاء كرد فعل تجاه النشاط الذي مارسته الإرسالية التبشيرية في مجال التعليم الذي ولد شعورا لدى عدد من الأعيان والوجهاء بضرورة المحافظة على القيم والتراث والثقافة العربية الإسلامية من ناحية ومن ناحية أخرى حاجة التجار إلى حسابات دقيقة ومنظمة دفعتهم إلى التعليم لغرض ضبط الحسابات [1]. يظهر مما تقدم بأن أهداف المدارس في البحرين، على الأقل في بداية نشأتها، متضاربة ففي الوقت الذي تقوم المدارس العربية والمناهج والمدرسين العرب بالتنشئة الوطنية والقومية والتراث العربي الإسلامي فأن المدارس التبشيرية المسيحية تقوم بالتنشئة على التراث الغربي المسيحي، وأن المدارس الإيرانية تقوم بالتنشئة على التراث الفارس والتراث الديني الطائفي الشيعي مما يخلق بالنتيجة أزمة في وحدة الأهداف في دولة البحرين وقد ينتج سلوكا يدفع بعكس الوحدة الوطنية والدينية.

أما أهداف النظام السياسي البحريني من مناهج التعليم الابتدائي في البحرين فأنه يهدف إلى تنمية الأطفال جسميا وعقليا وخلقيا واجتماعيا وتزويدهم بالقدر الأساس من الثقافة العامة والمهارات ليكونوا مواطنين صالحين، ومساعدة الأطفال على اكتساب المهارات الأساسية في القراءة والكتاب والحساب مما يجعلهم قادرين على استخدام لغتهم العربية قراءة وكتابة واستعمال الأرقام في الحياة العامة دون صعوبة، وتنمية القيم والاتجاهات الخاصة

---

[1] سعد محسن مطر المولى، مصدر سبق ذكره، ص 100- 101.

بالعمل والإنتاج واحترام العمل اليدوي والشعور بأهمية المهن والحرف وتقدير أصحابها. ويهدف التعليم الثانوي في البحرين إلى تزويد الطلاب بما يحتاجونه من معارف وخبرات في العلوم والآداب والفنون بما يمكنهم من مواصلة دراستهم بمرحلة التعليم العالي الجامعي، وإعداد الطلاب لممارسة الحياة العامة وذلك عن طريق تزويدهم بالقيم السليمة والاتجاهات العلمية وأساليب التفكير الحديثة وطرق مواجهة الحياة العصرية وحل مشكلاتها وبما يمكنهم بعد إعداد مهنّي ان يكونوا أفرادا عاملين منتجين. أما التعليم العالي في البحرين فيهدف إلى أعداد القوى البشرية المتخصصة التي تحتاج لها العملية التنموية في الحقول الاقتصادية والاجتماعية وتدريب الباحثين على المساهمة القيادية في البحث العلمي وذلك بإجراء البحوث الهادفة لحل مشاكل المجتمع وتسهيل سير منطلقاته المستقبلية، والمساهمة بشتى الطرق في تمرير الثقافة المبدعة من جيل إلى آخر مع القيام بتعميقها وتأصيلها والإضافة عليها. وللتعليم العالي دورا كبيرا في تلبية احتياجات التنمية في البحرين بقدر ما يوفر التعليم العالي من قوى بشرية تمتلك طاقات علمية وفكرية مؤهلة لتحمل المسؤولية بجدارة واقتدار. فالإنسان الذي يعتبر هدف التنمية، هو في الوقت نفسه الوسيلة إلى تحقيق هذا الهدف [1]. وكان للتعليم الحديث أيضا دورا في نمو وانتشار الوعي القومي في البحرين [2].

يظهر مما تقدم أن النظام السياسي البحريني هدف من وراء التعليم إلى تعليم المرأة بالإضافة إلى الرجل المهارات الأساسية في التعلم كالقراءة والكتابة، وتحقيق التنمية الشاملة عبر أعداد جيل سوي جسميا وعقليا وخلقيا واجتماعيا ومتعلم علمياً وفنياً، والمحافظة على التراث العربي الإسلامي ومحاربة الثقافة الوافدة كالتبشير. وقد أدى التعليم أيضا إلى زيادة الوعي الوطني والقومي والرغبة في التحرر من الاحتلال الأجنبي.

سابعا: طرق اكتساب التنشئة في المدرسة:

ويمكن أن تحدث التنشئة الاجتماعية السياسية في المدرسة من خلال طرق غير مباشرة، كما يحدث على سبيل المثال عندما يميز الطفل بين سلطة العائلة وسلطة المعلم، أي الفرق بين السلطة وبين من يمارسها من خلال شخص ودور المعلم، ومن خلال طرق مباشرة، كأن يكون الهدف منها هو تعليم الطالب قيم المجتمع وأسس النظام السياسي [3] والمدرسة هي أكثر عرضة للسيطرة المركزية والتحكم [4].

---

[1] عصام صالح حسن، مصدر سبق ذكره، ص 31- 32.
[2] سعد محسن مطر المولى، مصدر سبق ذكره، ص 112.
[3] د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ص 363-364.
[4] ريجارد داوسن وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 219.

ثامنا: العوامل المؤثرة في دور المدرسة في التنشئة الاجتماعية السياسية:

وبالرغم من الدور الكبير الذي تقوم به المدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية، إلا أن ذلك لا يعني انفرادها في القيام بهذا الدور، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب منها ما يأتي:

1- من المحتمل ان تطغي خبرات التنشئة الاجتماعية السياسية للفرد على المحتوى الرسمي للمنهاج الدراسي. فقد يتعلم الطالب من أهله ومن هيئات أخرى تنشئة اجتماعية سياسية لا تتطابق مع ما يتعلمه في المدرسة [1] فإذا كانت التنشئة الاجتماعية السياسية التي يحملها الفرد إلى المدرسة مطابقة لتلك التي يهدف إليها المنهاج فالنتيجة المتوقعة للعملية التعليمية هو تعميق لما جاء به الناشئ إلى المدرسة. أما إذا كانت التنشئة الاجتماعية السياسية التي يحملها الناشئ إلى المدرسة متناقضة مع تلك التي يرمي إليها المنهاج فالنتيجة تعتمد على عمق ما جاء به الناشئ وعلى كفاية وفاعلية عملية التنشئة الاجتماعية السياسية التي تقوم بها المدرسة. ففي بعض الحالات تكون التنشئة الاجتماعية السياسية التي نشأ عليها الفرد في الأسرة من العمق بحيث لا تتأثر بأي شكل من الأشكال بالتنشئة الاجتماعية السياسية التي تؤديها المدرسة. وفي حالات أخرى تكون التنشئة في المدرسة من الكفاية والفاعلية بحيث يمكنها إعادة تنشئة الناشئ [2].

2- تختلف نوع التنشئة التي تقوم بها المدرسة باختلاف قيم المجتمع وفلسفة نظام الحكم. فالهدف من المدرسة في بعض الدول هو تعميق المشاركة، وفي دول أخرى الهدف منها هو تعميق القيم الاشتراكية. في حين الهدف في دول أخرى من المدرسة هو تعميق القيم الدينية. كما تختلف نوع التنشئة باختلاف القيم التي تستند عليها المدرسة وهيئتها التدريسية [3].

3- ويتفاوت تأثير التنشئة بتفاوت درجة سيطرة الدولة على التعليم. ففي بعض الدول هناك حرية التعلم مع بعض الإشراف الحكومي على مواد معينة، كما هو الحال في الولايات المتحدة. وفي دول أخرى يعتبر التعليم من اختصاص القطاع العام مع السماح لبعض الهيئات بالقيام بإدارة مدارس أهلية لسبب أو لاخر كما موجود في فرنسا. وفي بعض الدول تسيطر الدولة بشكل كامل على المدارس كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي السابق وبعض دول العالم الثالث [4].

أن التسليم بوجود عوامل تؤثر في دور المدرسة في التنشئة الاجتماعية السياسية، يفسح المجال

---

[1] المصدر نفسه، ص ص 187-189. وتبرز مثل هذه الحالة خصوصا في المجتمعات النامية، حيث تواجه المدارس عبئا كبيرا في مواجهة الدور الذي تقوم به الأسرة في التنشئة الاجتماعية السياسية (التنشئة التقليدية) إذ على المدارس تغير هذا النوع من التنشئة الاجتماعية. انظر حول ذلك: د. محمد علي محمد، مصدر سبق ذكره، ص 277.

[2] سعيد التل، مصدر سبق ذكره، ص 134.

[3] د. شمران حمادي، مصدر سبق ذكره، ص 37.

[4] د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 364.

عن الحديث عن وجود دور لمؤسسات أو هيئات أخرى في التنشئة الاجتماعية-السياسية، وهذا ما ينقلنا إلى المطلب القادم.

obeikandl.com

المبحث الثالث

وسائل الاتصال الجماهيري والنظام السياسي:

المطلب الأول

وسائل الاتصال الجماهيري

أولا: تعريف وسائل الاتصال الجماهيري:

هي الوسائل التي يتم من خلالها نقل الأفكار والآراء والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية [1] إلى عدد كبير من الأفراد المستقبلين المنتشرين في أماكن بعيدة ومتفرقة [2] ومن وسائل الاتصال الجماهيري الجرائد والمذياع والتلفاز والأقمار الصناعية والإنترنت.

ثانيا: العوامل الداعمة لدور وسائل الاتصال الجماهيري في التنشئة الاجتماعية السياسية:

1- لوسائل الاتصال الجماهيري قدرة غير عادية في الاستيلاء على عقول الناس والتأثير الكبير على آرائهم إزاء القضايا المهمة [3] وقد يكون ذلك بحكم قوة تأثير الصورة والصوت [4].

2- انتشار وسائل الاتصال بعد ثورة الاتصالات، التي وسعت جدا من نطاق استخدامها وقصرت المسافات داخل الدولة الواحدة وبين الدول المختلفة. وتدفق المعلومات على مدار الساعة، وخلال زمن قصير جدا [5].

3- ساعد تدهور الحماس السياسي وأهمية الانتماء السياسي على زيادة أثر الاتصال الجماهيري [6].

4- استخدام هذه الوسائل، خصوصا، التلفاز والمذياع لساعات طويلة [7].

ثالثا: دور وسائل الاتصال الجماهيري في التنشئة الاجتماعية السياسية:

1- خلق ثقافة جماهيرية بدل الثقافات الفرعية [8] وخلق الولاء للوطن.

2- أنها تساعد على المحافظة على الأنظمة السياسية واستمرارها [1].

---

[1] د. عبد الغفار رشاد، دراسات في الاتصال، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1984، ص 11.
[2] مولود زايد الطبيب، مصدر سبق ذكره، ص 22.
[3] أحمد ذيبان الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص 121.
[4] د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 366.
[5] أحمد ذيبان الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص 128.
[6] د. عبد الغفار رشاد، مصدر سبق ذكره، ص 43.
[7] المصدر نفسه، ص 36.
[8] مولود زايد الطبيب، مصدر سبق ذكرهن ص 121.

obeikandl.com

3- نقل العديد من الرسائل السياسية وأكثرها أهمية أخبار الأحداث السياسية اليومية.

4- توفير معلومات جديدة وخلق صور جديدة عن القادة السياسيين. فقد مكنت وسائل الاتصال الجماهيري، من خلال مناظرة تلفازية، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق جون كندي في عام 1960 من بروزه كمنافس سياسي حيوي أمام نيكسون، الذي كان معروفا أكثر منه في ذلك الوقت حيث أنه كان نائب لرئيس الجمهورية. فقد تمكن كندي وبمساعدة المناظرة التلفازية من خلق صورة عن القيادة لدى المجتمع الأمريكي [2].

5- تأثير وسائل الاتصال الجماهيري على السلوك السياسي للناخبين. اذ تقوم هذه الوسائل بأجراء استطلاعات للرأي العام وتظهرها على شاشات التلفزيون وفي الصحافة والإذاعة مكونة تأثيرا قويا.

6- نقل التراث من جيل إلى آخر.

7- أن معظم وسائل الاتصال الجماهيري تلعب دورا بارزا في المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة الأمية. ذلك أن بعض هذه الوسائل كالتلفاز والمذياع لا تحتاج إلى مهارات القراءة والكتابة [3].

رابعا: دور وسائل الاتصال الجماهير في التنشئة الاجتماعية السياسية في مجتمعات الخليج العربية:

1- دور وسائل الاتصال الجماهير في التنشئة الاجتماعية السياسية في الكويت: على صعيد دور وسائل الاتصال الجماهيري في بعض المجتمعات، كالمجتمعات الخليج العربية، اظهرت دراسة خليجية بأن للأعلام التأثير الأكبر في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية في مجتمعات الخليج العربية في مجال تزويد الشباب بالمعلومات السياسية. ويعود ذلك كما أوضحت هذه الدراسة إلى امتلاك الحكومة لوسائل الإعلام أو تأثيرها فيها وتنظيمها. وللحكومة الخبرة الطويلة في مراقبة المعلومات القادمة من الدول الأخرى [4]. وقد أسهمت سيطرة الدولة على النتاج الثقافي والإعلامي العربي إلى إضفاء شعور بالرضا عن الوضع السياسي في دول الخليج العربية [5]. وتتمتع الكويت، على سبيل المثال، ببعض أكثر الصحف جراة في الدول العربية، والتي كثيرا ما تقدم تغطية قوية للشؤون السياسية المحلية والشؤون الخاصة بالحكومة، ولكن الرقابة الذاتية تظل قائمة فيما يتعلق بالقضايا التي تمس الأمير وغيره من كبار الأسرة الحاكمة. ويحظر قانون الصحافة التجديف في حق الله أو الرسول.

---

[1] سعيد التل، مصدر سبق ذكره، ص 141.

[2] ريجارد داوسن وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص 243-249.

[3] Simon Ogolla, Op. Cit., P. 1.

[4] محمد بن شحات الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص 233.

[5] أحمد شحاذة محمد الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص 126.

obeikandl.com

وتملك الدولة شركات الإذاعة والتلفاز وتسيطر عليها. وتنتشر الأطباق الفضائية على نطاق واسع، وبذلك يتمتع الكويتيون بحرية التقاط برامج الكثير من القنوات. ويتطلب إصدار الصحف حصول الناشر على رخصة من وزارة الإعلام؛ وكذلك الأمر بالنسبة للأفراد الراغبين بنشر مطبوعات بما فيها الكتيبات والملصقات. وأنهت الحكومة الرقابة على المطبوعات قبل نشرها في العام 1992. وتتولى الوزارة مراقبة الكتب والأفلام وأشرطة الفيديو والدوريات؛ وكذلك المنشورات الأخرى المستوردة التي قد تحتوي مضمون يُعدّ منافيا للأخلاق؛ وتدير الدولة التلفاز الكويتي، وتشغل ثلاث شبكات وقناة فضائية، وهناك قناة خاصة باسم (فلاش تي في)، وفضائية خاصة بأسم الراي[1]. وقد ساعدت وسائل الاتصال الجماهيرية الكويتية على اتصال الكويتيون بالعالم الخارجي[2]. مما قد يساعد على زيادة الوعي الكويتي. ويُعتقد أن الكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة التي لديها صحافة حرة نسبيا في الوقت نفسه فأنها تمارس الرقابة الذاتية على نفسها تجنبا للعقوبات الصادرة في قانون المطبوعات الذي يشتمل على مواد تمنع من نشر نقد للأمير أو تدعو إلى العنف. وتسئ إلى الدين الإسلامي. وتؤثر في استقرار البلاد. وتعكر علاقات الكويت مع الدول الأخرى. والصحافة في الكويت مملوكة ملكية خاصة؛ لذلك فهي مستقلة إلى حد بعيد. وتمارس النقد الحر للحكومة وسياستها[3].

يتضح مما تقدم أن هدف النظام السياسي الكويتي من استعمال وسائل الاتصال الجماهيرية في التنشئة هو تزويد النشئ والمواطنين بالمعلومات السياسية. وزيادة توعية المواطنين، وتوليد القناعات بالرضا عن النظام السياسي، وتعزيز التراث العربي الإسلامي. والأيمان بالله ورسوله، والسلام الاجتماعي، ، وتطوير علاقة الكويت مع دول العالم. والتكيف مع البيئة الدولية بالنتيجة مع السماح بممارسة تشاركية بفضل السماح بحرية التعبير. ونقد عمل الحكومة. وتسهم وسائل الاتصال الجماهيري بالنتيجة في الكويت في المحافظة على النظام الاجتماعي السياسي. وتكيفه واستقراره واستمراره.

2- دور وسائل الاتصال الجماهير في التنشئة الاجتماعية السياسية في البحرين: وعلى صعيد المجتمع البحريني، انطلاقا من أهمية وسائل الاتصال الجماهيري الوطنية في دعم النظام السياسي فقد لجأت الحكومة البحرينية إلى تملك الإذاعة والتلفاز والرقابة على الصحف التي يديرها القطاع الخاص عن طريق فرض عقوبات مختلفة على الصحيفة والصحفيين الذين يقومون بنشر أي مواد تنتقد الحكومة أو تخص قضايا حقوق الإنسان والإساءة إلى

---

(1) دولة الكويت، الاثنين، 2005/10/03، ص 3- 4. شبكة الاتصالات الدولية (الانترنيت):
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4306000/4306666.stm
(2) جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 37.
(3) المصدر نفسه، ص 198- 199، 214- 215.

الملك [1]. لذلك أعلن في 2001/6/3 عن قيام لجنة تفعيل الميثاق الوطني البحريني بتحديد المبادئ العامة لقانون المطبوعات والنشر الجديد، بهدف متابعة قضايا النشر والإعلان والصحافة، وحرية الصحافة وحرية التعبير ضمن مبادئ الدستور، وميثاق العمل الوطني والعادات والتقاليد [2]. وتمتلك النخبة الحاكمة في البحرين تأثيرات هائلة في توجيه المجتمع واتخاذ القرارات السياسية بواسطة مؤسساتها الإعلامية والدعائية، وتبذل كل ما تستطيع من أجل الحفاظ على الأوضاع التي تصب في صالحها [3]. وكان للصحافة في البحرين أثر مهم في بلورة الوعي الوطني والقومي بين السكان، فقد عرفت البحرين الصحافة السياسية قبل غيرها من دول الخليج العربية، فأثناء الحرب العالمية الثانية أصدر عبد الله الزايد صحيفة البحرين لنقل أنباء الحرب، أعقبتها (مجلة صوت البحرين) عام 1949 وكانت المجلة منبر حرا أسهمت في التنشئة القومية في البحرين. وبعد صحيفة البحرين ظهرت صحيفة القافلة في العام 1952 وقد أيقظت هذه الصحيفة الوعي الوطني في البحرين وكانت منبرا تتبارى فيها الأقلام الحرة مدافعة عن حقوق الشعب ضد الاستغلال و التعسف، ثم ظهرت صحيفة الوطن بدلا من القافلة، وبثت صحيفة الميزان الوعي القومي أيضا [4].

يظهر مما تقدم أن أهداف النظام السياسي من وراء استخدامه لوسائل الاتصال الجماهيرية في التنشئة هو المحافظة على التراث العربي الإسلامي والأخلاق والعادات والتقاليد وما ورد في الدستور، كما ساهمت وسائل الاتصال الجماهيري في بلورة الوعي الوطني والقومي.

خامسا: العوامل المؤثرة في دور وسائل الاتصال الجماهيري في التنشئة الاجتماعية السياسية:

وبالرغم من دور وسائل الاتصال الجماهيري في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية، إلا هناك بعض الانتقادات التي توجه إليها وهي كالآتي:

1- يقتصر دور وسائل الاتصال الجماهيري، غالبا، على نقل تنشئة اجتماعية سياسية تمت من قبل هيئات أخرى كالأسرة والمدرسة [5].

2- تعزز وسائل الإعلام، عادة، توجهات سياسية قائمة بدلا من خلق توجهات جديدة [6].

3- يتوقف تأثير وسائل الاتصال الجماهيري على المحيط الاجتماعي، الذي يحدد أي وسائل

---

[1] مملكة البحرين، الثلاثاء 2005/10/4، ص 3.
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4310000/4310340.stm

[2] سعد محسن مطر المولى، مصدر سبق ذكره، ص 35.

[3] عصام صالح حسن، مصدر سبق ذكره، ص 31- 32.

[4] سعد محسن مطر المولى، مصدر سبق ذكره، ص 103.

[5] ريجارد داوسن وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 250.

[6] د. عبد الغفار رشاد، مصدر سبق ذكره، ص ص 42-43.

Open Kandil.com

الإعلام التي يتعرض لها الفرد، ويؤثر على الطريقة التي يفسر بها الفرد ويستجيب لرسائل معينة [1] فقد ظهر، من خلال دراسة ميدانية جرت في مصر، بأن جهاز المذياع يحتل المرتبة الأولى بين وسائل الاتصال الجماهيري التي تتوافر بسهولة لسكان الريف، في حين تحتل الصحف المرتبة الأولى في المدينة [2].

4- يرتبط دور وسائل الاتصال الجماهيري بفلسفة النظام السياسي أو إدارة وسائل الاتصال الجماهيري [3] فقد تكون مشجعة أو غير مشجعة لقيم المشاركة السياسية والحرية [4].

5- قد تختلف أهداف وسائل الاتصال الجماهيري عن أهداف قنوات التنشئة الاجتماعية السياسية الأخرى مما يضعف دورها [5].

6- قد تؤدي وسائل الاتصال الجماهيري إلى خلق مشاعر الإحباط والاستياء لدى مجموعة كبيرة من السكان، عندما تعرض أساليب الحياة الأخرى ومظاهر الرفاهية والرخاء لمجتمعات أخرى أو لطبقات معينة داخل المجتمع، أو عندما توجه انتقادات إلى أدوار معينة أو أقليات معينة.

7- كما قد تؤدى وسائل الاتصال الجماهيري إلى خلق سلوك العنف من خلال عرض برامج يحتوي معظمها على أحداث عنف، يحاول أن يقلدها الأفراد خصوصا الأطفال والمراهقين، كما قد تثير الفتنة وتهيأ مناخ الصراع والحرب [6].

أن التسليم بوجود عوامل مؤثرة سلباً في دور وسائل الاتصال الجماهيري في التنشئة الاجتماعية السياسية يفسح لنا المجال عن البحث في هيئة أخرى، وهذا ما ينقلنا إلى المطلب القادم.

المطلب الثاني

هيئة النظام السياسي (Political System)

في كل النظم السياسية، هنالك محاولات واعية أو غير واعية لنقل المعرفة، والرؤى، والمعتقدات، والآراء، والتفضيلات، والمواقف، والقيم والعواطف السياسية، والنوايا والأنماط السلوكية من جيل إلى آخر. بدون بعض الاستمرارية والتطابق في نقل وتبني مثل هذه

---

[1] ريجارد داوسن وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 253.
[2] د. إسماعيل علي سعد، علم السياسة، مصدر سبق ذكره، ص 343.
[3] د. عبد الغفار رشاد، مصدر سبق ذكره، ص ص 220-221.
[4] احمد ذيبان الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص 121.
[5] د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 113.
[6] د. عبد الغفار رشاد، مصدر سبق ذكره، ص ص 236-241.

التوجهات، فأنه سوف لن يكون هناك أي استقرار في الثقافة السياسية والهيكل السياسي [1].

يُعد النظام السياسي من بين هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأكثر ثانوية مقارنة بالجماعات الأولية من حيث ارتباطها بالفرد من الناحية العاطفية والقرابية والمصلحية. كما انه يُعد الهيأة الأكثر رسمية وذات الأهداف المقصودة والظاهرة مقارنة بجميع ما تقدم من هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية. إلا أن هذه الدراسة تفترض أنه يُعد من بين أهم هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الثانوية والمؤثرة أيضا في تنشئة الفرد بحكم امتلاكه لوسائل التأثير المادية العديدة. ومن أجل الاحاطة بهذا الموضوع تطلب الأمر الوقوف على تعريف هيئة النظام السياسي أولا، ثم التوقف عند فلسفة وأهداف هيئة النظام السياسي من عملية التنشئة الاجتماعية السياسية ثانيا. كما سيتم التعرف على دور هيئة النظام السياسي في التنشئة الاجتماعية السياسية ثالثا. وبعدها التطرق إلى وسائل هيئة النظام السياسي رابعا. ودراسة العوامل المؤثرة في دور هيئة النظام السياسي في التنشئة الاجتماعية السياسية خامسا.

أولا- تعريف هيئة النظام السياسي: ي

عُرف النظام السياسي على أنه مجموعة من الهياكل والعمليات والمؤسسات التي تتفاعل فيما بينها، ومع البيئة عبر حدود النظام، لتخصيص القيم سلطويا وتحقيق أهداف المجتمع، وبشكل عام لإنجاز الوظائف السياسية [2]. ويُعرف أيضا على أنه "نظام الحكم". كما يُعرف على أنه "يتكون من أجزاء أو عناصر مختلفة وهي متعاونة مع بعضها البعض وتكمل بعضها البعض. ويؤثر أي تحول أو تبدل أي جزء أو عنصر من عناصر النظام سوف يؤثر ويؤدي إلى تحول وتبدل النظام بكامله". والنظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي [3]. ويقوم النظام السياسي بتحقيق أهداف المجتمع وإنجاز الوظائف السياسية [4]. وبقدر ما يتعلق الأمر بعلاقة النظام السياسي بالتنشئة الاجتماعية السياسية، يمكن تعريف النظام السياسي على (أنه من بين أهم هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الثانوية التي تتولى عملية تنشئة الفرد ضمن النظام السياسي القائم، بحكم إمكانياته الهائلة وسيطرته على مؤسسات وهيئات تنشئة رسمية فرعية عديدة تابعة له تتولى عملية التنشئة الاجتماعية السياسية مثل المدارس وهيئات الاتصال الجماهيري والجيش والمنظمات مثل منظمة الطلائع).

---

[1] Dekker, Henk. Democratic Citizen Competence: Political-Psychological and Political Socialization Research Perspectives, in: Rrssell F. Farnen, et al, op.cit, p.398.

[2] Geoffrey K. Roberts, op. cit., p. 196.

[3] د. حسان محمد شفيق العاني، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 82. ولمزيد من التفاصيل حول مفهوم النظام السياسي ومواضيع ذات صلة، راجع: د.صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 263- 272.

[4] Geoffrey K. Roberts, op. cit., p. 196.

obeikandl.com

ثانيا- فلسفة وأهداف النظام السياسي:

يتوقف دور النظام السياسي على أهدافه من عملية التنشئة. وعادة ما ترتبط أهداف النظام السياسي بأيدلوجيته أو فلسفته.

1- فلسفة النظام السياسي: يُعتقد أن فلسفة النظام السياسي هي التي تحدد أهدافه. ويرى (موريس دوفرجيه) أن التنشئة الاجتماعية السياسية في الأنظمة الشيوعية والفاشية أو المحافظة تستند على أساس التنشئة الأحادية الجانب. وتحاول هذه الأنظمة السيطرة وتوجيه جميع هيئات وطرق ووسائل التنشئة الاجتماعية السياسية. وبالمقابل فأن هناك أنظمة سياسية أخرى، كما في الولايات المتحدة الأمريكية، واوربا الغربية واليابان وكندا واستراليا ونيوزلندا، لا تتبع تنشئة اجتماعية مركزية. مع ذلك تقوم المدارس وهيئات الاتصال الجماهيري، كالصحف، في دول المجموعة الثانية بتنشئة الأفراد على الأيدلوجية الرأسمالية الغربية [1]. وعلى صعيد المجتمعات العربية يعتقد أن أنظمة الحكم فيه لا تلتزم بفلسفة اجتماعية واحدة. وفي هذا الصدد يقول (سعيد التل)، أحد المهتمين بالتنشئة الاجتماعية السياسية في المجتمعات العربية: "مع أنّ الأغلبية الساحقة من مواطني أقطار الوطن العربي متحدة بصورة عامة في الولاء لعقيدتها وفكرها وتراثها وللقيم والمثل والعادات المنبثقة عن هذه العقيدة والفكر والتراث، ومع أنّ هذه الأغلبية الساحقة تشعر من خلال تاريخها المشترك وتطلعاتها الواحدة بأنها تنتمي إلى أمة مجيدة خالدة واحدة وتعتز وتفتخر بوطن كبير واحد، إلاّ أن أنظمة الحكم لدول هذه الأقطار، ولأسباب عديدة، لا تلتزم بفلسفة اجتماعية واحدة". فعلى سبيل المثال، تلتزم بعض الأنظمة العربية بفلسفة اجتماعية معينة محددة المبادئ والأبعاد والأهداف. فالنظام في المملكة العربية السعودية يلتزم بالإسلام كفلسفة اجتماعية له. ويتبع النظام في جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية، سابقا، بالماركسية اللينينية كفلسفة اجتماعية له. وتلتزم بعض الأنظمة العربية بفلسفة اجتماعية طورتها بنفسها وصاغتها على شكل ميثاق وطني أو ما يشبه الميثاق. فالفلسفة الاجتماعية التي يلتزم بها النظام في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والتي يلتزم بها النظام في الجمهورية العربية اليمنية يحددها مثل هذا الميثاق. ويلتزم النظام في الجماهيرية الليبية بفلسفة اجتماعية يحددها الكتاب الأخضر. وهناك أنظمة عربية تلتزم بفلسفة الحزب الحاكم فلسفة اجتماعية لها، وهذا الأمر ينطبق على الجمهورية العراقية (قبل سقوط نظام الحكم في 2003)، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية التونسية. فمبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي هي الفلسفة الاجتماعية لنظام الحكم السابق في العراق، وسوريا حتى الوقت الحاضر [2]. وتقوم فلسفة الحزب في سوريا، على

---

[1] نقلا عن د. عبد الله محمد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 452- 453.

[2] سعيد التل، مصدر سبق ذكره، ص 164- 165.

سبيل المثال، بالتنشئة على القيم الاشتراكية والقومية [1]. ومبادئ الحزب الدستوري التونسي هي الفلسفة الاجتماعية لنظام الحكم في تونس [2]. وكانت التنشئة الاجتماعية في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في مصر تستند على فلسفة تؤمن بالاشتراكية [3] والوحدة العربية وتحرير فلسطين [4]. كما حرصت ثورتا يوليو (تموز) 1952 ومايو (آيار) 1971 في مصر على التأكيد على مبدأ المساواة والاشتراكية الديمقراطية [5]. أما بقية الأنظمة العربية فلا تلتزم، بصورة عامة، بفلسفة اجتماعية محددة، ويقوم مقام هذه الفلسفة في بعض الأنظمة دستورها الخاص بها وما قد يرتبط بهذا الدستور من أعراف وتقاليد ومؤسسات. وقد ينعكس هذا الاختلاف في الفلسفات الاجتماعية التي تتبعها أنظمة الحكم في الدول العربية على الاختلاف في أسس التربية بصورة عامة وأسس التنشئة الاجتماعية السياسية بصورة خاصة [6].

يتضح مما تقدم، أن لكل نظام سياسي فلسفة خاصة كأن تكون شيوعية أو اشتراكية أو فاشية أو محافظة، أو رأسمالية، أو إسلامية أو تحررية، أو ديمقراطية، أو قومية، أو قومية واشتراكية معا، أو خليط من عدد من ما تقدم من هذه الفلسفات. وينطلق كل نظام سياسي من فلسفته الخاصة في تحديد أهدافه من عملية التنشئة الاجتماعية السياسية وتخصيص الوسائل والموارد اللازمة لها.

2- أهداف هيئة النظام السياسي: يمكن معرفة أهداف النظم السياسية، بما فيها أهداف النظم السياسية العربية، من خلال دراسة أسس التربية، التي تحتويها برامج الدراسات الاجتماعية، في مدارس هذه الأنظمة السياسية [7]. وبالرغم من اختلاف فلسفات النظم السياسية، إلا أنها، بشكل عام، تشترك بأن لها أهداف معينة من وراء عملية التنشئة الاجتماعية السياسية. ومن بين أهم هذه الأهداف يذكر ما يلي:

أ- الولاء للنظام السياسي: تسعى كل النظم السياسية، بما فيها النظم السياسية العربية، إلى ضمان استمرار تأييد المواطنين له وأن يثقوا في قيادته السياسية وتوقع أنماط سياسية معينة [8]، لأجل عدم انهياره وضمان استمراره أطول فترة ممكنة، وتمكنه من مواجهة الضغوط والأخطار الخارجية. وإقناع المواطنين بشرعية النظام السياسي. إذ يهدف النظام السياسي، حسب نظرية السيطرة، من وراء عملية التنشئة الاجتماعية السياسية إلى تخفيف حدة

---

[1] أمل محمد معطي، مصدر سبق ذكره، ص 119.
[2] سعيد التل، مصدر سبق ذكره، ص 164- 165.
[3] د. كما ل المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 162، 166.
[4] باسم الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 29.
[5] د. كمال المنوفي، الفلاح المصري ومبدأ المساواة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص 5.
[6] سعيد التل، مصدر سبق ذكره، ص 164- 165.
[7] المصدر السابق، ص 165.
[8] ريجارد داوسن وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 26.

التوترات والصراعات الناتجة عن التوزيع غير المتكافئ للقيم، الذي يعكس باستمرار تحيز لصالح الفئات الحاكمة. ويتم هذا التخفيف عن طريق إقناع الخاسرين بأن الأوضاع الموجودة هي أمر طبيعي أو شرعي، وأن استمرارها كما هي عليه يصب في صالحهم [1]. هذا يعني أن هدف النظام السياسي من التنشئة الاجتماعية السياسية هو نقل القيم السياسية من الجماعات المسيطرة ذات المصلحة إلى الجماعات المسيطرة عليها في المجتمع [2].

ب- أنتاج المواطن الصالح: تهدف كل المجتمعات إلى أنتاج المواطن الصالح، وأن اختلفت صفات وخصائص هذا المواطن باختلاف فلسفة حكم كل نظام سياسي عربي.

ت- التنشئة على قيم سياسية معينة: تقوم بعض النظم السياسية على التنشئة على قيم سياسية معينة كالقيم الديمقراطية أو العكس. فتشجع بعض الأنظمة السياسية على قيم المشاركة [3]. ويحدث العكس أحيانا، إذ لا تشجع بعض الأنظمة على النقد والتقويم والرأي الآخر والمشاركة [4]. كما تلجأ بعض الأنظمة السياسية إلى استخدام العنف في حل الخلافات السياسية وتسلم السلطة [5]. وتقوم بعض الأنظمة السياسية بحرمان الشعب من ممارسة حقه في المشاركة حتى في ظل وجود نظام برلماني يفترض حكم الشعب لنفسه من خلال مؤسساته الدستورية المعروفة [6]. ففي العراق، خلال العهد الملكي، على سبيل المثال، لجأت الفئات الحاكمة، إلى تزوير الانتخابات والدعم الرسمي لبعض المرشحين والتلاعب في لوائح الناخبين [7]. وتشجع بعض الأنظمة السياسية على التنشئة على قيم الاشتراكية [8] والمساواة ، كما هو الحال مع النظام السياسي المصري في عهد جمال عبد الناصر [9]. على العكس من ذلك تشجع الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول العربية، كالإمارات العربية المتحدة على التنشئة على القيم الرأسمالية.

ث- تحقيق الاستقرار السياسي: تهدف الأنظمة السياسية من وراء عملية التنشئة الاجتماعية السياسية إلى ضمان استمرار النظام السياسي، وخلود قيم النظام السياسي عبر

---

[1] المصدر السابق، ص 46- 47.
[2] المصدر نفسه، ص 46- 47.
[3] Gabriel A. Almond & Sidney Verba, op.cit, pp.366-369.
[4] د. عامر حسن فياض، مصدر سبق ذكره، ص 31.
[5] د. مهى عبد اللطيف، "معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (4)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1998، ص 201- 207.
[6] د. رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص 215.
[7] حسين جميل، الحياة النيابية في العراق: 1925- 1946، بغداد، منشورات مكتبة المثنى، ط1، 1983، ص 17، نقلا: المصدر نفسه، ص 224- 225.
[8] Richard E. Dawson & Kenneth Prewitt, op.cit., p.28.
[9] د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 162، 166.

الأجيال [1]. ويمكن القول أن هذا الهدف هو من بين أهم الأهداف التي تسعى النظم إلى تحقيقها بقدر ارتباطه ببقاء واستمرار النظام السياسي.

يتضح مما تقدم، أن هيئة النظام السياسي تهدف من وراء عملية التنشئة الاجتماعية السياسي إلى ضمان ولاء المواطنين لها وإقناعهم بشرعية الحكم، وإنتاج المواطن الصالح، والتنشئة على قيم اجتماعية سياسية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي السياسي.

ثالثا: وسائل وأدوات هيئة النظام السياسي:

يلجأ النظام السياسي كهيئة تنشئة اجتماعية سياسية إلى بعض الهيئات الفرعية والأدوات لتحقيق التنشئة الاجتماعية السياسية المنشودة من قبله. وفي هذا الصدد قيل: "تقوم دولة الأمارات العربية المتحدة بتوظيف كافة الأدوات المتاحة لديها بغرض تنشئة مواطنيها اجتماعيا وسياسيا ونفسيا، فقد لجأت إلى توظيف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، كما وظفت كذلك ولنفس الغرض عددا من المقررات وعلى رأسها منهج الدراسات الاجتماعية ومنهج القراءة..." [2].

1- وسائل النظام السياسي: ولعل من بين أهم هذه الوسائل أو الهيئات الفرعية يذكر ما يلي:

أ- المدرسة: تقوم النظم السياسية بتوظيف المدرسة من أجل تحقيق التنشئة المنشودة.

ب- وسائل الاتصال الجماهيري: أظهرت دراسة في مجتمعات الخليج العربية بأن للأعلام التأثير الأكبر على عملية التنشئة الاجتماعية السياسية في مجال تزويد الشباب بالمعلومات السياسية. ويعود ذلك كما أوضحت هذه الدراسة إلى امتلاك الحكومة لوسائل الإعلام أو تأثيرها عليها وتنظيمها. وللحكومة الخبرة الطويلة في مراقبة المعلومات القادمة من الدول الأخرى [3]. كما وجدت دراسة عربية أخرى في مصر بأن النظام السياسي يقوم بتحميل أفكاره وقيمه لمضمون الرسالة الإعلامية من خلال تصنيف واختيار لنوع القيم والأفكار والاتجاهات، من أجل التحكم في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية للجماهير [4].

ت- الجيش: يعتبر الجيش هيئة تنشئة يلجأ إليها النظام السياسي في إكساب الفرد قدرا من المعرفة بالقضايا السياسية، والاجتماعية، والقومية. كما أن الجيش يؤهل الأفراد للتفكير من منظور وطني، وخلق الولاء للدولة، والاستعداد للتضحية من أجل الوطن. ولكن يحدث أن تؤدي سيطرة الجيش على النظام السياسي إلى دكتاتورية النظام السياسي وتحويله إلى نظام عسكري [5].

---

[1] د. حسان محمد شفيق العاني، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي، ص 123.
[2] د. عبد المنعم المشاط التربية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 123.
[3] فيصل السالم، أساسيات التنشئة السياسية الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص 111.
[4] محمود حسن إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 164.
[5] د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية المتغيرة في القرية المصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

ث- المنظمات الطليعية: تلجأ العديد من الدول إلى تشجيع الأولاد الصغار في الانخراط في منظمات الكشافة والعمل الطليعي من اجل غرس قيم حب الوطن والولاء للنظام السياسي. ولجأ النظام السياسي العراقي السابق، القائم قبل العام 2003، إلى التشجيع على تأسيس المنظمات الطليعية ومنظمات الفتوة. كما تفعل الجمهورية السورية الشيء نفسه، إذ وجدت دراسة سورية بأن النظام السياسي السوري يشجع على انخراط الأفراد في التنظيمات الشعبية، كمنظمة الطلائع من أجل التنشئة على القيم الاشتراكية والقومية [1].

ج- الأحزاب: تعلب الأحزاب دورا بارزا في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية المباشرة والمقصودة في العديد من الدول، وخصوصا في الدول النامية، والدول التي يقوم فيها الحزب بقيادة النظام السياسي القائم. وكان الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية والعراق نموذج على ذلك. كما يقوم حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا بهذا الدور في التنشئة الاجتماعية السياسية. ويعتبر الحزب أحد أدوات القسر الاجتماعي الذي يساعد في تحقيق الاندماج القومي [2]، فهو يلعب دور الموحد من الناحية الأفقية لأنه يمد تنظيمه على الإقليم ويتجاوز القبلية والإقليمية المحلية، ويحافظ على التوازن بين العناصر المختلفة وبتطويره تيار هدفه خلق الأمة. كما يقوم الحزب بالاندماج من الناحية العمودية عندما يبني الصلة الدائمة بين الحكام والمحكومين، وتطوير الوعي السياسي، وتدعيم التضامن بين المواطنين [3]. ويّعتقد أن النظام الحزبي السائد في المجتمعات العربية، حتى وأن بدى تعدديا، إلا أنه في الحقيقة مصمم على أساس هيمنة حزب حاكم، ولا يتيح لأحزاب المعارضة أمكانية لمنافسته جديا [4]. ويزداد تحكم النظم السياسية بالمدرسة ووسائل الاتصال الجماهيري والمنظمات والرموز كلما كان النظام السياسي نظاما يسيطر بشكل تام على كل هذه المؤسسات، كما كان الحال في دولة الاتحاد السوفيتي، قبل انهيار الأخير. وقد وجدت إحدى الدراسات العربية في الجزائر بأن النظام السياسي يستخدم المدرسة والجيش والأعلام في فرض قيمه التسلطية

بجامعة القاهرة، 1979، ص 210. نقلا عن: بلال خلف العمري، مصدر سبق ذكره، ص 49- 50، 114-115.

[1] أمل محمد معطي، مصدر سبق ذكره، ص 208.

[2] لمزيد من التفاصيل حول دور الحزب في تحقيق الاندماج القومي، راجع: د. رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص 369.

[3] V.D. Mendae, Politics of Developing Nations, Prentice Hall, New Jersey, 1969, p.33-35.

[4] د. سيد أبو ضيف أحمد، المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، عالم الفكر، العدد (3)، يناير- مارس (كانون الثاني- آذار)، 2002، ص 166.

والقمعية [1]. كما وجدت دراسة مصرية أخرى بأن النظام السياسي يستخدم الجيش والشرطة ووسائل الاتصال الجماهيري والتكنولوجيا لتثبيت الحكم الاستبدادي [2].

يُفهم مما تقدم أن هيئة النظام السياسي تلجأ إلى عدد من الوسائل أو الهيئات الفرعية في التنشئة الاجتماعية السياسية لعل من بينها المدرسة وهيئات الاتصال الجماهيرية والجيش والمنظمات الشبابية والأحزاب السياسية.

2- أدوات النظام السياسي: أما على صعيد الأدوات التي يلجأ إليها النظام السياسي، فيمكن القول أن النظام السياسي يحقق أهدافه من عملية التنشئة الاجتماعية السياسية من خلال اللجوء إلى عدد من الأدوات، وفيما يلي ذكرا لعدد منها:

أ- القانون: تلجأ بعض النظم السياسي إلى جعل القانون هو الحكم. وحل الصراعات بالطرق القانونية والرسمية.

ب- التنظيم الاجتماعي: تقوم بعض النظم السياسية إلى تطوير التنظيم الاجتماعي وممارسة الخدمات المشتركة والتنسيق العام للمجتمع.

ت- الرموز: تستخدم بعض النظم السياسية الرموز الوطنية والقومية والسياسية والدينية من أجل تنشئة الأفراد تنشئة معينة. فهي تهدف من وراء استخدام الرموز أحيانا الحصول على الشرعية من المواطنين . كما يمكن الوصول إلى مستوى عال من السيطرة واكتساب ولاء المواطنين بواسطة استخدام موجه ومكثف للرموز لتجنيد الدعم للسياسة المعمول بها. وتلعب الرموز دورا في بلورة شعور لدى الفرد بانتمائهم إلى الجماعة وترسيخ الولاء لها وخلق هوية جماعية خاصة بها، وعلى تجنيد وحشد أعضاء الجماعة لتحقيق أهداف مشتركة أو للإيمان بفكر معين او لتبين توجهات ذات مميزات خاصة. ويحدث أن يبني النظام السياسي التنشئة بشكل كامل على أساس الرموز. فالتنشئة الاجتماعية السياسية التي يلجأ إليها النظام السياسي في إيران تقوم على أساس الرموز الديني [3]. ولعل خير مثال على تأثير استخدام الرموز في تنشئة اجتماعية سياسية معينة هو تأثر الطائفة الشيعية في العراق بفتاوى ونداءات المراجع الدينية. هكذا وعلى أثر تشجيع من المرجع الديني الشيعي (آية الله على السيستاني) توجه ملايين العراقيين من الشيعة إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني 2005 [4]. كما استجاب أنصار الزعيم الشيعي، (السيد مقتدى الصدر) إلى دعوته بتشكيل جيش الأمام المهدي على أثر احتلال العراق [5]. كما أظهر التلفزيون العراقي الرئيس العراقي

---

[1] سعيد عيادي، مصدر سبق ذكره، ص 251.
[2] د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصرين، مصدر سبق ذكره، ص 99.
[3] نبيل صالح، مصدر سبق ذكره، ص15- 16.
[4] رعد حافظ سالم، معايشة ميدانية للواقع العراقي، تشرين الثاني (نوفمبر)، 2005.
[5] رعد حافظ سالم، معايشة ميدانية للواقع العراق، 2004-.

السابق صدام حسين بعد انتفاضة الشيعة في الجنوب في العام 1991مع المرجع الديني آنذاك (أبو القاسم الخوئي). ويعتبر ذلك إشارة على اهتمام النظام السياسي العراقي آنذاك بدور أو اثر الرموز الدينية في إضفاء الشرعية على نظام الحكم القائم [1].

ويستخدم النظام السياسي رموزا عديدة مثل العلم والنشيد والبطل القومي أو شخصية دينية أو مناسبة تاريخية... كما تعتبر الدولة رمزا مهما. وتعتبر مدينة (القدس)، على سبيل المثال، رمزا دينيا مهما في التنشئة الاجتماعية السياسية لدى الحركات الإسلامية في فلسطين [2]. وفيما يتعلق الأمر بالبطل القومي، يعتبر البطل القومي أحد الرموز السياسية نتيجة تضحياته وخدماته لمجتمعه ووطنه بغض النظر عما إذا كانت قد وقعت فعلا أم لا. وتستعمل صوره وأفكاره وأقواله، حقيقية كانت أم مفتعلة، للتجنيد السياسي والحفاظ على التضامن. ويقام أحيانا لهؤلاء الأبطال النصب التذكارية. ومن أمثلة هؤلاء (صلاح الدين الأيوبي)، و (سلطان باشا الأطرش) في سوريا، و (الشيخ عز الدين القسام) في فلسطين. وغيرهم في المجتمعات العربية. وتتولى مؤسسات الدولة ابراز الجوانب المختلفة لشخصياتهم المفترضة. كما تعتبر الدول أحد الرموز المهمة لمواطنيها. وتحتل رموزها أهمية كبير ويضمنها العلم والنشيد والعاصمة...، أما الأحداث التاريخية المحلية الخاصة: مثل المعارك الشهيرة التي شهدت انتصارات او هزائم مأساوية. ويتم عادة تصوير بسالة طرف معين ووحشية طرف آخر كما كان في معركة (الكرامة) و (ميسلون)... وتمنح الطقوس الوطنية على اختلاف مناسباتها شعورا بالانتماء إلى المجموع وتعزز التضامن وتساعد على إزالة الخلافات والتوترات الداخلية، وتدعم شرعية النظامين الاجتماعي والسياسي. ومن أمثلة الطقوس الوطنية هي العروض العسكرية. كما تعتبر المناصب الرسمية [3] رموزا وطنية مثل القيصر والملكة في انجلترا والدنمارك ورئيس الدولة.

ث- الرقابة: يستطيع النظام السياسي من خلال الرقابة التحكم بتحديد ما هو مسموح أو لا بنقله من معلومات [4]. والهدف من ذلك منع المواطنين من معرفة الأشياء التي قد تؤدي إلى تدهور النظام السياسي أو سلطة القائمين عليه، فقد حاول، مثلا، الرئيس الأمريكي (ريجارد نيكسون) أن يمنع نشر أشرطة التسجيل المتعلقة بفضيحة (ووتر كيت) (Water Gate) في السبعينات من القرن العشرين، على أساس أنها أشرطة شخصية [5].

---

[1] التلفزيون العراقي الرسمي، 1991.
[2] نبيل صالح، مصدر سبق ذكره، ص 16.
[3] المصدر السابق، ص 16- 17.
[4] د. صادق الأسود، الرأي العام والإعلام، مصدر سبق ذكره، ص 173.
[5] ريجارد داوسن وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 186.

ج- الدعاية: يستطيع النظام السياسي من خلال الدعاية استغلال وتوجيه الرموز. والتأكيد على سماع الموطنين لمعلومات محددة الأهداف. وحسب نظرية السيطرة فإنه يتم من خلال الدعاية خداع المواطنين بأن الدولة ليست عدوهم من خلال خلق وعي زائف، وبالتالي أحكام السيطرة عليهم حتى وأن كان النظام لا يعمل لصالحهم [1]. وتهدف الدعاية السياسية إما إلى ترسيخ المعتقدات والآراء الموجودة أو كسب المحايدين. كما قد يكون الغرض من وراءها التشكيك بمعتقدات وأراء ونزاهة وأخلاقية وأيدلوجية الخصم [2]. ومن صور الدعاية هو التوسع في استخدام المناسبات السياسية والرموز كالإعلام والأبطال الوطنين، والعمل على إضفاء الهيبة والرسميات على أعمال الحكومة وموظفيها كإلقاء الخطب العامة احتفالا بالنظام السياسي القائم [3]. ولعل أخطر ما في الدعاية هو أن الناس، وخصوصا الناس غير المتنورة، وخصوصا في المجتمعات المتخلفة، تصدق ما تسمع ولا يهمها البحث عن الحقيقة لان الأخيرة تحتاج إلى إطلاع وثقافة وبحث وجهد وذكاء، وتنقل ما تسمعه بدون أي تمحيص، مما يساهم في نجاح الدعاية حتى ضد الشخص الناقل لها عندما تستخدم الدعاية ضده في مناسبات أخرى.

ح- القسر الاجتماعي: تلجأ النظم السياسية إلى أسلوب القسر الاجتماعي من أجل تحقيق التنشئة الاجتماعية السياسية [4]. فمن أجل تحقيق الوحدة الوطنية، والسيطرة على المناطق الجغرافية البعيدة، وعلى بعض السكان الرافضين للنظام السياسي القائم، قامت الحكومة العراقية خلال فترة صدام حسين بتهجير الأكراد إلى مناطق مختلفة من العراق، كما قامت في الوقت نفسه بالتشجيع المادي للعرب من العراقيين بالسكن في المناطق الكردية مثل محافظة كركوك الشمالية [5].

خ- الإكراه المادي: تستند بعض النظم إلى القوة والإرهاب في التنشئة من أجل ضمان إخضاع المواطنين [6]. وقد وجدت إحدى الدراسات العربية في الجزائر بأن النظام السياسي يستخدم المدرسة والجيش والأعلام في فرض قيمه التسلطية والقمعية [7]. كما وجدت دراسة مصرية

---

[1] المصدر نفسه، ص 52، 186.

[2] د. صادق الأسود، الرأي العام والإعلام، مصدر سبق ذكره، ص 270- 275.

[3] المصدر نفسه، ص 255. ولمزيد من التفاصيل حول الدعاية وأساليبها، راجع:
رعد حافظ سالم، أزمة عولمة النموذج الأمريكي للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والسلام والاستقرار: الاحتلال الأمريكي للعراق دراسة حالة، مصدر سبق ذكره، ص 51- 62.

[4] بيتر وورسلي، العوالم الثلاثة، بغداد، دار الشؤون الثقافية، الجزء الثاني، 1987، ص 116. نقلا عن: د. رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص 369.

[5] قامت الحكومة العراقية في الثمانينات من القرن العشرين بتهجير العديد من العوائل الكردية إلى جنوب العراق وغربه. معايشة ميدانية للواقع العراقي.

[6] د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 99.

[7] سعيد عيادي، مصدر سبق ذكره، ص 251.

أخرى بأن النظم السياسية المصرية ولفترة طويلة تستخدم الجيش والشرطة ووسائل الاتصال الجماهيري والتكنولوجيا كوسيلة لفرض قيمه [1]. كما تستخدم العديد من الأنظمة السياسية بما فيها العربية، الجيش كوسيلة للوصول للسلطة عن طريق الانقلابات العسكرية وما يرافقها من إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية [2]. وهذا ما يخلق تنشئة تؤمن باستخدام القوة للوصول إلى السلطة، وخلق أجواء من عدم الثقة والخوف. كما قامت الحكومة الأمريكية، ومن أجل المحافظة على الاتحاد الأمريكي بشن حرب الاتحاد في عام 1861 على الولايات الجنوبية التي أرادت الانفصال عن الاتحاد الأمريكي على أثر معارضتها لسياسة الاتحاد في إنهاء نظام الرق. وقامت الحكومة العراقية في العام 1995 بالهجوم على المناطق الشمالية من العراق من أجل أعادة السيطرة عليها وإلحاقها بالعراق بعد انفصالها عن النظام السياسي العراقي.

ما يمكن أن يخلص إليه مما تقدم، أن هيئة النظام السياسي، ومن أجل تحقيق فلسفتها وأهدافها من وراء عملية التنشئة الاجتماعية السياسية، تلجأ إلى بعض الأدوات مثل القانون، والتنظيم الاجتماعي، والرموز، والرقابة، والدعاية، والقسر والإكراه الاجتماعيين.

رابعا: دور هيئة النظام السياسي في التنشئة الاجتماعية السياسية:

تؤدي هيئة النظام السياسي دورا حيويا، سواء كان إيجابيا أو سلبيا، في مجال التنشئة الاجتماعية السياسية. ومن هذه الأدوار يذكر:

1- التنشئة على الاندماج السياسي أو العكس: على الدول تقع مسؤولية التنشئة على الاندماج القومي. ويحدث أحيانا أن يؤدي إهمال الحكومة إلى المساهمة في عدم الاندماج القومي بين أجزء البلد الواحد [3]. وتبدي القيادة السياسية في المجتمع البحريني، على سبيل المثال، تأكيدا على وحدة الشعب البحريني وجمعه تحت لواء واحد بما يحقق المصلحة العليا للوطن... [4] وقد أظهرت أحدى الدراسات العربية بان هناك تكرار بلغ (1758) في الخطاب

---

[1] د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 99.

[2] د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد (80)، 1985، ص 75. وحول دور المؤسسة العسكرية كأداة تنشئة سلبية، راجع أيضا: د. سيد أبو ضيف أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 165- 166.

[3] ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: د. رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص 368، 449.

[4] لواء دكتور و جمال مظلوم، "التطور السياسي في البحرين"، الدفاع، العدد (185)، ديسمبر (كانون الثاني)، 2001، ص 69.

السياسي في مجتمع الأمارات العربية المتحدة، في عام 1978، يؤكد على قضية الوحدة والاندماج العربي [1].

وقد تكون الأنظمة السياسية عقبة في طريق الاندماج السياسي. هذا ما وجدته أحد الدراسات في المجتمعات العربية حيث عزى 44٪ من المبحوثين عدم قيام وحدة عربية إلى طبيعة الأنظمة السياسية العربية [2]. وأيدت ذلك دراسة عربية أخرى في مصر، حيث وجدت أن أفراد العينة أجمعوا على أن السبب الذي أدى بالدول العربية إلى أن تكون على الشكل الذي هي عليه هو طبيعة الأنظمة السياسية وأشكالها المختلفة... [3].

2- التنشئة على فلسفة أو أيدلوجية معينة: وجدت أحدى الدراسات الميدانية في الجمهورية العربية السورية بأن الهدف من تشجيع الدولة على قيام واستمرار النشاطات الطليعية لمنظمة طلائع البعث في سوريا هو تكوين الطفل تكوينا قوميا اشتراكيا [4]. كما قام النظام السياسي المصري، في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، بالتنشئة على القيم الاشتراكية من خلال إجراءات عملية تتمثل بالإصلاح الزراعي [5]. يساهم النظام السياسي الديمقراطي على التنشئة الديمقراطية بحكم مساهمته في خلق ثقافة ديمقراطية، في حين يؤدي النظام السياسي التسلطي إلى تكريس التنشئة الاجتماعية السياسية التسلطية [6]. وقد وجدت أحدى الدراسات في الجزائر، على سبيل المثال، بأن النظام السياسي الذي تسيطر عليه الحكومات العسكرية، ونظام الحزب الواحد، وخصوصا بعد انقلاب عام 1965، تمنع فرصة النشاط السياسي بما في ذلك نشاط المنظمات النسوية وحرية التعبير والمشاركة في اتخاذ القرار والعمل في المعارضة [7] وقد أيدت دراسة أخرى ذلك، إذ وجدت أن النظام السياسي في الجزائر يؤكد على قيم الولاء والخضوع أكثر مما يؤكد على القيم الديمقراطية [8].

فضلا عن ما تقدم، وجدت أحدى الدراسات العربية في مصر، بأن النظام السياسي طيلة عصور طويلة كان استبداديا استغلاليا تجاه أوسع شريحة في المجتمع المصري إلا وهي شريحة الفلاحين، ولجأت الحكومات إلى أبعاد الفلاحين عن المؤسسات التمثيلية التي أنشئت في العصر

---

[1] د. عبد المنعم المشاط، مصدر سبق ذكره، ص 183.
[2] د. احمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 102.
[3] محمود حسن إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 132.
[4] أمل محمد معطي، مصدر سبق ذكره، ص 119، 208، 226.
[5] د. كما ل المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 162، 166.
[6] د. محمود معياري، مصدر سبق ذكره، ص 21.
[7] سعدو حورية، الوضعية الاجتماعية والسياسية للمجاهدات بعد الاستقلال: دراسة ميدانية لعينة من المجاهدات القاطنات بالجزائر العاصمة، رسالة ماجستير مقدمة في علم الاجتماع العائلي، جامعة الجزائر, 1994- 1995، ص 221، 235- 236.
[8] سعيد عيادي، مصدر سبق ذكره، ص 251.

الحديث، كما لجأت الحكومات إلى السخرة والتجنيد والاستغلال والإيذاء البدني [1]. ووجدت دراسة مصرية اخرى بأن 45٪ من الطلاب المستطلعة آراءهم أجابوا بأن النظام السياسي لا يشجع على الديمقراطية والممارسات الديمقراطية والمشاركة في أبداء الراي بحرية [2]. ويُعتقد سيادة نمط الحكم الفردي في الأغلبية الساحقة من المجتمعات العربية، والوصول إلى السلطة لا يتم عبر الإرادة الشعبية. وشيوع ظاهرة غياب أو ضعف مؤسسات المشاركة، كالمجالس النيابية والأحزاب والمنظمات الجماهيرية [3]. واظهرت أحدى الدراسات العربية في فلسطين الشيء نفسه بالنسبة لتمركز السلطة في أيدي قليلة من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وغياب الأساليب الديمقراطية [4]. كما وجدت دراسة عراقية بأن الأنظمة السياسية على طول تاريخ العراق تقوم على أساس المنهج الإرهابي القائم على نظام العقيدة الواحدة وتطبيق دكتاتورية الفئة الواحدة أو الراي الواحد على المجتمع بالقوة الغاشمة، وبالذات قوة العنف الدموي. وترى الدراسة العراقية هذه بأن هذا المنهج يتكرر كثيرا في تاريخ العراق، وقد اكتسب تسميات وعناوين وأشكالا مختلفة خلال تلك الموجات الإرهابية المتعاقبة من التطبيق القهري الإلزامي لهذا الشعار [5].

وتعتبر المقاومة أو الانتفاضة أحد أنواع النشاط السياسي أو المشاركة السياسية. وقد شجعت منظمة التحرير الفلسطينية الشعب الفلسطيني على الانتفاضة التي بدأت في العام 1987 ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي [6]. وبهذا ساهمت منظمة التحرير الفلسطينية في التنشئة الاجتماعية السياسية القائمة على المشاركة بالانتفاضة من أجل التأثير على القرار السياسي الإسرائيلي.

3- التنشئة على بعض القيم الاجتماعية: وجدت أحدى الدراسات في المجتمع التونسي أن النظام السياسي ساهم في التنشئة الاجتماعية السياسية القائمة على المساواة في الحقوق بين الذكور والإناث، بما فيها حق الانتخاب والترشح للانتخاب، حين نص على ذلك صراحة في الدستور، وحين صادق على كل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق المراة [7]. أن رغبة

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره, ص 99، 150.

[2] د. سعد جمعة إبراهيم، مصدر سبق ذكره, ص 156.

[3] د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 75.

[4] باسم الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 30- 31، 33.- 35.

[5] باقر ياسين، تاريخ العنف الدموي في العراق: الوقائع- الدوافع- الحلول، بيروت، توزيع دار الكنوز الأدبية، ط1، 1999، ص 351- 352.

[6] باسم الزبيدي، مصدر سبق ذكرهن ص 35.

[7] كما نص الدستور على حق المرأة في العمل ومنع تعدد الزوجات. للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: سعيدة الرحموني، "المرأة والمشاركة السياسية في تونس"، المستقبل العربي، العدد (259)، كانون الأول (ديسمبر)، 1999، ص 115- 117.

النظم السياسية في أنتاج المواطن الخاضع، وخصوصا المرأة، قد يكون وراءه عدم الرغبة في أشراك المواطنين بالملذات والعوائد القومية واحتكارها من قبل الذكور القائمين على النظام السياسي.

يتضح مما تقدم، أن هيئة النظام السياسي يُمكن أن تسهم في التنشئة على الاندماج السياسي أو عدمه، وإكساب فلسفة أو أيدلوجية معينة، وقيم اجتماعية مثل المساواة بين الجنسين أو العكس.

خامسا: العوامل المؤثرة في دور هيئة النظام السياسي في التنشئة الاجتماعية السياسية:

وبالرغم من الدور الحيوي الذي تقوم به هيئة النظام السياسي في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية، إلا أن هناك عوامل وأسباب وعراقيل قد تحول دون تحقيق كل أهدافها من وراء عملية التنشئة الاجتماعية السياسية. ومن بين هذه العوامل يذكر ما يلي:

1- الإقرار بشرعية النظام السياسي من عدمه: كلما كان هناك قبول بالنظام السياسي زاد تأثير النظام السياسي على تنشئة الفرد، والعكس هو الصحيح. وفي هذا المجال، وجدت أحدى الدراسات العربية في فلسطين، بأن الرضا عن أداء السلطة الفلسطينية في مجالات عديدة [1] لم يكن كبيرا. ويقل الرضا عن الأداء بشكل خاص في مجالي تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين. ويعود ذلك إلى تدني الوضع الاقتصادي وانتشار البطالة في الضفة والقطاع في السنوات الأخيرة... وتراجع الرضا عن أداء السلطة الفلسطينية من 65٪ عام 1997 إلى 39٪ عام 2001 خصوصا في مجال توفير الأمن والنظام في المناطق التي تسيطر عليها. مما يقود ذلك إلى أضعاف إمكانية تأثير هيئة النظام السياسي في التنشئة الاجتماعية السياسية.

ومن مظاهر عجز الحكومة في توفير الأمن والنظام هو ممارسات الاحتلال الإسرائيلي القمعية المتمثلة بتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية وتطويق المدن والقرى والمخيمات ووضع عشرات الحواجز العسكرية وتدمير البيوت واغتيال رجال المقاومة... [2] كما تراجعت نسبة الذين يعتبرون أن السلطة الفلسطينية سلطة ديمقراطية من 37٪ في العام 1997 إلى 27٪ في العام 2001. كما تراجعت الثقة بالسلطة الفلسطينية بالمقارنة بين مسح العام 1997 ومسح العام 2001 [3]. وقد دعم فوز حماس في الانتخابات الأخيرة 2006، صحة نتائج هذه

---

[1] تم قياس الرضا عن أداء السلطة الفلسطينية بواسطة مجموعة من الأسئلة حول الرضا عن أداء السلطة الفلسطينية في مجالات مختلفة مثل توفير الأمن والنظام، وتوفير الخدمات العامة، وتعزيز الديمقراطية، وخلق فرص عمل جديدة، وتقليص الفجوة في الدخل، وتعزيز دعم الدول العربية للقضية الفلسطينية، وتعزيز دعم الدول الأجنبية للقضية الفلسطينية، وأداء السلطة الفلسطينية في المفاوضات مع إسرائيل، ودعم الانتفاضة والأداء بشكل عام. حول هذه الأسئلة، راجع: محمود معياري، مصدر سبق ذكره، ص 52..

[2] المصدر السابق، ص 58- 59.

[3] لمزيد من التفاصيل حول تراجع تقييم السلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية والثقة في السلطة الفلسطينية،

الدراسات الميدانية، المشار إليها أعلاه، التي جرت في الأعوام 1997، 2001. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن أن غالبية الشعب العراقي، غير راضي عن أداء الحكومات التي جاءت عقب الاحتلال الأمريكي للعراق بعد العام 2003 نتيجة عجزها عن تحقيق الأمن والنظام والاستقرار وتقديم الخدمات. ونتيجة تعاملها مع القوات الأمريكية المحتلة مما قد يُضعف دور النظام السياسي العراقي في التنشئة الاجتماعية السياسية [1]. بعبارة أخرى، أن عدم رضا المواطنين عن أداء النظام السياسي سمح للجال لهيئات أخرى بممارسة التأثير على المواطن، أو لجوء المواطن إليها من أجل إشباع حاجاته. وهذا ما يفسر زيادة تأثير وشعبية الهيئات الدينية مثل منظمة حماس في فلسطين وفوزها في الانتخابات مقابل خسارة منظمة فتح. ويمكن القول أيضا أن تواجد القوات الأمريكية على بعض أراضي المجتمعات العربية، كما في قاعدة العديد والسيلية في قطر، وسكوت الحكومات العربية عن الاحتلال الأميركي للعراق، أدى إلى زيادة التشكيك بالأنظمة السياسية العربية، وتراجع شعبيتها، وساهم في خلق تيارات معادية للسلطة السياسية في هذه الدول، وقد يعكس ظهور أعمال عنف ضد رموز السلطة السياسية، كما في السعودية والكويت في الأعوام 2004، و 2005 ليس فقط ضعف تأثير هيئة النظام السياسي في التنشئة الاجتماعية السياسية المقصودة بل تمرد المواطنين عليها ومحاولة تغير نظام الحكم.

2- أزمات النظام السياسي: (كلما أستطاع النظام السياسي مجابهة وحل الأزمات التي تواجه أستطاع أن يؤثر تأثيرا كبير في عملية تنشئة الفرد، ولصالحه). وتواجه الدول النامية، بما فيها بعض المجتمعات العربية، خصوصا، ستة أزمات وهي أزمة الهوية، وأزمة المشروعية، وأزمة التغلغل، وأزمة المساهمة، وأزمة الاندماج، وأزمة التوزيع [2]. (فعلى صعيد الهوية، كلما كان المواطن يشعر بأن له وطن يعتز به أستطاع النظام السياسي تحقيق أهدافه من عملية التنشئة الاجتماعية السياسية والعكس هو الصحيح. فإذا فشل النظام في خلق مثل الشعور فسيلجأ الفرد إلى قبيلته..وكلما أستطاع النظام السياسي تبرير مشروعية السلطة القائمة والمسؤوليات الخاصة بالحكم نجحت تنشئته. وكلما أستطاع النظام السياسي التغلغل إلى كل أجزاء الدولة وردم الهوة بين عالم النخبة الحاكمة وبين عالم الجماهير ألتحم المواطن بالنظام السياسي والدولة وأزداد تأثير الأخير عليه وأزداد أبتعاد الفرد عن ولاءاته الضيقة).

راجع المصدر نفسه، ص 52- 57.

[1] معايشة الباحث الميدانية لأوضاع العراق وسماع شكاوي الناس عن الحكومة وقوات الاحتلال، 2003-2006. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: رعد حافظ سالم، أزمة عولمة النموذج الأمريكي للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والسلام والاستقرار، مصدر سبق ذكره، ص 42- 45، 68- 76.

[2] لمزيد من التفاصيل حول مفاهيم هذه المصطلحات، وتفاصيل حول الأزمات وحلها، راجع: د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 411- 414.

وعليه فان مسألة التغلغل هي مشكلة أقرار فعالية المؤسسات السياسية، وإقامة الثقة والرابطة بين الحكام وبين الأفراد [1]. وفي هذا الصدد قيل: "وقد ساعدت بعض النظم السياسية في بعض الأقطار النامية التي لا تتوفر لها قيادة حكيمة على خلق أو تهيئة الأجواء لتغلغل الاستعمار/الصهيوني وذلك بسبب عدم دمج الأقلية أو إشراكها في نمط الحياة العامة لجماعة الأغلبية أو عموم الجماعة الوطنية أو عدم تمكنه من حل أو إدارة الأزمات التي قد تنجم عن وضع الأقلية في المجتمع" [2].

(وقد يمكن لنا القول استنتاجا مما تقدم أن تعاون غالبية القومية الكردية في العراق مع قوات الاحتلال الأمريكي، وسكوت شرائح واسعة من الشعب العراقي عن الاحتلال، على الأقل في بداية الاحتلال، كان سببه فشل النظام السياسي العراقي في عهد صدام حسين في مواجهة الأزمات الستة أعلاه). (وكلما أستطاع النظام السياسي من حل أزمة المساهمة التي تنشأ عن عدم معالجة مشكلة بروز جماعات المصالح وعن تكوين النظام الحزبي، وعدم أشراك الجماهير في العمل السياسي أستطاع النظام السياسي تحقيق أهدافه من عملية التنشئة الاجتماعية السياسية. وكلما أستطاع النظام السياسي في حل مشكلة الاندماج الناتجة عن مشاكل ربط السياسة الشعبية بعمل الحكومة، وهي تمثل الحل الفعال والملائم لأزمتي التغلغل والمساهمة، نجح النظام السياسي في تنشئة الفرد على الاندماج والمساهمة، وسهلت مهمة الحكومة في التغلغل). (وكلما نجح النظام السياسي في حل أزمة التوزيع الناتجة من سوء توزيع المنافع والخدمات والقيم بين أجزاء المجتمع نجح النظام في حل أزماته الخمسة السابقة وحقق الاستقرار والبقاء. وكلما استطاعت الدولة النجاح في معالجة هذه الأزمات الستة استطاعت أن تنجح الأهداف المتوخاة من وراء عملية التنشئة الاجتماعية السياسية). (فهناك ترابط كبير بين الاستعداد للتضحية في سبيل الوطن، على سبيل المثال، وشعور المواطن بأن النظام السياسي عادل أم لا. إذ يحدث أحيانا أن التنشئة الاجتماعية السياسية للنظام السياسي في مجال خلق الولاء للدولة لا يقابل بسياسة مقبولة من قبل النظام السياسي، كسياسة العدالة الاجتماعية مما قد يدفع إلى عزوف المواطن عن الدفاع عن النظام السياسي في حالة الخطر الخارجي). (وقد يعود السبب وراء ما دفع شرائح واسعة من المجتمع العراقي إلى عدم الدفاع عن النظام السياسي العراقي أيام حكم صدام حسين عند غزو القوات الأمريكية العراق في العام 2003. وفرح الكثير من الناس بسقوطه إلى التحليل أعلاه). وفي هذا الصدد وجدت أحدى الدراسات العربية في مصر بان تجاهل المشكلات الحقيقية لغالبية الشعب المصري كانت سببا

---

[1] المصدر نفسه، ص 412- 413.
[2] ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 145.

وراء اضطراب تنشئة الفرد المصري [1].

3- عدم الثقة بالنظام السياسي: كلما كان النظام السياسي يقول ما لا يفعل كلما قلت الثقة به وضعف دوره في التنشئة الاجتماعية السياسية. وفي هذا الخصوص وجدت أحدى الدراسات الميدانية في الجزائر بأن أحدى المبحوثات، من المجاهدات في النضال ضد الاحتلال الفرنسي، ذكرت بأن أحد أسباب انسحابها من النشاط السياسي هو أن الحكومة قائدة النظام السياسي تقول ما لا تفعل [2]. وقد وجدت دراسة عربية أخرى أن هناك فجوة كبيرة بين النصوص الدستورية في عهد الرئيس أنور السادات في مصر، التي تؤكد على حكم الشعب واستقلال السلطات وحريات المواطن، وبين الممارسات الفعلية التي لا تلتزم بها [3]. ووجدت دراسة ميدانية أخرى في مصر بأن انهيار الثقة في الحكومة وشعاراتها حول الحرية والمساواة، والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون...كان سببه اختلاف ادعاءات وشعارات النظام الحاكم عن مستوى الأفعال والإنجازات التي قام بتحقيقها [4].

4- تبدل الأنظمة السياسية وتبدل سياساتها: وجدت أحدى الدراسات الميدانية العربية بأن تغير النظم السياسية العربية، كما في مصر، وما يصاحب ذلك من تبدل في فلسفتها كان سببا في التأثير على شخصية الفرد المصري [5].

يمكن القول مما تقدم، ان هناك عوامل محددة أو مؤثرة سلبا في دور هيئة النظام السياسي في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية لعل من بينها الإقرار بشرعية النظام السياسي من عدمها، وأزمات النظام السياسي، ودرجة الثقة بالنظام السياسي، وتبدل الأنظمة وسياساتها.

ما يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المطلب، بأن هيئة النظام السياسي تُعد من بين أهم هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الثانوية التي تتولى عملية تنشئة الفرد ضمن النظام السياسي القائم، بحكم إمكانياتها الهائلة وسيطرتها على مؤسسات أو هيئات تنشئة فرعية رسمية وغير رسمية عديدة تابعة له تتولى عملية التنشئة الاجتماعية السياسية مثل المدارس ووسائل الاتصال الجماهيري والجيش والمنظمات، مثل منظمة الطلائع، وأن لكل نظام سياسي فلسفة خاصة كأن تكون شيوعية أو اشتراكية أو فاشية أو محافظة، أو رأسمالية أو خليط من عدد من الفلسفات. وينطلق كل نظام سياسي من فلسفته الخاصة في تحديد أهدافه من عملية التنشئة الاجتماعية السياسية وتخصيص الوسائل والموارد اللازمة لها، وتهدف هيئة

---

[1] د. سمير خطاب، مصدر سبق ذكره، ص 8- 9.
[2] سعدو حورية، مصدر سبق ذكره، ص 235.
[3] د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 75.
[4] د. سمير خطاب، مصدر سبق ذكره، ص 8.
[5] المصدر نفسه، ص 8- 9.

النظام السياسي من وراء عملية التنشئة الاجتماعية السياسي ضمان ولاء المواطنين لها وإقناعهم بشرعية الحكم، وإنتاج المواطن الصالح، والتنشئة على قيم اجتماعية سياسية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي السياسي، ويلجأ إلى عدد من الوسائل في التنشئة الاجتماعية السياسية لعل من بينها المدرسة ووسائل الاتصال الجماهيرية والجيش والمنظمات الشبابية والأحزاب السياسية، ويلجأ النظام السياسي، ومن أجل تحقيق فلسفته وأهدافه من وراء عملية التنشئة الاجتماعية السياسي، إلى بعض الأدوات مثل القانون، والتنظيم الاجتماعي، والرموز، والرقابة، والدعاية، والقسر والإكراه الاجتماعيين، وتسهم هيئة النظام السياسي في التنشئة على الاندماج السياسي أو العكس، وإكساب فلسفة أو أيدلوجية معينة، وقيم اجتماعية مثل المساواة بين الجنسين أو العكس. وأن هناك عوامل محددة أو مؤثرة سلبا في دور هيئة النظام السياسي في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية لعل من بينها الإقرار بشرعية النظام السياسي من عدمها، وأزمات النظام السياسي، ودرجة الثقة بالنظام السياسي، وتبدل الأنظمة وسياساتها، مما لا يجعله يمتلك أو يحتكر التأثير المطلق في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية، وبالتالي السماح لهيئات أخرى كالتي تم دراستها آنفا وغيرها تشاركه في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية والتأثير بالنتيجة على سلوك الفرد والجماعة.

ما يُخلص إليه من كل ما تقدم من هذا الفصل، أن هناك هيئات تنشئة اجتماعية سياسية ثانوية لها دورها البارز في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية، ولكنها تأتي بالدرجة الثانية من ناحية علاقتها بالفرد عاطفيا وقرابيا واتصاليا لذلك سميت بالثانوية، كما يمكن أن تُعد ثانوية من حيث درجة تأثيرها في تنشئة الفرد الاجتماعية السياسية بحكم استمرار تأثير هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأساسية في تنشئة الفرد وارتباط ذلك بالروابط الدموية، وخصوصا في حالة الأسرة، والضمانات النفسية والعاطفية والمادية التي توفرها للفرد بالمقارنة مع ما تقدمه هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الثانوية. في الوقت نفسه، ظهر أن النظام السياسي يُعد من بين أكثر هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الثانوية تأثيراً في التنشئة الاجتماعية السياسية لما يمتلكه من هيئات فرعية وأدوات تنفيذية سلمية وعنيفة ووسائل القانون وأدوات تنفيذه.

وما يُخلص إليه أيضا: تختلف درجة مساهمة وتأثير كل هيئة نتيجة ظروف خاصة ونادرا ما تنفرد، على الأقل في المجتمعات غير التقليدية، هيئة أو عامل واحد في التأثير على عملية التنشئة الاجتماعية السياسية. وكذلك يمكن القول انه كلما كانت لهذه الهيئات أهداف واحدة أو نمط واحد للتنشئة كلما دعت إحداهما الأخرى والعكس هو الصحيح.

يمكن القول أن كل هيئة من هذه الهيئات الأساسية والثانوية تساهم في دور معين في التنشئة

الاجتماعية السياسية. ولكن لا تحتكر كل منها التأثير المطلق في هذه العملية. ولكن يبقى السؤال هل تعمل هذه الهيئات بمعزل عن تأثير عوامل أخرى تحيط بها وهي تؤدي وظائفها؟ تتطلب الإجابة على ذلك الانتقال إلى الفصل القادم.

obeikandl.com